

الاقتصادى

الأمم

كتاب

■ من التبعة الأجنبية إلى التصرير

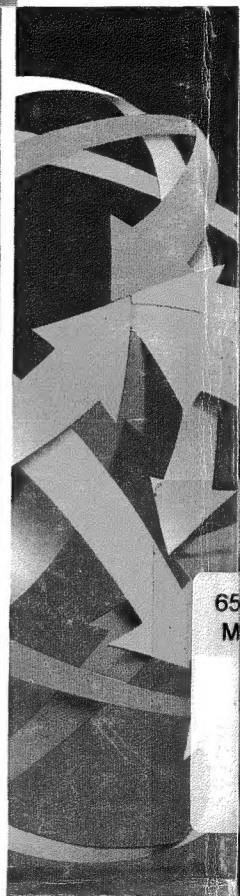
■ الانفتاح الاقتصادى والبنوك

■ البنوك وسوق النقد الأجنبى

بنوك مصر

دكتور ابراهيم مختار

الكتاب الثانى - ابريل ١٩٨٨ - الثمن جنيهاً واحداً



كتاب الاقتصاد

صدرت من مؤسسة الأهرام

□ رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافع

□ رئيس التحرير

عصام رفعت

□ الاخراج الفنى والغلاف

فائزة فهمى



اهداءات ٢٠٠٢

أ/حسين كامل السيد بك فهمى

الاسكندرية

القاهرة شارع الجلاء ٣ تليفون ٧٥٥٥٠٠

□ تلکس ٢٠١٨٥ اهرام يو ان



بنك التنمية الصناعية

بنك في خدمة مصر

يقدم

- * "مركز دراسات الجدوى للمصريين بالخارج"
- * "جهاز أمناء الاستثمار الصناعي"

بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لشراء آلات
بالعملات المحلية والأجنبية والتي تسدد بالجنية المصري

٩٥٥٩٧

للاستعلام :

المركز الرئيسي وفرع القاهرة : ١١٠ (ش. الجلاء - القاهرة) - ت : ٧٧٩٨٨٨ / ٧٧٩٤٢٧ / ٧٧٩٠٨٧
ش. عماد الدين - القاهرة (مبنى يونيكو) - ت : ٧٦٠٥٤ / ٧٧٥٠٦٨
فرع الإسكندرية : ٣٤ ش. أحمد يحيى - زيزينيا - عمارة زهران زيزينيا
ت : ٥٨٦٦٣٨٢ / ٥٨٦٦٣٥٩

جميع فروع بنك مصر
بأنحاء الجمهورية

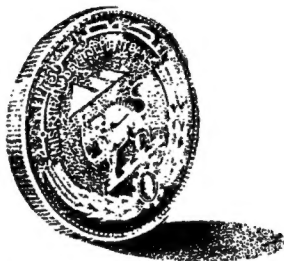
تعمل يومياً وبفترات إضافية مسائية
طوال أيام الأسبوع وفي العطلات الرسمية

لاستبدال العملات الأجنبية
طبقاً لأسعار السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي

- * لا يسأل
 - * لا يطلب
 - * سرية
- حائزى العملة عن مصدرها
البنك توقيع العميل أو أية بيانات شخصية
العمل مكفوله لعملاء البنك



بنك مصر ايران للتنمية



رؤاد الاستثمار والتنمية

الإدارة العامة وفرع الجيزة :
بيع النيل الإداري ٢١ شارع الجيزة، ص.ب ٢١٩ أوسمان -
جيزة - تليكس : ٢٠٤٧٤ - ٢٢٤٠٧ - ت : ٧٢٧٣١١
فرع القاهرة : ٨ شارع عدلي - ص.ب : ٦٦٦ -
تليكس : ٩٢٣٨٩ / ٩٢٥٤٣ - ت : ٩١١٨٠٦ / ٩٢٤٨٦٠
فرع الجزيرة شيراتون :
فندق الجزيرة شيراتون - ت : ٤١٤٧٩٩
فرع بورسعيد :
١٣ شارع الجمهورية والنصر - بورسعيد -
ص.ب : ٩٩٠ - تليكس : ٦٣٤٩٧ - ت : ٣٢٦١٢
فرع فندق إمارات :
ص.ب : ٧٠ الأهرام - ت : ٥٣٨١١١

كتاب

الاقتصاد



يصدر شهرياً
أول كل شهر ..

- ثقافة اقتصادية رفيعة
- دراسات موضوعية
- قوانين اقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: ابراهيم نافع

رئيس التحرير: عصام رفعت

اثنان
جنيهاً
واحد

بنوك مصر

دكتور ابراهيم مختار

بعد النجاح الكبير الذى حققه العدد الاول من كتاب الاقتصادى عن الضرائب والذى عكس مدى احتياج القارئ الى مثل هذه النوعية من المعرفة الاقتصادية .

نقدم هذا الشهر العدد الثانى عن البنوك والسوق المصرفية فى مصر وقام باعداده دكتور ابراهيم مختار مدير عام بنك مصر ايران للتنمية وعضو مجلس الادارة والدكتور مختار حصل على بكالوريوس التجارة عام ١٩٥٥ ثم دبلوم الدراسات العليا فى الادارة المصرفية وماجستير الاقتصاد عام ١٩٦٢ وفى عام ١٩٨١ حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد .

وتقلد الدكتور ابراهيم مختار عدة وظائف فى مجال البنوك ففى الفترة من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٧٦ عمل فى البنك المركزى المصرى وشغل فيه عدة وظائف اخرها مدير الرقابة على الائتمان المصرى ونائب مدير عام الشؤون المالية ونائب المدير العام للعلاقات المصرفية .

وبعدها ومن عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٥ تقلد فى بنك مصر ايران للتنمية عدة مناصب اخرها المدير العام .

وللدكتور ابراهيم مختار عدة مؤلفات ودراسات منها « بنك الاستثمار » والتمويل المصرفى وهو

هنا يستعرض تاريخ ونشاط البنوك في مصر منذ قيام بنك المصريين بقيادة طلعت حرب ثم خلال مرحلة التأميم ومرحلة الانفتاح مع تقييم لادائها خلال هذه الفترات المختلفة كما تضمن الكتاب ايضا دليلا عن البنوك العاملة في مصر يشمل عناوينها وتليفوناتها

وقد تعرض الدكتور ابراهيم مختار الى تجربة البنوك الاسلامية بصورة موجزة ذلك اننا نظرا للاهمية البالغة لهذا الموضوع وخصوصيته سوف نفرد له كتابا خاصا يتضمن الجوانب النظرية والتطبيقية للبنوك الاسلامية .

ولحرصنا على تكامل هذا الاطار مع الواقع العملي فاننا سوف نخصص احد الكتب القادمة لالطار القانوني للجهاز المصرفي ليشمل قانون البنوك وقانون النقد الاجنبي والقرارات المنظمة للسوق المصرفية والتعامل في النقد الاجنبي وكافة المنشورات والتعديلات المتعلقة بهذا الشأن . ولايزال في خطط الاهرام الاقتصادي مزيدا من الكتب اول كل شهر .

والله الموفق

6

رئيس التحرير

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم
لم يبين ملك على جهل واقلال
دار اذا نزلت فيها ودائعكم
اودعتم الحب ارضا ذات اغلال

احمد شوقي

مقدمة

في عام ١٩٥٨ بدأت مشوارى مع البنوك عندما التحقت بالرقابة على البنوك بالبنك المركزى ، ثم انتقلت عام ١٩٧٧ للعمل ببنك مصر ايران للتنمية . وعلى مدار تلك الحقبة من الزمن كانت امامى الفرصة سانحة لمعايشة الكثير من الاحداث الاقتصادية والمصرفية الهامة والمشاركة فيها . كما كان المجال مفتوحا للحوار والمناقشة مع رجال البنوك فى مختلف المواقع .

وايمانا بالدور الحيوى للبنوك فى مجالات متعددة باعتبارها « بيوت تمويل وخبرة » فقد رايت إعداد هذا الكتاب عن « بنوك مصر » لابرز مايمكن ان تقدمه فى حالة تنشيطها لخدمة قضية التنمية والتعجيل بمعدلات نموها .

ويتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل نشأة وتطور البنوك ودورها فى تنمية الاقتصاد القومى مرورا بالتشريعات والقرارات التى صدرت فى شأن تدعيم دور البنك المركزى فى الرقابة على البنوك والائتمان وتنظيم سوق النقد الاجنبى ، متطلعا الى استيراتيجية مصرفية تعطى للبنوك دفعة قوية للمشاركة فى إرساء صرح بنىان اقتصادى شامل ، وتحقق لها الانطلاق لتلحق بالتطورات الكبيرة التى حدثت فى اسواق النقد والمال فى العالم .

دكتور ابراهيم مختار

الأول

الفصل

البنوك..من التبعية
الأجنبية إلى التمصيل

عرفت مصر البنوك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر في إطار الملكية والإدارة الأجنبية ، وتأسس أول بنك وهو بنك مصر عام ١٩٢٠ بقيادة طلعت حرب ليلعب دوراً رائداً في تنمية الاقتصاد القومي .

وتعددت المحاولات للدعوة لإنشاء بنك مركزي وبمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ أسند إلى البنك الأهلي المصري القيام بدور البنك المركزي .

وصدر على أثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ قانون تمصير البنوك رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ . وأعقبه صدور قانون البنك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذي أعطى للبنك المركزي سلطات واسعة وأرسى قواعد الرقابة على البنوك والائتمان في مصر .



نشأة البنوك

في إطار الملكية والإدارة الأجنبية :

يشير استقراء تاريخ البنوك في مصر إلى أنها بدأت نشاطها منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما تأسس البنك المصري عام ١٨٥٦ ، وكان مركزه الرئيسي في لندن ، وقد تركّز نشاطه أساساً في تمويل عمليات التجارة المتبادلة بين مصر وإنجلترا .

وقامت بعد ذلك عدة فروع لبنوك أجنبية منها البنك المصرى الذى تأسس عام ١٨٦٤ وادمج مع بنوك أخرى عام ١٩٢٥ مكونا بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات فى الخارج . كما افتتح فرع للبنك العثمانى الامبراطورى فى مصر عام ١٨٦٧ ، وآخر لبنك الكنتوار الاهل للخصم الباريسى فى عام ١٨٨٩ .

وانشئ ايضا فى مصر فرعان لبنكين إيطاليين أحدهما بنك دى روما عام ١٨٨٠ ، وبنك الخصم والتوفير عام ١٨٨٧ . وكان من أهم البنوك التى ظهرت فى تلك الحقبة من الزمن البنك العقارى المصرى فى عام ١٨٨٠ ، والبنك الاهلى المصرى عام ١٨٩٨ الذى منحه الحكومة حينئذ إمتياز النقد المصرى . وقام البنك الزراعى فى عام ١٩٠٢ ، وبنك الاراضى المصرى فى عام ١٩٠٥ ، وانشئ البنك الاهلى اليونانى فرعا له عام ١٩٠٦ .

ويلاحظ أن السوق المصرية لم تتجه نحو إقامة البنوك الوطنية لاعتبارات متعددة من أهمها أن النشاط الرئيسى فى البلاد كان يقوم على الزراعة ، وأن المواطنين كان يؤثرون توظيف أموالهم فى امتلاك الاراضى الزراعية والمباني ، بدلا من الاتجاه نحو الاستثمار فى الصناعة أو ممارسة نواحي التجارة ، ومن ثم لم يشعروا بالحاجة الكبيرة الى خدمات البنوك ، هذا بالإضافة الى رسوخ الاعتقاد بتعارض تعامل البنوك بالفائدة مع ما تقضى به تعاليم الشريعة الاسلامية . وهكذا قامت البنوك فى مصر إما برؤوس أموال أجنبية ، أو كفروع لبنوك خارجية وساعد على ذلك أن النظام النقدى المصرى - فى ذلك الوقت - أوجد رابطة قوية بين فروع البنوك التجارية فى مصر ومراكزها الرئيسية فى الخارج عن طريق سوق لندن التى كان يتم التحويل عن طريقها الى داخل البلاد أو الى خارجها .

وقد اهتمت معظم البنوك التى تأسست فى مصر فى بادىء الأمر بعمليات إقراض الحكومة فلما توقفت عمليات الاقتراض العام ، ركزت نشاطها فى تمويل الصادرات والواردات وفى مقدمتها محصول القطن ، وفى تلقى الودائع وتوظيفها فى الداخل والخارج ، معطية أولوية خاصة لمصالح الدول التى تنتمى اليها وكذا للجاليات الأجنبية التى تقيم فى مصر .

ومع حلول عام ١٩٢٠ شهدت البلاد مولد بنك مصر وذلك فى وقت كانت فى حاجة الى مؤسسة مالية تكسر حدة الاحتكار الذى تمارسه البنوك الأجنبية ، وتعمل على دعم النمو الاقتصادى فى مختلف المجالات .

وفى عام ١٩٢٩ أسس البنك البلجيكي والدولى فرعين له بالقاهرة والاسكندرية ، وتبعه بعد ذلك قيام عدد آخر من فروع البنوك الأجنبية والعربية ، ثم قيام بعض البنوك المصرية المتخصصة فى مجالات الاقتراض الزراعى والصناعى ، فانشئ بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ ليحل محل

البنك الزراعى ، وتأسس البنك الصناعى عام ١٩٤٩ . كما تأسس بنك القاهرة عام ١٩٥٢ ، وتبعه بنك الجمهورية عام ١٩٥٦ برؤوس أموال مصرية لمزاولة أعمال البنوك التجارية .

وفى نهاية عام ١٩٦٠ قبيل صدور قانون تأميم البنوك - بلغ عدد البنوك التجارية فى مصر ٢٦ بنكاً ، منها إثنتان اتخذ كل منهما شكل مؤسسة عامة ، و١٤ شركة مساهمة ، و٨ فروع لبنوك فى الخارج ، وبنك واحد إتخذ شكل شركة توصية بالأسهم ، وبنك آخر اتخذ شكل شركة توصية بسيطة ، كانت تباشر نشاطها من خلال ٢٣٦ وحدة مصرفية تركزت غالبيتها فى عواصم المحافظات ، وذلك الى جانب كل من بنك التسليف الزراعى والتعاونى والبنك الصناعى وثلاثة بنوك عقارية .

بنك المصريين

بقيادة طلعت حرب :

ومن الأمور التى تدعو الى الإعجاب تلك الجهود الخارقة التى قام بها طلعت حرب للترويج لفكرة انشاء بنك مصرى وسط العديد من الظروف غير المواتية ، وفى مقدمتها اغلال الاستعمار والامتيازات الاجنبية وعدم الخبرة الوطنية بمجال المال والبنوك .

ولقد كانت الخبرات التى اكتسبها طلعت حرب سندا له فى القيام بهذا الدور ، فقد عين بعد تخرجه من مدرسة الحقوق الخديوية فى الدائرة السنية وتدرج فيها الى أن شغل وظيفة مدير قلم القضايا وفى هذا المنصب عرف الكثير من أحوال المال والائتمان وتوطدت علاقاته بالأسر الكبيرة ومنها بعض العائلات اليهودية المصرية (سوارس وقطاوى) التى كانت تتمتع بعلاقات متميزة مع البنوك الاجنبية .

وقد روج طلعت حرب لفكرة انشاء بنك المصريين فى كتابه « علاج مصر للاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الامة » ، وبالرغم من التأييد الوطنى لدعوته الا أن الفكرة قوبلت بالكثير من الصعوبات ليس فقط من دوائر البنوك الاجنبية وسلطات الاحتلال ولكن أيضا من السراى والحكومة فى ذات الوقت .

ورغم تلك الظروف المعاكسة نجح فى تأسيس « بنك مصر » بمساهمات كبار

الملاك الزراعيين عام ١٩٢٠ ، وأصبحت الذكرى السنوية لتأسيس البنك مناسبة لكل المصريين لتدارس هذه التجربة ونتائجها وما حققته على طريق خدمة العمل الاقتصادى الوطنى .

أبعاد تجربة بنك مصر :

يعتبر قيام بنك مصر علامة كبرى فى تاريخ مصر الحديث استهدفت تنمية الاقتصاد القومى إعتقادا على مدخرات المصريين كبديل للاستثمارات الأجنبية التى كانت تتدفق إلى البلاد قبل الحرب العالمية الأولى ، وكذا لتحقيق قدر من التوازن الاقتصادى بين قطاعات المختلفة عن طريق الاهتمام بالتصنيع بدلا من الاعتماد المطلق على الزراعة .
وفى سبيل انشاء الشركات المصرية وتمويلها وتنميتها سار البنك على سياسة قوامها :

أولاً - تجنب قدر من ارباحه السنوية بفرض توجيهه نحو تأسيس وتنمية الشركات .

ثانياً - قيام البنك بدور المروج للشركات التى يساهم فى اقامتها ، وذلك بالاشتراك فى شراء جزء من أسهمها ، والاحتفاظ بهذه الأسهم حتى تباشر هذه الشركات نشاطها ويقوى مركزها الانتلجى والمالى .
فيقوم بطرحها للتداول بعد ذلك .

ثالثاً - اعداد الدراسات الفنية والمالية عن المشروعات التى تحتلجها البلاد . وقد انشا لهذا الغرض جهازا يضم مجموعة من الفنيين بالإضافة الى الخبراء الأجانب الذين كان يستعين بهم لاستكمال بعض الدراسات اللازمة . ويعد من أهم إنجازات هذا الجهاز تقريره عن إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى ومشروع إنشاء بنك صناعى مصرى الذى قدم لوزى المالية فى عام ١٩٢٩ .

بالإضافة - تدعيم علاقة البنك مع شركائه مع الحرص فى الوقت ذاته على استقلالها اداريا . فقد كان البنك يقدم لها خدماته الادارية والمالية

سواء في مرحلة تكوينها أو بعد قيامها لحين استكمال تجهزتها المالية والإدارية .
 خلافاً - الاستفادة بالخبرة الأجنبية سواء في مجال تنفيذ المشروعات أو في المشاركة في راسمائها إذا ما تطلب الأمر ذلك . وكان اشتراكه مع الأجانب في تأسيس الشركات تقيد به المبادئ التالية^(١) :

١ - أن يكون الاتفاق مع الجانب الأجنبي سارياً لمدة عشر سنوات قابلة للمد ثلاث سنوات وهكذا ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بالرغبة في إلغاء الاتفاق قبل إنتضاء المدة بثلاثة أشهر .

٢ - أن تكون غالبية الأسهم مملوكة للمصريين (٦٠ ٪ على الأقل) وفي حالة ما إذا رغب الطرف الأجنبي في بيع حصته في رأس المال يكون للطرف المصري الأولوية في شرائها .
 ٣ - أن تكون أغلبية مجلس الإدارة من المصريين . وفي حالة تعيين مدير المشروع من الطرف الأجنبي فيكون ذلك لمدة خمس السنوات الأولى على أن تكون من مسئوليته أعداد مصري ليتولى مهامه .

تكوين سياسة

بنك مصر في الاستثمار :

أولاً - نجح بنك مصر على مدار عشرين عاماً أن يقدم لمصر عدة مشروعات^(٢) ساهمت في سد حاجة البلاد

(١) كتاب اليوبيل الذهبي لبنك مصر ص . ٤٦ ، ٤٧

(٢) من أهمها مطبعة مصر ، وشركة مصر لحليج الاقطن ، وشركة مصر للنظر والملاحة ، وشركة مصر للتمثيل والسينما ، وشركة مصر للغزل والنسيج وشركة مصر لصيد السمك ، وشركة مصر لنسج الحرير ، وشركة مصر لتصدير الاقطن ، وشركة بيع المصنوعات المصرية ، وشركة مصر للغزل والنسيج ، الزرايع ، وشركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح ، وشركة مصر صياغة البيض ، وشركة مصر للمعجن والمحلج ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت ، وشركة مصر للمستحضرات الطبية ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت ، وشركة مصر للمستحضرات الطبية ، وشركة مصر للتأمين ، وشركة مصر للملاحة البحرية ، وشركة مصر للتبليحة

لكثير من السلع والخدمات ، وفي نشر الوعي
الاذخاري والاستثماري بين المواطنين .

ثانيا - تعرض البنك لازمة في عام ١٩٣٩ ، فمع بؤادر اشتعال الحرب العالمية الثانية توتر الموقف الدولي بشكل اثر القلق مما ترتب عليه زيادة الطلب على سحب الودائع من البنوك . وزاد من صعوبة الموقف قيام صندوق توفير البريد الحكومي بسحب وداخلة من بنك مصر . فلما استنفذ البنك سيولته المتلحة لمواجهة مسحوبات المودعين لجأ الى خط الدفاع الثاني المتمثل في الاوراق المالية المملوكة له في الشركات التي أسسها فحاول الاقتراض بضمانها من البنك الاهلي المصري (الذي كانت له مكانة متميزة في السوق وتحت ادارة انجليزية) فرفض تقديم القرض المطلوب بهذه الضمانات . ولما تازم الموقف واهلت الحكومة على أن يقترض بنك مصر من البنك الاهلي بضمانها مبلغ ٢,٥ مليون جنيه واصدرت القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ الخاص بدعم بنك مصر . وكانت اهم الشروط التي وضعتها الحكومة لعلاج تلك المشكلة ما يلي :

- ان يتخلى طلعت حرب رئيس البنك عن مكانه .
- ان يعود البنك الى الاصول المصرفية بشأن توفير الضمان الكافي للعمليات التي يعقدها .
- احتفاظ البنك بجزء مناسب من موارده كاموال حرة لمواجهة طلبات المودعين ، وان تشمل محفظة الاوراق المالية اوراقا مالية من الدرجة الاولى .
- تصفية ملتجمع لدى البنك من اراضى وعقارات .
- عدم قيام البنك بمشروعات جديدة مستقبلا وعدم التوسع في المنشآت القائمة .

وفي مجال الدفاع عن سياسة البنك الاستثمارية ، نوه الكتاب الذي اعد بمناسبة الاحتفال ببوييله الذهبي الى الامور الاتية :

- ١ - ان انخفاض قيمة الضمانات المقدمة للبنك يرجع في المقام الاول الى ظروف تخرج عن لرادته ، فعند الازمة العالمية عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٨ ، تراجعت اسعار الحاصلات والقطن والاراق المالية . كما تعرض بوجه خاص ملاك العقارات المقترضون من البنوك لنزاع ملكية عقاراتهم وكثرت القضايا العقارية وتدخلت الحكومة لتسوية المتأخرات وتبسيطها . وتأثرت بذلك قيمة العقارات التي كانت من الضمانات في هذه الفترة .

٢ - ان معظم الاوراق المالية التي كان البنك يحتفظ بها في محفظته كانت اوراقا من الدرجة الاولى ، اما فيما يختص بالاوراق المالية الخاصة بشركات بنك مصر فكان البنك يمولها عن طريق اربلحه التي يستقلعها سنويا . واذا كان قد تجلوز في بعض السنوات القدر المحتجز للاستثمار معتمدا على الودائع فقد كان ذلك بقدر محدود لايؤثر على سيولة ودائعه .

٣ - انه يجب ان يؤخذ في الاعتبار الظروف غير العادية للمسحب على الودائع التي تطلبت التصرف في بعض الاصول التي لا تنقسم تماما بالسيولة السريعة الامر الذي كان يمكن تحققة لو كان في البلاد حينئذ نظام مصرفي متكامل يضم بنكا مركزيا يعمل لصالح الاقتصاد القومي او سوق مالية نامية .

وحول تجربته بنك مصر يؤكد الدكتور/ فؤاد مرسى (٣) انها مثال لصراع رأس المال الوطنى ضد رأس المال الاجنبى والاقطاع في محاولته بناء صناعة وطنية ، وكيف يكون عليه في النهاية - إن لم يناضل بثبات - أن يواجه واحدا من مصيرين : أن يفلس كبنك وطنى أو يفدو احتكارا بين الاحتكارات . ويدلل على هذا الرأى بما يلى :

(ا) ان المصالح الاجنبية ضغطت على بنك مصر بكافة الصور وتمكنت من مشاركته في عدة مشروعات بعد تهديد بريطانيا بانثائه مشروعات منافسة .

(ب) ان الخطر الذى تعرض له البنك عام ١٩٣٩ لا يرجع أساسا الى استثمار ودائعه قصيرة الاجل في التمويل طويل المدى ، وانما لأن عملاءه قد تغيروا من حيث التركيب الطبقي حيث تورط في بعض المشروعات غير المدروسة التي حلفت خسائر ، كما قدم قروضا لكبار تجار الاقطان على الرغم من تدهور مركز بعضهم ، وانه إتجه الى اقراض بعض الاقطاعيين بضمان ارضهم التي لم يحجز عليها بعد عجزهم عن السداد .

(ج) ان بنك مصر أصبح بعد اذلق الدعم إحتكارا خطيرا فقد مثل نشاطه ٤٠ ٪ من حجم النشاط المصرفى كله ، وعن طريق شركات ومساهماته الكبيرة فيها استطاع أن يتبوا مركزا احتكاريًا في الإنتاج .

(٣) دكتور فؤاد مرسى . التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٠ ، ص . ٤٩ - ٥٣

واذا كان قد وجه النقد الى سياسة البنك في التوظيف على أساس أنها أدت الى تجميع ودائعه ، فإن البعض يرى أن البنك من أجل تنمية اقتصاديات البلاد سار على نهج البنوك الألمانية التي كانت تنشيء الصناعات وتمولها وتمد لها يد المعاونة ، مع الفارق في أن البنوك الألمانية كانت تعمل ضمن برنامج نال تأييد الدولة والشعب بينما كان بنك مصر يسير في طريق مليء بالمعوقات التي وضعتها أمامه المصالح الاستعمارية ومراكز الاقطاع (٤) .

ونميل الى الاعتقاد بأن البنك جانبه التوفيق في بعض القرارات الاستثمارية والتمويلية ، غير أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومرحلة النمو والخبرة المتاحة للبنك حينئذ ، وأن تقارن الخسائر الناجمة عن ذلك بما حققه من انجازات في دفع عجلة التنمية وإدخال الصناعة الحديثة بالبلاد وفي خلق طبقة من المستثمرين ورجال الأعمال المصريين ممن كانوا يشاركون معه في تأسيس المشروعات المختلفة ، كما قام بدور هام في تنشيط سوق المال ، وأمد الاقتصاد العربي والمصري بالخبراء والفنيين في كافة العمليات المصرفية بحيث نرى أن هذه التجربة بأبعادها الكبيرة أمر يصعب تكراره في العصر الحديث (٥) .

البنك المركزي

في ظل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ :

عندما أنشئ البنك الأهلي المصري كبنك تجارى عام ١٨٩٨ عهد اليه وقتئذ القيام ببعض وظائف البنك المركزي فكان « بنك الاصدار » و « بنك الحكومة » وبفضل ذلك اتسعت أعماله واحتل مكانا مرموقا بين سائر البنوك .

الا أن البنك الأهلي المصري بالرغم من اضطراره بوظيفتين هامتين من وظائف البنوك المركزية لم يكن بنكا مركزيا بالمعنى المعروف فهو لم يكن بنكا للبنوك يقوم بوظيفة المقرض الاخير لها ، ومن ناحية أخرى لا يقع على عاتقه

(٤) محمد نيجل إبراهيم . ومحمد جافظ . النواحي الجبلية لسياسات البنوك التجارية عام ١٩٦٩ ، ص ٩٠ - ٩٥

(٥) د . إبراهيم مختار . بنوك الاستثمار - الطبعة الثانية ١٩٨٧ - مكتبة الانجلو المصرية ص ٢٣٩

تبعه تنظيم الائتمان في السوق المصرية ، وإن كانت بعض البنوك تحتفظ لديه بأرصدة نقدية كبيرة ، فإنه لم يكن هناك نص يحتم عليها ذلك ، كما أنها لم تكن تعمل عليه كثيرا في الافتراض إذا ما احتاجت الى الاموال . فالبنوك التجارية العاملة في مصر كانت غالبيتها فروعا لبنوك جنسية توحى اليها مراكزها الرئيسية في الخارج حسب أهوائها بالتوسع في منح الائتمان أو بقبض يدها عن الافتراض حتى ولو أدى ذلك الى حرمان السوق المصرية من الائتمان المصري .

وكان على الحكومة أن تختار بين إنشاء مؤسسة جديدة ، أو تحويل أحد البنوك القائمة الى بنك مركزي ، وفضلت في هذا الصدد الاتجاه الثاني ، ممثلا في تحويل البنك الاهلي المصري الى بنك مركزي للدولة لأسباب عدة منها أن البنك المذكور كان يضطلع منذ تأسيسه ببعض وظائف البنك المركزي ، وأنه نتيجة لذلك احتل مركزا أدبيا وماليا هاما بين البنوك الأخرى .

وفي سبيل هذا التحويل لزم تعديل نظام البنك الأساسي بما يكفل تمصير ادارته ، وانهزت الحكومة قرب انتهاء امتياز اصدار النقد الممنوح للبنك ، وربطت بين مد أجله وبين تمصير البنك وتحويله الى بنك مركزي . وصدر عام ١٩٤٠ القانون رقم ٦٦ بمد أجل الامتياز الخاص باصدار أوراق النقد أربعين سنة ، كما صدر مرسوم بتعديل نظام البنك بطريقة استهدفت تمصيره ، ومع ذلك لم يصدر قانون بتحويله الى بنك مركزي للدولة .

وبرزت مرة أخرى ضرورة الاسراع في انشاء البنك المركزي عندما جمعت أرصدة مصر الاسترلينية عام ١٩٤٧ ، وأعد حينئذ مشروع يقضى بتحويل البنك الاهلي المصري الى بنك مركزي للدولة . وانتهى الامر الى صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذي قضى بأن يكون البنك الاهلي المصري البنك المركزي للدولة ، وحدد أغراض البنك المركزي في المحافظة على ثبات قيمة النقد المصري ، وتنظيم الائتمان بما يكفل صالح الاقتصاد القومي .

والقى القانون المذكور عبء تنظيم السياسة الائتمانية على عاتق لجنة عليا للنقد والائتمان والصرف ، يتقاسم عضويتها البنك المركزي مع وزارة المالية تحت رئاسة الوزير ويبدو أن التردد في إعطاء البنك الاهلي المصري السلطة المنفردة لإدارة شؤون الائتمان والنقد والصرف في البلاد في ذلك الحين مرجعه الظروف التي أحاطت به وصاحبت تطوره ، كما أن تشكيل ادارته كان لايسمح بانفراد به هذه السلطات . الا أن تقسيم السلطة بين وزارة المالية والبنك المركزي كان من اسباب عدم نجاح اللجنة في مهمتها ، هذا بالإضافة الى قصور أحكام القانون في حد ذاتها عن كفالة الرقابة المجدية على البنوك والائتمان .

تمصير البنوك عام ١٩٥٧ :

على اثر تأميم قناة السويس في يولييه ١٩٥٦ إتخذت البنوك الأجنبية موقفا ضاراً باقتصاديات البلاد اذ أحجمت عن تمويل محصول القطن ، وعرقلت تمويل التجارة الخارجية ، وكشفت معاملاتها مع المواطنين ، الى غير ذلك مما كشفتته الحراسات التي وضعت على فروع البنوك الانجليزية والفرنسية على اثر العدوان الذي وقع على مصر عام ١٩٥٦ ، وكانت هذه الأمور حافزة على إصدار قانون تمصير البنوك رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ لتحريرها من التبعية الأجنبية . وقد نص هذا القانون على أن تتخذ البنوك التي تعمل في مصر شكل شركات مساهمة مصرية . وأن تكون أسهمها مملوكة لمصريين دائماً . ووضع حدا أدنى لرأسمال البنك قدره خمسمائة ألف جنيه تأمينا لأصحاب الودائع ولايجاد وحدات مصرفية ذات كفاية مناسبة .

واشترط القانون أن يكون أعضاء الإدارة والمسؤولون عن الإدارة في البنك من المصريين ضماناً لتحقيق الصالح العام ، ولفتح مجال العمل والخبرة أمام المواطنين .

وعلى الرغم من أن الأحكام القليلة التي تناولها هذا القانون قد سدت بعض النقص الا انه لم يكن هناك شئ في الحاجة الماسة الى قانون جديد للبنوك والائتمان يخلو للبنك المركزي سلطات واسعة في الرقابة على البنوك والائتمان .

البنك المركزي

في ظل القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ :

ألقى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ (قانون البنوك والائتمان) على عاتق البنك المركزي مهمة تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد ، وله أن يتخذ في سبيل تحقيق هذه الأغراض الوسائل الآتية :

(أ) التأثير في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه
وسمعه بما يكتل مقلبة الحلقات الحقيقية لنواحي النشاط
التجاري والصناعي والزراعي .
(ب) اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات
الاقتصادية او المالية العامة والمحلية .
(ج) مراقبة الهيئات المصرفية بما يكتل سلامة مركزها
المالي .

(د) ادارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الاجنبي .
ولم ينص هذا القانون كسابقه على تشكيل لجنة عليا للائتمان والنقد
والصرف - وكانت قد تعرضت للنقد الكثير - مكتفيا بتمثيل وزارتي
الاقتصاد والخزانة في مجلس ادارة البنك المركزي .

وقد جاء قانون البنوك والائتمان على نسق الكثير من التشريعات
الاجنبية فالزم البنوك بكافة انواعها ان تسجل نفسها لدى البنك المركزي
وحظر على أي فرد او هيئة او منشأة غير مسجلة ان تبشر بصفة
اساسية وعلى وجه الاعتناءات عمل من اعمال البنوك او ان تستعمل كلمة
بنك او مرادفاتها او أي تعبير يمثلها في أية لغة سواء في تسميتها
الخاصة او في دعيتها او في عنوانها التجاري ، وقد استهدف القانون من
ذلك حماية الجمهور من مخاطر التعامل مع المنشآت التي لاتخضع لرقابته
واشرافه .

وقد اوضح القانون الشروط الواجب توافرها لتسجيل البنك والحالات
التي يجوز فيها رفض التسجيل على سبيل الحصر ، واشترط ليصير قرار
الرفض نافذ المفعول اعتماده من وزير الاقتصاد . كما اشترط الحصول
على ترخيص من مجلس ادارة البنك المركزي قبل اندماج بنك في آخر ،
وكذا في حالة رغبة البنك وقف عملياته . واجلز القانون لمجلس ادارة
البنك المركزي بعد موافقة وزير الاقتصاد شطب تسجيل البنك في احوال
وبشروط معينة .

والزم القانون البنوك بان تقدم الى البنك المركزي بيانات شهرية عن
مراكزها المالية وبيان تقدم له أية بيانات وايضاحات عن العمليات التي
تبشرها ، بل اجلز القانون له التفويض على سجلاتها . ويستهدف ذلك كله
تمكين البنك المركزي من مراقبة تطبيق احكام قانون البنوك والائتمان
وقرارات البنك المركزي والتحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك والتعرف
على سياليتها في توظيف مواردها ومدى سلامة تلك التوظيفات .
وخلو القانون البنك المركزي في وضع التنظيمات التي تتناول تحديد

النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والضمانات المقلدة لها وتحديد أنواع هذه الضمانات وأجل واستحقاق السلفيات هذا بالإضافة الى وضع القواعد التي تتناول تحديد البيانات الواجب نشرها مع بيان كيفية النشر .

وأجاز القانون للبنوك ان تكون فيما بينها اتحادا يعتمد نظامه مجلس ادارة البنك المركزي ، وتكون مهمته الاتفاق على أسعار الخدمات المصرفية او على اتباع نظم واجراءات موحدة والتشاور في المسائل التي تهم الاعضاء ، ويكون للبنك المركزي مندوبا لدى الاتحاد لحضور جلساته والاشتراك في مناقشاته دون ان يكون له صوت معدود في المداولات . وتعرض قرارات الاتحاد المتعلقة بأسعار الخدمات المصرفية على مجلس ادارة البنك المركزي وله ان يقرها او يرفضها او يعدلها ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

وقضى القانون بان يراجع حسابات البنك مراقبان على الاقل ، وحرّم القانون على مراقب الحسابات الاقتراض بضمان او بدون ضمان من البنك الذي يراجع حساباته . كما اوجب على مراقب الحسابات اخطار البنك الذي يقوم بمراجعة حساباته كتابة عن أى نقص او خطأ او أية مخالفة تستوجب الاعتراض عليها .

وحظر القانون على البنك القراض اعضاء مجلس ادارته او اية منشأة يكون اعضاء مجلس الادارة شركاء فيها او اعضاء في مجلس ادارتها بصفتهم الشخصية ، والزّم كل بنك بان يقدم للبنك المركزي صورة من كل تقرير يرفعه للمساهمين خلال ثلاثة ايام على الاكثر من تاريخ تقديمه اليهم ، وصورة من محضر اجتماع كل جمعية عمومية في خلال ثلاثين يوما من تاريخ انعقادها .

وخصص القانون مجموعة من الاحكام للبنوك التجارية تستهدف ابعادها عن مجالات التوظيف التي تنسم بالمخاطرة ، فقد حظر عليها التعامل في المنقول او في العقار بالشراء او البيع او المفاضلة الا في حالات وبشروط معينة كما حظر عليها اصدار اذون قابلة للدفع لحاملها وقت الطلب ، او الاقراض بضمان أسهم البنك او امتلاكها او امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للشركة وبشروط الا تجاوز القيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في هذه الشركات رأسماله المدفوع واحتياطياته ويجوز لوزير الاقتصاد زيادة المدين المذكورين عند الاقتضاء . كما خول القانون مجلس ادارة البنك المركزي في تعديده الوجوه التي يمتنع عن البنوك التجارية استثمار الاموال فيها ، وكذلك تعيين الحدود القصوى لقروض تلك البنوك

واستثماراتها ، وفي تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب الاحتفاظ بها .

وخصص القانون مجموعة أخرى من الاحكام للبنوك غير التجارية فحول مجلس ادارة البنك المركزى وضع القواعد الخاصة بكل نوع من البنوك غير التجارية وتتناول بوجه خاص شروط قبول الودائع وقواعد الاشتراك فى تأسيس منشآت أخرى او شراء اسهمها والحد الاقصى لقيمة السندات التي يجوز لها اصدارها .

وفي مجال الرقابة على الائتمان خول القانون للبنك المركزى وضع نسبة للاحتياطي ونسبة للسيولة وتعيين الحدود القصوى لاسعار الفائدة الدائنة والمدينة وسعر الخصم . كما ألزم البنوك بان تقدم بيانا عن مركز كل عميل يتمتع بتسهيلات ائتمانية تتجاوز القيمة التي يصدر قرار بتحديددها من مجلس ادارة البنك المركزى واجاز لآى بنك ان يطلع على البيان المجمع الخاص باى عميل يطلب تسهيلات ائتمانيا او يطلب مستخرجا من هذا البيان .

وهكذا اعطى قانون البنوك والائتمان للبنك المركزى سلطات واسعة لغرض رقابته على البنوك والائتمان فى اطار اتسم بالمرونة اذ ترك لمجلس ادارة البنك المركزى فى معظم الاحكام وضع النواحي التنفيذية وهو ما يسمح بمقابلة المتغيرات والتطورات المصرفية والائتمانية .

تقويم اداء البنوك

فى هذه المرحلة :

وجهت البنوك الاجنبية جهودها فى مصر أساسا نحو تمويل صادرات القطن وكان المحصول الرئيسى للبلاد فى ذلك الوقت ، كما قامت بتمويل واردات البلاد من السلع الاجنبية ، وهو نشاط كان متركزا فى ايدى رعايا الدول الاجنبية وفى مقدمتها انجلترا ، فى حين عرفت عن تمويل صفار المزارعين والتجار والصناع .

وكخطوة هامة على طريق كسر التبعية الاقتصادية الاجنبية واتاحة قيلم قاعدة صناعية وطنية لعب بنك مصر دورا هاما فى تأسيس وتمويل العديد من

الشركات الا انه تعرض لازمة سيولة في عام ١٩٣٩ ، وقد تمكن بفضل الرواج الذي حققته شركاته خلال الحرب العالمية من بلوغ مركز مالى مرموق بحيث اصبح وشركاته صرحا شامخا في الاقتصاد المصرى .
وفي خلال تلك الفترة ظهرت الحاجة الى نشاط البنوك المتخصصة ايضا فتأسس (بنك التسليف الزراعى والتعاونى) والبنك الصناعى بمعاونة الحكومة ليلعب دورا هاما في تقديم الائتمان الزراعى والصناعى .
وظلت البنوك الاجنبية ترتبط بروابط وثيقة مع مراكزها الرئيسية بعد الحرب العالمية الاولى ، الا انه حدث تغير ملحوظ في أعمال البنوك التجارية الاجنبية بعد فرض الرقابة على النقد خلال الحرب العالمية الثانية . حيث تعذر على هذه البنوك الالتجاء الى الوسائل التقليدية في التمويل . واتجهت الى الاقتراض من البنك الاهلى المصرى ، لمواجهة التمويل المسمى بضمان سندات وأذون مقومة بعملات قابلة للتحويل تودعها المراكز الرئيسية في فرعه بلندن . كما اضطرت هذه البنوك الى استثمار الفائض من أموالها خلال الصيف في شراء أذون الخزنة المصرية .

وقد تعرضت البلاد لموقف معاكس من البنوك الاجنبية استهدف عرقلة تمويل صادرات القطن خلال موسم ١٩٥٦ ، وقد قام البنك الاهلى وبنك مصر في ذلك الوقت بدور اساسى بالتعاون مع الحكومة في اتاحة التمويل اللازم للحصول وكان ذلك الموقف الى جانب ما كشفت عنه الحراسة على بنوك انجلترا وفرنسا واسرائيل والتي فرضت بعد غزوهم عام ١٩٥٦ دافعا لصدر قانون تمصير البنوك للتحرر من التبعية الاجنبية بعد ما ثبت ان هذه البنوك لاتعمل لصالح الاقتصاد القومى وتسمى لتنفيذ توجيهات الدول التى تتبعها تحقيقا لاهدافها .

ودعما لوسط رقابة الدولة على الجهاز المصرى صدر قانون البنوك والائتمان عام ١٩٥٧ بما يكفل توجيه الائتمان الى تحقيق الاهداف الاقتصادية الوطنية ولعب البنك الاهلى بوصفه البنك المركزى دورا هاما في ارساء قواعد الرقابة في اطار واع لتحقيق اهداف القانون .

وقد نجحت البنوك الوطنية خلال الخمسينات في انشاء عدد من الشركات كما ساهمت في الترويج لبعض المشروعات المختلفة والتي تأسست بمشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام وذلك في ظل ظروف نشطت فيها سوق المال ووضح اقبال صفار المستثمرين على الاكتتاب في المشروعات الجديدة ، غير انه مع أوائل عام ١٩٥٩ وعلى اثر تدخل التشريع في تحديد ما يوزع على المساهمين في الشركات من أرباح تراجع حجم التعامل في البورصة وانخفضت اسعار الأوراق المالية بشكل ملحوظ اثر على نشاط البنوك في مجال الاقتراض بضمان هذه الاسهم وعلى حجم التعامل فيها ببطء قهرا .

الفصل الثاني

البنوك.. في ظل التأمين
والتحول الاشتراكي

مع بداية التحول الاشتراكي في مصر صدر قرار تأميم كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر عام ١٩٦٠ ، وأعقب ذلك عام ١٩٦١ تأميم كافة البنوك وعدد كبير من الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية . ودخلت البلاد عصر التخطيط بوضع الخطة الخمسية الأولى لتغطي الفترة من يولية ١٩٦٠ وحتى يونية ١٩٦٥ .

وتناولت التنظيمات المصرفية المتلاحقة التي تطلبتها متغيرات تلك المرحلة تصفية بعض البنوك وادماج البعض الآخر ، كما اخذ بنظام التخصص القطاعي للبنوك التجارية بما يساعد على احكام الرقابة على العمليات التي تقوم بتمويلها من خلال نظام يسمح بمتابعة المراكز المالية لوحدة القطاع العام المتعاملة مع البنوك التجارية . ثم صدرت في عام ١٩٧١ قرارات جديدة لتطوير البنوك تقوم على خليط من التركيز والتخصص الوظيفي واجه تطبيعه عدة مشكل وعقبات .

6

تأميم

البنك الأهلي وبنك مصر :

بعد ان منح البنك الاهلي المصري الصلاطات الكاملة للبنوك المركزية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ وأمسد اليه عبء الاشراف على البنوك وتنظيم الائتمان صدر في فبراير عام ١٩٦٠ قانون قضى بتأميم البنك . وفي التاريخ ذاته تم أيضا تأميم اكبر البنوك المصرية وهو بنك مصر بهدف

توسيع القطاع الاقتصادى العام وتحقيق اهداف الدولة وهى بصدد تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويدعى انه اصبح يشكل احتكارا ماليا كبيرا ، وتبعاً لذلك انتقلت ملكية محفظة الأوراق المالية المتمثلة فى الاسهم التى كان يمتلكها فى العديد من شركاته الى مؤسسة عامة سميت (مؤسسة مصر) ، وتقلص دوره فى تأسيس المشروعات وفى تقديم التمويل الاستثمارى . وفى يولية من العام ذاته صدر قرار جمهورى بانشاء مؤسسة عامة تسمى البنك المركزى تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان لتحل محل البنك الاهلى المصرى فيما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بقسم الاصدار وحسابات الحكومة وحسابات الاشخاص الاعتبارية العامة التى يعينها وزير الاقتصاد ، وحسابات المنظمات الدولية وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع ، وكذلك نصف رأس المال والاحتياطيات غير التخصيصية . أما البنك الاهلى المصرى فيزول دون أى قيد العمليات العادية بالشروط والأوضاع التى تخضع لها البنوك التجارية ، مستعينا فى ذلك بالاصول والخصوم التى لم تنتقل ملكيتها الى البنك المركزى . وهكذا رجحت كفة عدم قيام البنك المركزى بالاعمال المصرفية للجمهور بعد ان اصبح فى غير حاجة الى استخدام هذه الوسيلة لتوجيه الائتمان لا سيما وقد حوله القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ اوسع السلطات فى الرقابة على البنوك والائتمان .

تأميم البنوك

وانشاء المؤسسة العامة للبنوك :

صدرت القوانين الاشتراكية فى يولية ١٩٦١ ومن بينها القانون رقم ١١٧ الذى قضى بتأميم جميع البنوك وانشئت المؤسسة المصرية العامة للبنوك كمؤسسة نوعية على رأس القطاع المصرى فى اواخر عام ١٩٦١ . وقد باشرت مؤسسة البنوك بعض عمليات الاشراف والرقابة على القطاع المصرى غير انه نظرا لوجود البنك المركزى الذى كان يختص اصلا بالرقابة على البنوك قبل التأميم فقد اتضح ازدياد وتداخل الاختصاصات بينهما فالمؤسسة بوصفها مالكة لرأس مال البنوك وممثلة للجمعية العمومية فيها تختص بالنظر فى المسائل المالية والادارية فى حين ان قانون البنوك والائتمان يشرك البنك المركزى فى بعض هذه الاختصاصات .

وتلافيا لهذا الازدواج الغيت المؤسسة في ٢٠ ابريل ١٩٦٤ وأسند الى محافظ البنك المركزى الاختصاصات التى كانت لها ، كما تقرر اعتبار البنك المركزى الجهة الادارية المختصة بالرقابة والاشراف على البنوك التى كانت تابعة لمؤسسة البنوك ، وخول مجلس ادارة البنك المركزى سلطات الجمعية العمومية بالنسبة للبنوك الخاضعة لاشرافه .

اندماجت البنوك :

بلغ عدد البنوك التجارية التى تقدمت بطلبات للتسجيل عند صدور قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ٢٨ بنكا تمت الموافقة على تسجيل ٢٥ بنكا منها ، وكانت أغلب هذه البنوك قد منحت مهلة لاستيفاء أحكام قانون التصير واتخذ بعضها عدة اجراءات لتصفية نشاطه بتحويل اصوله وخصومه الى بنوك مصرية كما قامت المؤسسة المصرية العامة للبنوك التى تأسست عقب صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بما لها من سلطات فى ادماج وتصفية الوحدات التابعة لها باصدار عدة قرارات تناولت تصفية بعض البنوك وادماج البعض الآخر .

وكان من نتيجة التطورات السابقة انخفاض عدد البنوك التجارية الى ١١ بنكا فى اخر مايو ١٩٦٤ بالاضافة الى فرعين لبنكين تجاريين كانا يستكملان اجراءات تصفية نشاطهما فى مصر .

وقد لوحظ حينئذ من دراسة أوضاع البنوك التجارية المتبقية ان نحو ٨٠ ٪ من اجمالى الميزانية الاجمالية للبنوك التجارية تستأثر به خمسة بنوك تميزت بانتشار فروعها فى انحاء البلاد وتنوع نشاطها وما تتمتع به من خبرة مصرفية يقابل ذلك نقص فى امكانيات البنوك التجارية الاخرى مما يجعلها فى حقيقة الامر عيئا على الجهاز المصرفى .. ومن ثم استقر الرأى على ادماج البنوك الست الاخرى فى البنوك الخمسة الكبرى وهى : البنك الاهلى المصرى بنك مصر ، بنك الاسكندرية بنك القاهرة ، وبنك بور سعيد .

وتتلخص العوامل الرئيسية التى حكمت القرار الصادر بادماج البنوك التجارية على هذا النحو فيما يأتى :

- ١ - تحقيق التكامل في تلبية الخدمات المصرفية المتنوعة التي يقدمها كل من البنوك الخمسة .
- ٢ - تحقيق أكبر قدر من الانتشار الجغرافي لمزيج كل من البنوك الخمسة .
- ٣ - توافر الجهازين الإداري والفني لكل من البنوك الخمسة بحيث يمكنها تحمل العبء الذي يلقي على عاتقها نتيجة الاندماج .

التخصص القطاعي

البنوك التجارية :

ورغبة في وضع نظام يساعد على احكام الرقابة على العمليات التي تقوم البنوك التجارية بتمويلها والاحاطة بكافة الظروف المتعلقة بها قام البنك المركزي بدراسة لحجم التسهيلات المصرفية التي تلتزم بها شركات و وحدات المؤسسات العامة . ولهيكّل توزيعها بين البنوك التجارية وذلك بغية التعرف على مدى اسهام كل بنك في تمويل عمليات القطاعات المختلفة تمهيدا لتركيز عمليات كل قطاع في البنك الذي يقوم اصلا بتمويل الجانب الاكبر منها ، مع مراعاة المحافظة على التوازن النسبي لنشاط البنوك ما أمكن . وتم توزيع العمليات المصرفية لوحدات القطاع العام على البنوك التجارية اعتبارا من بداية ١٩٦٤ .

واستقر الرأي حينئذ على ان تستمر مساهمة البنوك التجارية الخمسة مجتمعة في تمويل تسويق المحاصيل الرئيسية مثل القطن والأرز نظرا لأكبر حجم التسهيلات الائتمانية التي يتطلبها هذا التمويل وما يتميز به من طابع موسمي . بالإضافة الى ما يترتب على تركيزه في بنك واحد من تعطيل للطاقت المتوافرة لمزيج البنوك الأخرى بالاقليم .

نظام

المتابعة المصرفية :

وبتوزيع المعاملات المصرفية للقطاع العام على البنوك التجارية بحيث تتركز معاملات كل قطاع في بنك واحد . أصبح الطريق ممهدا لقيام البنوك التجارية بتوفير بيانات سريعة عن التدفقات المالية والنقدية لقطاعات النشاط الاقتصادي ومتابعة المراكز المالية لشركات القطاع العام في فترات دورية منتظمة حتى يتسنى كشف العجز في التمويل لكل منها في الوقت المناسب ، وتحديد حجم الائتمان اللازم لتمويلها ، وتنظيم استخدام هذا الائتمان على مدار السنة .

وقد وضع نظام بمقتضاه يتم امساك حساب لكل شركة من شركات القطاع العام في البنك التجارى الذى تتعامل معه ليضم كافة متحصلاتها ومدفوعاتها على ان يمسك البنك الى جانب ذلك دليلا حسابيا تحليليا يوضح في جانب المتحصلات المبيعات والموارد الاخرى ، كما يبين في جانب المدفوعات مايدفع في شأن الاجور والمواد الخام الرئيسية والمهمات الاخرى والمصروفات التحويلية والمصروفات الاخرى .

ويروى ان يكون من مقومات النظام ان تودع الشركات كافة متحصلاتها النقدية أولا بأول في البنك الذى تتعامل معه في يوم تحصيلها او في اليوم التالى على الأكثر وأن يقوم البنك بالصرف للشركة من حساباتها لديه ، وأن يمنح الائتمان المصرفى لتكملة المتحصلات النقدية للشركة على الاسس التقليدية المتبعة ومنها سلامة المركز المالى للشركة المقترضة وتوفر الضمانات .

وبدأت البنوك التجارية منذ اول يولييه ١٩٦٥ امساك الحسابات التحليلية الاحصائية التى يقتضيها هذا النظام ، مع موافاة البنك المركزى دوريا بتقارير عن نتائجه وما يكتنفه من صعوبات في التنفيذ .

التخصص الوظيفى للبنوك التجارية

وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٢٢ بتطوير الجهاز المصرفى تطويراً يقوم على خليط من التركيز والتخصص الوظيفى يقضى بأن

يختص البنك الاهلى المصرى بشئون التجارة الخارجية ، وأن يدمج بنك بور سعيد فى بنك مصر الذى يختص بشئون التجارة الداخلية الى جانب تمويل المحاصيل الزراعية ، وأن يدمج البنك الصناعى فى بنك الاسكندرية ويختص بشئون الانتاج ، ويختص بنك القاهرة بشئون الخدمات ، و يدمج بنك الائتمان العقارى فى البنك العقارى المصرى الذى يختص بشئون التشييد والاسكان . وقد اسفر هذا النظام عن عدة مشاكل يمكن تلخيصها على النحو التالى :

- ١ - تفاوت اوضاع السيولة وواجه التوظيف والاستثمار لدى البنوك المختلفة فقد ترتب على هذا التنظيم زيادة كبيرة فى التسهيلات الائتمانية لدى بعضها بما يفوق الموارد المتاحة امامه ، فى حين حدث العكس فى بنوك اخرى .
- ٢ - عدم التوازن بين حجم الاعباء الملقاه على بعض البنوك وما هو متاح لها من امكانيات مادية وبشرية ، فتركيز عمليات التجارة الخارجية للقطاع العام لدى البنك الاهلى شكل عبئا كبيرا على الجهاز الفنى بالبنك لم يصلحبه انتقال الخبرات المناسبة له من البنوك الاخرى التى انكمش نشاطها فى هذا المجال ، كما تطلب تركيز عمليات قطاع الصناعة بأكمله لدى بنك الاسكندرية وادماج البنك الصناعى فيه اجراء عمليات تنظيمية كبيرة لتعديل اجراءات العمل بالبنك لدراسة احتياجات هذا القطاع من التمويل ووضع اسس منح الائتمان الصناعى بانواعه المختلفة ومتابعته . كما ادى ادماج بنك بور سعيد فى بنك مصر الى قيام وحدة مصرفية ضخمة فى ادارتها . وكان لهذه المشكل وغيرها بطبيعة الحال آثارها على مستوى اداء الخدمات المصرفية وانسيابها .

البنوك التجارية والقطاع العام

كانت مصادر تمويل المشروعات الخاصة قبل ظهور القطاع العام فى مصر على نطاق واسع تتمثل فى :

- الموارد الذاتية للمنشأة وتشمل رأسمالها واحتياطياتها .
- القروض متوسطة وطويلة الاجل سواء عن طريق
الاقتراض من البنوك المتخصصة كالبنك الصناعي والبنوك
العقارية ، وفي حالات قليلة من البنوك التجارية .
- القروض قصيرة الاجل من البنوك التجارية لتغطية
احتياجات رأس المال العامل ولواجهة بعض متطلبات
التوسع الموسمي في الإنتاج .

ونتيجة لتحول ملكية معظم وحدات الاقتصاد القومي من الملكية الخاصة الى
الملكية العامة أصبحت الدولة تحصل على الأرباح التي تحققها هذه الوحدات ،
ومن ثم كان عليها ممثلة في وزارة المالية ان توفر المال اللازم لتنفيذ استثمارات
الخطة عن طريق الموازنة العامة ليم صرفها للوحدات في شكل مساهمات او
قروض .

وازاء الاهداف الطموحة التي سعت خطة التنمية الاولى (١٩٦٠ -
١٩٦٥) الى تحقيقها كان من الضرورة الاعتماد بعض الشيء على التمويل عن
طريق الجهاز المصرفي خاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار اضمحلال نشاط سوق
الاوراق المالية على اثر التغيرات التي صاحبت عملية التحول الاشتراكي .
وقد واجهت البنوك التجارية في اعقاب صدور قوانين التأميم بعض المشاكل
في معاملاتها مع الوحدات الاقتصادية المؤممة تمثلت اساسا فيما يلي

(ا) اسفرت عملية الاندملجات واعادة التنظيم لبعض

شركات القطاع العام عن اختلال في بعض النسب التقليدية

لرأس المال الثابت ورأس المال العامل .

(ب) عدم توافر البيانات عن المراكز المالية للوحدات

المندمجة خلال فترة اعادة التنظيم التي يمكن ان تتخذ

اساسا للحكم على مدى ملائمة الوحدة وتحديد احتياجاتها

الحقيقية للقروض .

(ج) لم تكن الضمانات التقليدية للقروض المصرفية متاحة

في حالات كثيرة لدى شركات القطاع العام .

ومع ذلك لم يتوان الجهاز المصرفي في مساندة القطاع العام وتقديم التمويل
الذي احتاجه في تلك الفترة ، واتخذت البنوك من كفاءات المؤسسات العامة
سندا لمنح القروض خاصة بالنسبة للشركات التي كانت تحتاج عملية اعادة
التنظيم والتي لم تتوافر لديها الضمانات المناسبة او البيانات الموضحة لمركزها
المالي وقد رُئي بعد فترة ان يقتصر اصدار كفاءات المؤسسات العامة على ضمان
القروض المصرفية المطلوبة لتمويل استثمارات واردة بالخطة للحد من التوسع

الذى حدث فى الاقتراض اعتماداً على هذه الكفالات .
وقد اتضح للبنوك من تعاملها مع شركات القطاع العام عدة مشاكل
انعكست بشكل أو بآخر على حجم وتطور مديونيتها منها ما يلى :

(١) لم يصلح احياناً تقرير الاستثمارات الخاصة
بشركات القطاع العام فى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية
أدراج الاعتمادات الاستثمارية اللازمة لتنفيذها ضمن
الموازنة العامة للدولة ، ومن ثم لاتجد الشركات امامها
سوى القروض المصرفية لتمويل ما تعجز عن تمويله من
استثمارات عن طريق الموازنة العامة .

(٢) يعانى عدد من الشركات من عدم تناسب الاستخدامات
الراسمالية مع الموارد المالية طويلة الاجل المتاحة لها . وقد
نتج ذلك عن قصور المساهمات فى رؤوس اموال الشركات
وعدم زيادتها مع عمليات التوسع الراسمالى التى تقوم بها .
(٣) يواجه عدد من الشركات مشكلة تراكم المخزون
السلعى لعدم امكان تصريفه لسبب او آخر ، ومؤدى ذلك
تجميد جانب من رأس المال العامل فى اصول راكدة او تمويل
هذا المخزون الراكد من الجهاز المصرفى .

(٤) يعانى عدد من الشركات من عدم تناسب تكلفة الانتاج
مع اسعار البيع المحددة لمنتجاتها ، وهو امر يسفر عن عجز
جار لديها يتراكم سنة بعد اخرى دون تخصيص الاعتمادات
اللازمة لمقابلة فى الموازنة العامة للدولة ، ومن ثم يتم
تمويله عن طريق الجهاز المصرفى .

(٥) تزايد مستحقات شركات القطاع العام لدى بعضها
البعض ولدى الهيئات العامة ووحدات الادارة الحكومية
وهو ما يجعلها عاجزة عن سداد ما يستحق عليها للبنوك
وبالقائى تزايد الاعباء التى تتحملها .

ونتيجة لما تقدم اصبحت شركات القطاع العام توجه جانباً مما تحصل عليه
من البنوك لاغراض التشغيل نحو تنفيذ التوسعات الراسمالية وتمويل المخزون
الراكد ومواجهة العجز المتراكم والمستحقات لدى الغير . وهكذا صار جانب
هام من القروض المصرفية الممنوحة لشركات القطاع العام يتسم بطابع الجمود
وطول الاجل .

تقويم أداء البنوك خلال هذه المرحلة

عانت البنوك من تتابع القرارات التنظيمية التي اثرت على هيكلها الوظيفية وعلى سيولتها ونواحي النشاط الذي تمارسه ، وقد صاحب ذلك احيانا الخروج عن الاعراف المصرفية لمواجهة هذه المتغيرات وسرعة ايقاعها . وانفلقت البنوك على نفسها ولم تستطع بالتالي اكتساب الخبرة التي تحققت في الاسواق المصرفية والنقدية العالمية ، وتراجع نشاطها في ميدان التمويل الاستثماري والتعامل في سوق المال اذ توقف تماما نشاط تأسيس الشركات المساهمة واصدارات الاسهم والخدمات المالية والمصرفية للمستثمرين على اثر عمليات التأميم الواسعة وانحسار دور القطاع الخاص . وفي اطار اللوائح غير المرنة والتعقيدات التي سادت في الجهاز المصرفي لخضوعه لذات القواعد والنظم المعمول بها في القطاع العام لم تستطع البنوك ان تطور اجهزتها وان تطبق الاساليب التكنولوجية الحديثة كما لم يتح لها الفرصة لتدريب العاملين بها بشكل يسمح بنقل المعارف والتقدم العالمي في الفن المصرفي . وكانت ادارتها بمعزل عن اساليب الادارة الحديثة التي اخذ بها في العديد من الدول المتقدمة . ولم يحظ المواطنون ايضا بالخدمة الجيدة في ظل هذه الظروف ولوحظ عند التعامل مع البنوك بطء الاجراءات وعدم الاهتمام بتطوير اساليب تقديم الخدمات بما يحقق راحة المتعاملين ويشبع احتياجاتهم المختلفة . وركزت البنوك اعمالها في المقام الاول على ان تكون اجهزة لتمويل القطاع العام الذي تصاعدت مديونيته للجهاز الحكومي ، على نحو اثر على ربحيتها وعلى مرونة توظيفاتها .

الفصل الثالث

الفصل

البنوك
والانفتاح الاقتصادي

استنادا الى احكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
سمح بقيام البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية
واصبح من الضروري تطوير وتحرير بنوك القطاع العام
حتى تستطيع ان تواجه متطلبات المرحلة الجديدة
والمنافسة المتوقعة من جانب البنوك الاجنبية فصدر القانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ لهذا الغرض .

ودخلت البلاد مرحلة جديدة من الانفتاح على الاسواق
المالية والنقدية العالمية استتبعت تطوير عملياتها وادائها ،
ولعبت البنوك التجارية دورا اكبر في مجال التمويل
الاستثماري وتقلوت دور البنوك المشتركة وفروع البنوك
الاجنبية من حيث حجم مساهمتها في تنمية وتمويل
الاستثمار .

ومنحت تيسيرات كثيرة للمتعاملين في النقد الاجنبى ،
وظهرت السوق غير الرسمية للنقد وزاد نشاطها وصاحب
ذلك بعض التجاوزات وقد تطلب الإصلاح الاقتصادى
وتنظيم سوق النقد العمل على الحد من تعدد أسعار الصرف
وقيام السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبى على اساس
منتظمة ، ووفقا لاسعار للسرف يحكمها اعتبارات العرض
والطلب .

الانفتاح الاقتصادى وأوضاع الجهاز المصرفى

واذا كانت الدعوة الى الانفتاح الاقتصادى قد صاحبت التغيرات التى
حدثت على الصعيد الدولى في مجال العلاقات الاقتصادية ، الا انها في حد ذاتها

دعوة مبنية على تقدير سليم لاحتياجات الاقتصاد المصرى من ناحية ومحاولة للاستفادة من الفرصة المتاحة للتمويل الخارجى من ناحية اخرى .
ومن ثم فقد كان من الضرورى الاخذ بالاسلوب المناسب لاجتذاب وطمأنة رأس المال العربى والاجنبى بما يحقق اهداف الانفتاح الاقتصادى فصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة مستهدفا المبادئ الاتية :-

أولاً ، ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومى

والمستثمر العربى والاجنبى .

ثانياً ، افساح المجال لمشاركة رأس المال الوطنى العام والخاص مع رؤوس الاموال العربية والاجنبية .

ثالثاً ، تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الاموال العربية .

رابعاً ، قيام مركز مالى ونقدى فى مصر يتمشى واحتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط ويساعد على توفير فرص توظيف الاموال العربية فى المنطقة العربية ذاتها .

خامساً ، تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية وحوافز مناسبة لتشجيع الاستثمار .

سادساً ، تخطى المعوقات الادارية والاجرائية التى تؤثر على نمو حجم الاستثمار .

سابعاً ، منح الاولويات للمشروعات التى تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الاجنبية وكذلك المشروعات التى تجلب معها

تكنولوجيا متقدمة
وقد اوضح القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المجالات المفتوحة امام المستثمرين العرب والاجانب ومن اهمها التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها وذلك بطريق الايجار طويل الاجل ، ومشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ، ومشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمرانى ، وشركات الاستثمار التى تهدف الى توظيف الاموال فى المجالات التى يسمح بها هذا القانون ، وبنوك الاستثمار وبنوك الاعمال ، التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة ولها ان تقوم بالعمليات القبولية الاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات فى المناطق الحرة او بمشروعات محلية او مشتركة او اجنبية مقامة داخل مصر ، وكذلك لها ان تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية وذلك الى جانب البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المصرية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلى لمصريين لاتقل نسبته فى جميع الاحوال عن ٥١٪

ونص القانون على اعفاء المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية وملحقاتها لمدة خمس سنوات ، ويجوز لمجلس الوزراء مد هذا الاعفاء الى ثمان سنوات في بعض الحالات ، كما يجوز، لوزير المالية ان يعفى بعض المشروعات من الضرائب والرسوم الجمركية فيما يتعلق بالآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لاقامتها . كما يعفى من الضريبة العامة على الازداد الارباح التي يوزعها كل مشروع بحد اقصى ٥٪ من قيمة المال المستثمر .

البنوك الاجنبية ونطاق نشاطها في مصر

كما كان متوقعا فقد تقدم عدد كبير من البنوك من مختلف دول العالم بطلبات للعمل في مصر تحت اى شكل من الاشكال المختلفة المسموح بها وفقا للقانون المشار اليه تدفعها في ذلك الرغبة في استثمار فائض اموالها او خدمة مجموعة من المستثمرين تقف خلفها بمدعم بالعمو المالى او الدراسات او لتسهيل مصالحهم او على ابسط الفروض لمجرد ان يكون لها تمثيل في مصر بما تتمتع به من مركز جغرافى وسياسى متميز بين دول هذه المنطقة . وكانت الاستجابة لهذه الطلبات في ضوء الاعتبارات التالية :-

- ١ - ان السماح باستثمار المال العربى والاجنبى في مجال البنوك اصبح امرا له اهميته فهو رمز للثقة والضمان امام المستثمر ، واذا ما اخذ في الاعتبار ان البنوك العالمية الكبرى تسهم في امتلاك وادارة عدد ضخم من الشركات التي تعمل في مختلف المجالات ، فان اسهام هذه البنوك منفردة او مشتركة في مجال البنوك في مصر سيتيح اجتذاب الشركات المنوه عنها للاستثمار المحلى في المشروعات المختلفة .
- ٢ - اهمية المصلح الاقتصادية والسياسية التي تربطنا بمختلف الدول وهو اعتبار له وزنه يعمل اعطاء اولوية خاصة لبنوك الدول التي ينتظر ان يسهم مواطنوها ومؤسساتها بقدر كبير في المشروعات الاستثمارية .

وفي إطار الحقائق السابقة بدأ من الضروري اطلاق حرية تعامل وحدات القطاع العام مع البنوك . وايجاد نوع من التوازن بين ظروف العمل المتاحة امام البنوك الاجنبية وتلك التي تخضع لها البنوك المصرية بما تشكله من بعض القيود او العقبات ، حتى تنهيا لها اوضاع المنافسة والعمل بكفاءة . كما تطلب الامر وضع اسلوب واولويات للاختيار عند تقرير منح ترخيص العمل للبنوك الاجنبية يعطى اولوية للبنوك التي تتمتع بسمعة طيبة ومركز مالي ممتاز يؤهلها لاجتذاب الاموال ولخدمة المستثمرين والمتعاملين ، مع تلبية رغبات البنوك الاجنبية في فتح مكاتب للتمثيل لا يكون لها حق مزاوله العمليات المصرفية ، ومن ثم يقتصر نشاطها على تسهيل الاعمال وجمع المعلومات واجراء الاتصالات والدراسات .

تطوير بنوك القطاع العام

اذا كان قانون البنوك والائتمان لم يتناوله اى تعديل منذ صدوره فلا يعنى ذلك قصوره عن ملاحقة التطورات الكبيرة التي حدثت في القطاع المصرفي خلال مرحلة التحول الاشتراكي ، ولكن الامر في حقيقته يرجع الى مرونة هذا القانون وجسنة صياغته بطريقة تناولت الاحكام الكلية مع اعطاء مجلس ادارة البنك المركزي السلطة لاصدار الاجراءات التنفيذية لتلك الاحكام بالشكل المناسب .

اما قانون المؤسسات العامة وشركاتها - الذي كان قد اخضع له ايضا الجهاز المصرفي باعتباره مملوكا بأكمله للدولة ، فقد وضع كقانون مرحد لم يأخذ في الاعتبار في بعض نواحيه الظروف المختلفة التي تعمل من خلالها القطاعات الاقتصادية والتي تتطلب ايجاد نصوص خاصة متميزة لكل قطاع يراعى في وضعها هذا التباين .

ولقد كان من الضروري توفير المناخ الملائم لاتطلاق بنوك القطاع العام بتطوير هذه القوانين على نحو يراعى فيه تجنب التفاصيل والبعد عن القيود التي تعوق الحركة ، والاكتفاء بالرقابة عن طريق تحديد الاهداف ومتابعة تنفيذها لاعطاء مرونة اكبر للتصرف واتخاذ القرارات وكان من اهم الاعتبارات في هذا الشأن ما يلي :-

- ١ - ضرورة إعادة النظر في نظام تخصيص البنوك الذي تقرر عام ١٩٧١ لمواجهة ما تخلف عنه من مشكلات .
- ٢ - الرغبة في تنظيم العلاقة بين البنك المركزى والبنوك المصرية التابعة بما يكفل لها حرية الحركة ومرونة التنفيذ مع ضمان تحقيق الاهداف المقررة في الوقت ذاته .
- ٣ - الحاجة الى التخلص من القيود التى تفرضها القوانين واللوائح السارية حتى تتوافر البنوك المصرية المقومات المادية والبشرية التى تكفل لها الاسهام الفعال في الانفتاح الاقتصادى .

ولمواجهة الاحتياكات الملحة سالف الاشارة اليها صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن الجهاز المصرفى وينص على الغاء قرار التخصيص الوظيفى الصادر في سبتمبر ١٩٧١ وترك الحرية للقطاع العام في التعامل مع كافة البنوك .

كما صدر بعد ذلك في ١٣ سبتمبر ١٩٧٥ القانون رقم ١٢٠ في شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى متضمنا الاحكام الكفيلة بتوفير المناخ الملائم لانطلاق البنوك العامة في تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى . وقد نص هذا القانون على ألا يتقيد مجلس ادارة البنك المركزى فيما يصدره من قرارات بالنظم والقواعد المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين للدولة ، والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، واحكام قانون المؤسسات العامة وشركاتها رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ . وبذلك اصبح الطريق ممهدا لوضع لائحة جديدة للعاملين ببنوك القطاع العام تضمن الحوافز المناسبة لتحقيق الاهداف ..

وتحقيقا للرقابة من جانب مجلس الشعب نص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على أن يقدم البنك المركزى تقريراً سنوياً للمجلس عن الأوضاع النقدية والائتمانية في مصر خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية . ومن المفهوم أن هذا التقرير يتناول التطورات الائتمانية والنقدية وملاحظات الجهاز المصرفى عن معاملاته مع القطاعات المختلفة وتوصيات البنك المركزى بوصفه المستشار المالى والاقتصادى للحكومة .

القانون

رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ :

شهد سوق الائتمان في السنوات الأخيرة تطورات بالغة الأهمية سواء من حيث عدد البنوك العاملة به ، أو طبيعة العمليات التي يتم تمويلها وشروط تقديمها ، أو فئات المتعاملين فيها . وقد صاحب هذه التطورات بعض الظواهر غير الصحية التي تطلبت ادخال بعض التعديلات على قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ لدعم سلطات البنك المركزي وإشرافه على تنفيذ السياسة الائتمانية .

فتحت مظلة قانون استثمار المال العربي والاجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سمح بقيام عدد كبير من البنوك الخاصة التي فتحت أبوابها لمزاولة النشاط المصرفي وسجل بعضها كبنوك تجارية والبعض كبنوك للاستثمار والأعمال . وكان من أثر هذا التوسع في فتح الوحدات المصرفية الجديدة مايلي :

أ - التنافس من جانب بعض البنوك على اجتذاب العملاء وإنقلا العملاء من بنك الى آخر سعيا وراء الشروط والتيسيرات المجزية التي يعرضها كل بنك ، واستغلال بعض العملاء لظروف المنافسة بالضغط على البنوك للحصول على مزايا أفضل وتسهيلات ائتمانية أكبر باستمرار ، بل تعدى الامر الى استخدام بعض العملاء لطرق احتيالية وتقديم بيانات غير صحيحة للإيقاع بالبنوك أو ضمانات لايمكن الاطمئنان اليها وقبولها وفقا للعرف المصرفي السائد .

ب - اتجاه بعض البنوك الى منح الائتمان قصير الاجل باعتباره أكثر لوجه التوظيف ربحية وذلك لتغطية مصروفاتها الرأسمالية والإدارية الكبيرة ولتوزيع معدلات مرتفعة من العائد على المساهمين لخذاً في الاعتبار ان الربح هو المقياس الحقيقي لكفاءة المديرين في الإدارة وهو الثمرة التي تحقق صلاح ومطالب حملة الأسهم في البنوك .

ج - التخلي أحيانا عن الالتزام بالمعايير والقوابط الائتمانية سواء من حيث مستوى الدراسات التي تستهدف تحليل

المخاطر الائتمانية المختلفة المتعلقة بالعميل والعملية المطلوب تمويلها ومحاولة السيطرة عليها بالحصول على التاميمات المناسبة ، او بالسماح بتجاوزات في تنفيذ الشروط الائتمانية الموضوعة ، تحت شعار المرونة في العمل ، تضعف من مركز البنك قبل المدين . هذا فضلا عن كبر الحدود الائتمانية التي صرح بها لبعض العملاء بما لا يتناسب إطلاقا مع إمكانياتهم المالية وقدرتهم على الدفع وحتى مع رأسمال البنك ذاته الأمر الذي يزيد من مخاطر التمويل .

د - انتقال العمالة بين البنوك بمعدلات سريعة تحت الاغراء بالمزيد من المرتبات والحوافز وخاصة لمن لهم علاقات قوية وقدرة على اجتذاب العملاء . ومن ناحية أخرى ترتب على تشتيت الكفاءات بين عدة كبير من البنوك ان عجز البعض منها عن دعم اجهزته الائتمانية بالعناصر التي يتوافر لديها الخبرة الكافية بدراسة وتنفيذ ومتابعة التسهيلات الائتمانية .

هـ - صعوبة ادارة السياسة الائتمانية والرقابة على البنوك وفقا للقواعد المقررة من البنك المركزي لاسيما مع عدم توافر الاحكام التي تسمح له بتوقيع الجزاءات المناسبة على البنوك المخالفة بما يكفل تصحيح مسارها

وقد تطلبت هذه الظواهر غير الصحية في سوق الائتمان إدخال بعض التعديلات على أحكام قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بموجب القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ استهدفت بوجه خاص مايلي :

١ - دعم دور البنك المركزي في الرقابة على الائتمان وتوجيهه في ظل المتغيرات الجديدة .

ب - الحد من مخاطر الائتمان

ج - وضع جزاءات متدرجة فعالة يمكن للبنك المركزي تطبيقها على البنوك في حالة حدوث مخالفات او تجاوزات .

وقد تضمن التعديل الجديد بعض الأحكام الهامة لتحقيق الاهداف السابقة نذكر منها :

١٠ وجوب إخطار محافظ البنك المركزى المصرى بقرارات الجمعيات التأسيسية او العامة للبنوك او مجالس ادارتها التى تصدر بتعيين اعضاء مجلس الادارة وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدورها ولا يكون تعيين هؤلاء الاعضاء نهائيا إلا بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ استلام هذا الاخطار دون إبلاغ البنك اعتراض وزير الاقتصاد على هذا التعيين بناء على توصية محافظ البنك المركزى وفى حالة الاعتراض يعتبر قرار التعيين كان لم يكن .

ولا شك ان هذا الحكم يأخذ فى الاعتبار ما تقوم به البنوك من دور حيوى يتطلب ان يتولى ادارتها من تتوافر فيهم الكفاءة والاهلية لتولى تلك المسئوليات فالبنك لا يتعامل فى امواله الخاصة فقط وإنما يمتد ذلك الى اموال المودعين .

٢) يحظر على أى بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية تجاوز ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته . ويستثنى من ذلك الحظر التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام . ويستهدف هذا القيد الحد من المخاطر التى قد تتعرض لها البنوك نتيجة مغالاتها فى منح تسهيلات ائتمانية الى عميل واحد .

٣) يعاقب بالحبس وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من تقدم ببيلانات او اوراق غير صحيحة الى احد البنوك بقصد الحصول على نوع من انواع التسهيلات الائتمانية دون وجه حق .

٤) تقرير غرامة رادعة على العجز فى نسبة الاحتياطى ونسبة السيولة تحتسب على اسس اعلى سعر فائدة معلن يسدها البنك للمخالف للبنك المركزى على مقدار العجز وكلنت الغرامة المالية التى توقع على عدم المحافظة على النسبة بواقع ١,٤ ٪ من قيمة العجز وهى لم تعد تتناسب بطبيعة الحال مع مقدار الاستفادة التى تعود على البنك نتيجة استثماره للعميل الذى يعادل العجز فى نسبة الاحتياطى فى الاقرض كما لم يكن العجز فى نسبة السيولة يخضع البنك

المخالف لاية عقوبة قبل هذا التعديل في القانون .
(ه) كانت سلطة مجلس ادارة البنك المركزى في اتخاذ اجراءات ضد البنك المخالف قاصرة على شطب تسجيل البنك وهذا جزاء يصعب تطبيقه على التجاوزات المحدودة ومن ثم اعطى التعديل للبنك المركزى حق اتخاذ عقوبات متدرجة حسبما يراه كما يلي :

- توجيه تنبيه .
- تخفيض التسهيلات الائتمانية الممنوحة للبنك المخالف او وقفها .
- منع البنك المخالف من القيام ببعض العمليات او تحديد حجم الائتمان الذى يقوم بمنحه .
- إلزام البنك المخالف بليداع ارصدة لدى البنك المركزى بدون فائدة وللمدة التى يراها وذلك بالاضافة الى نسبة الاحتياطي القانونى .
- مطالبة رئيس مجلس ادارة البنك المخالف بدعوة المجلس الى الانعقاد للنظر في امر المخالفات المنسوبة الى البنك واتخاذ اللازم نحو إلزالتها ، ويحضر اجتماع مجلس الادارة في هذه الحالة ممثل او اكثر عن البنك المركزى - تعيين عضو مراقب في مجلس ادارة البنك وذلك للمدة التى يحددها مجلس ادارة البنك المركزى ، ويكون لهذا العضو المشاركة في مناقشات المجلس وتسجيل رايه فيما يتخذ من قرارات
- حل مجلس الادارة وتعيين مفوض لادارة البنك مؤقتا الى حين تعيين مجلس ادارة جديد بالادارة القانونية المقررة بحسب النظام الذى يخضع له البنك .

ومن الجدير بالذكر انه ثارت عدة تساؤلات في أعقاب صدور احكام محكمة القيم وما صدر عنها من توصيات عن اسباب هذه الظواهر غير الصحية وهل مرجعها قصور في أداء البنوك ، أو في رقابة البنك المركزى عليها ؟
لاشك أن رقابة البنك المركزى قد كشفت عن بعض هذه الاحداث والاتجاهات ، كما نيهت الى خطورة التوسع الائتماني ، غير أن استجابة بعض البنوك لهذه التحذيرات لم تكن بالدرجة المطلوبة . وبقتضى الامانه - وحتى لا تختلط الامور - في مجال اسباب هذه المشاكل أن يؤخذ في الاعتبار مايلي :

أولاً ، أن رقابة البنك المركزى تقنل جواذب كثيرة متشعبة بينها متابعة مراكز البنوك وسيولتها ، وتمدد الى فحص نظم العمل والرقابة الداخلية لديها ، وتقييم سياستها الائتمانية والاستثمارية الخ .

ثانياً ، أن رقابة البنك المركزى عن طريق التفتيش على البنوك لاتغطي كافة العمليات وانما على اساس فحص عينات منها وفي اوقات متباعدة ، ومن ثم لا تكشف بالضرورة عن حالات التعثر او المخالفات التى تخرج عن نطاق عينة الفحص المختارة .

ثالثاً ، أن مسئولية تنفيذ العمليات المصرفية ومتابعتها تقع فى المقام الأول على عاتق البنوك وتجرى رقابة البنك المركزى لاحقة بعد التنفيذ لتنبه الى ما قد يكون هناك من مخالفات او تجاوزات .

وإذا كان البنك المركزى قد مارس لسنوات طويلة القيام بمهامه الرقابية فى ظل عدد محدود من البنوك التابعة له مشاركة إياه ومتجوبة معه فيما يضعه من سياسات نقدية وائتمانية هى فى الواقع لصالح الجهاز المصرى والمجتمع ككل ، فإن متغيرات السوق المصرفية وفى مقدمتها زيادة عدد البنوك وتنوع نشاطها وأسلوب إدارتها جعل مهمته أكثر صعوبة .

ظهور البنوك

الإسلامية وعملياتها :

وقد شهدت السبعينات مولد البنوك الإسلامية لتتميز عن البنوك التقليدية فى أنها لا تتعامل بالفائدة وتعتمد أساساً على الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة مع الغير . كما تقوم البنوك الإسلامية أيضاً بدور فى تحقيق التكافل الاجتماعى من حيث قيامها بجمع الزكاة وصرفها فى مصارفها الشرعية . وتعتمد مجالات التوظيف أمام البنوك الإسلامية فهى تستطيع أن توظف الأموال المتاحة فى مختلف الأغراض المشروعة ، ومن أهم الأساليب التمويلية الإسلامية : التمويل بالمشاركة والمرايحة والمضاربة والاستثمار فى الأوراق المالية .

التمويل بالمشاركة :

وهناك أشكال للمشاركة منها التمويل بالمشاركة الكاملة لحين انتهاء الاسترداد ، ومنها التمويل بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك وذلك كما يلي :

أ | الشراكة الكاملة :

حيث يشارك البنك في مؤسسة تجارية أو صناعية أو زراعية وذلك عن طريق التمويل في المشروع المشترك . وقد يقوم البنك بشراء أسهم شركات أخرى أو المساهمة في رأسمال مشروعات معينة بحيث يصبح شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته وفي كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة وذلك بالنسب التي يتفق عليها الشركاء .

(*) المصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، وبنك فيصل الاسلامي .

ب | الشراكة للتعميم بالتمليك ومن صورها ما يلي :

* يتفق البنك مع متعامله على تحديد حصة كل منهما في رأس مال المشاركة وشروطها ، ويكون بيع حصص البنك الى المتعامل بعد إتمام المشاركة بعقد مستقل ويكون له الحق في بيعها للمتعامل شريكه أو لغيره ، وكذلك الامر بالنسبة للمتعامل مع البنك .

* يتفق البنك مع متعامله على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع ، وذلك على أساس حصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا مع حقه في الاحتفاظ بالجزء المتبقى من الايراد أو أى قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل .

* يحدد نصيب كل من البنك وشريكه في الشركة في صورة أسهم تمثل مجموع قيمة الشيء موضوع المشاركة ، ويحصل كل من البنك والشريك على نصيبه من الايراد المتحقق . وللشريك اذا شاء أن يقتنى من هذه الاسهم المملوكة للبنك عددا معينا كل سنة بحيث تكون الاسهم الموجودة في حيازة البنك متناقصة الى أن يتم تملك شريك البنك الاسهم بكاملها فتصبح له الملكية المنفردة .

المرا بحة

بيع الم رابحة هو ا حد اشكال التوظيف الم صرفى وله حالتان :
* الأولى وتسمى (الوكالة بالشراء بأجر) وذلك بأن يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة يحدد مواصفاتها وسعرها ، ويدفعه الى البنك مضافا اليه أجر معين مقابل قيام البنك بذلك العمل .
* الثانية وتسمى (الوعد من عمليل البنك بالشراء) ووعد آخر (من البنك بإتمام هذا البيع بعد الشراء) وذلك بأن يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة ويحدد مع البنك الثمن وكذلك الثمن الذى سيشتريها به للتعامل مع البنك بعد اضافة الربح الذى يتفق عليه بينهما .
وتتمثل أهم شروط بيع الم رابحة فيما يلى :

- (١) أن يكون ثمن السلعة وقيمة ربح البائع معلومة للطرفين البائع والمشتري .
- (٢) ضرورة تملك البنك للسلعة وحيازتها قبل بيعها للعميل الأمر بالشراء .
- (٣) تقع على البنك مسئولية هلاك السلعة قبل تسليمها للعميل .
- (٤) يجوز للعميل رد السلعة اذا تبين أن بها عيبا خفيا

المضاربة :

المضاربة فى اصطلاح الفقهاء عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما للآخر نقودا ليتجر بها بجزء معلوم مشاع من ربحيتها . فالمضاربة يكون فيها المال من جانب ويسمى رب المال ، والعمل من جانب آخر ويسمى المضارب . على أن يتاجر المضارب فى المال ويكون الربح بينهما حسبما يتفقان عليه . والمضاربة قد تكون مطلقة أى أن سلطة المضارب غير مقيدة او تكون مقيدة بمعنى أن سلطة المضارب مشروطة بالا يتجاوز حدودا معينة . والمضاربة المطلقة تصلح للتعامل بين أصحاب الودائع الاستثمارية كأرباب مال ، والبنك الإسلامى كمضارب لكى يكون للبنك حرية الاستثمار . أما المضاربة المقيدة فانها تلاثم البنك فى حالة مضاربهته يمال الودائع الاستثمارية - اعتبره رب المال - فيمكنه وضع الشروط الضرورية للمحافظة على مال الغير ، ويجوز من ثم أن يطلب بضمان أو رهن مقابل ما يضيع من مال المضاربة بالتعدي والامعمال .

الاستثمار في الأوراق المالية :

تناولت الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية (الجزء الخامس - اتحاد البنوك الإسلامية) وجهة النظر الشرعية بشأن الأوراق المالية ويمكن إيجازها فيما يلي :

(١) تستبعد البنوك الإسلامية الاستثمار في السندات وشهادات الاستثمار وشهادات الإيداع ذات العائد الثابت وأسهم الشركات التي تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً .
(٢) لا يكون إلمام البنوك الإسلامية سوى الاستثمار في أسهم شركات أو بنوك إسلامية بتأسيسها بنفسه أو الاشتراك مع الغير ، وفي أسهم الشركات التي لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً ، وفي شهادات إيداع محلية أو دولية بدون فائدة محددة سابقاً مع شرط استثمارها في استثمارات حلال وبطريقة حلال . ومن ثم فلا بد أن يصاحب استثمار البنوك الإسلامية أن تنشأ معه أسواق نقدية وإسماوية وأسواق رأسمالية إسلامية تتعامل بالأدوات الملائمة .

وتواجه البنوك الإسلامية بحكم حداثة نشأتها في مجتمعات تغفلت فيها البنوك التقليدية وذاع انتشار خدماتها عدة صعوبات يرتبط بعضها بالنواحي الاجتماعية والقانونية ، ويرجع البعض منها إلى طبيعة العمليات الاستثمارية والمصرفية التي تمارسها ، ويعزى الجانب الآخر إلى مشاكل إدارية وتنظيمية . أما عن الصعوبات الاجتماعية والقانونية فتتمثل في عدم التفهم بالقدر الكافي لرسالة المصارف الإسلامية وإطار عملها في ظل أهداف وأولويات الاقتصاد الإسلامي . ويمتد ذلك إلى الصعوبات الفقهية المتعلقة بتكثيف عمليات البنوك الإسلامية خاصة ما يستجد من أنشطة من الناحية الشرعية لبيان حكمها من الحلال والحرام . كما يلاحظ أيضاً أن هناك صعوبات قانونية ترتبط بطبيعة القوانين التي تحكم النشاط المصرفي والتجاري والتي لا تأخذ أحياناً في الاعتبار أوضاع ومعاملات البنك الإسلامي المتميزة .

وبالنسبة للصعوبات الاستثمارية والمصرفية فعلى الرغم من أن البنوك الإسلامية بنوك استثمارية بالدرجة الأولى إلا أن أقسام الاستثمار بها بدأت متواضعة بالمقارنة مع أقسام العمليات المصرفية التجارية ، وقد ترتب على ضعف أجهزة الاستثمار العديد من المشكلات لعل من أهمها توافر فائض

سيولة لفترات طويلة نسبياً وهي مشكلة تتطلب إدارة جيدة من المصرف خاصة في ظل ضعف شبكة مصرفية إسلامية يمكن أن تستثمر فائض السيولة فيما بينها .

وتجدر الإشارة الى أن معظم ودائع البنوك الإسلامية قصيرة الأجل بالتعريف ، الا أن دراسة سلوك هذه الودائع يؤكد انها تتزايد باستمرار الأمر الذي يتعين أن يكون مشجعاً على الاستثمار في المشروعات طويلة الأجل وهو ما يجب أن يعكس فلسفة عمل البنوك الإسلامية من أجل تنمية المجتمع . وحول الصعوبات الادارية والتنظيمية تواجه البنوك الإسلامية مشكلة عدم الملم ببعض العاملين بدرجة كافية بصيغ العمل سواء كانت في مجال الاستثمار أو الخدمات المصرفية . ويرجع هذا الى اختلاف التعليم والخبرة وعدم تلقى البرامج التدريبية المناسبة .

ونرى من الأهمية بمكان أن تولي البنوك الإسلامية عنايتها لتشخيص المشكلات الاستثمارية والمصرفية والتنظيمية ووضع استراتيجيات تكفل لها مواجهتها والتغلب عليها خاصة وقد توافر لها الموارد المالية الضخمة .

تقويم أداء البنوك في هذه المرحلة :

شهدت سنوات الانفتاح انتفاضة كبيرة في مجال العمل المصرفي ، وكان قيام البنوك الأجنبية ، وازدياد النشاط مع الأسواق المالية والنقدية العالمية ضرورة ملحة لتطوير البنوك الوطنية من حيث نوعية الخدمات المصرفية والتمويلية التي تقدمها والاسلوب الذي تتبعه في هذا الشأن ولقد لمسنا جميعاً كيف تطورت البنوك الوطنية من حيث التجهيزات الآلية والاستعانة بالحسابات الآلية وتبسيط نظم العمل بما يسمح بسرعة الأداء وتلبية حاجات العملاء بطريقة مرضية .

ودخلت البنوك التجارية الوطنية في نواحي الاستثمار وأسهمت في إنشاء العديد من الشركات في مختلف المجالات وفي ترتيب القروض المسوقة بالتعاون مع البنوك الأجنبية لتمويل العمليات الاستثمارية الكبيرة ، ووسعت شبكة فروعها بما يغطي المناطق المحرومة من الخدمة المصرفية وبما يسمح بتلبية التوسع في حجم النشاط الاقتصادي ، بل قام بعضها بالخروج الى مراكز المالية العالمية ففتح البنك الأهلي فرعاً له في لندن ، وبنك مصر فرعاً له في باريس .

وبطبيعة الحال كان دخول فروع البنوك الأجنبية - وجميعها تسجلت لدى البنك المركزي كبنوك استثمار - على استحياء وبتردد في مجال النشاط الاستثماري على عكس ما كان مستهدفا من السماح لها بالعمل في مصر ، وركزت اهتماماتها على تمويل العمليات التجارية قصيرة الأجل سريعة العائد . ولقد ثار الجدل حول إنجازات هذه البنوك وما حققته لصالح الاقتصاد القومي ، واختلفت وجهات النظر في ذلك فالبعض يرى أنه قد صادفها عقبات حدثت من انطلاقها ترجع الى حد كبير الى المناخ الاستثماري العام في الدولة الذي ظل لفترة لا يشجع على اجتذاب الأموال للاستثمار . في حين يرى البعض الآخر أن هذه البنوك سعت الى تجميع الودائع التي إتسم معظمها بطابع قصير الأجل وانها استسهلت ارتياد مجالات التوظيف سريعة العائد لتحقيق أرباح وفيرة خاصة في بداية حياتها لتغطية مصروفات التأسيس ولعدم مركزها التنافسي .

وكان القصور في المعلومات والبيانات وعدم وجود استراتيجية للاستثمار وتضارب وعدم استقرار التشريعات من أصعب الأمور التي واجهت البنوك في مصر في تقييم طلبات التمويل ، وادى ذلك أحيانا الى قبول طلبات للتمويل استنادا الى افتراضات تبين بعدها عن الواقع خلال تنفيذ المشروع . ويظهر حجم محفظة الأوراق المالية لدى بنوك الاستثمار ضالة مشاركتها في رؤوس أموال المشروعات بوجه عام ، وهو أحد الأهداف الأساسية التي كانت وراء السماح لها بمباشرة النشاط المصرفي في البلاد ، خاصة اذا أخذنا في الاعتبار بأن الجانب الأعظم من الشركات قد تم تأسيسه عن طريق الاكتتاب المغلق ولم يطرح للجمهور الا عدد محدود من المشروعات الجديدة وربما أضعف حماس البنوك في المساهمة الرأسمالية في المشروعات عدم توافر سوق نشطة للأوراق المالية يمكن اللجوء اليها عند الحاجة لبيع ما في حوزتها من الأوراق .

وعن دور فروع البنوك الأجنبية في تقديم القروض لآجال متوسطة وطويلة لتمويل جانب من التكلفة الاستثمارية للمشاريع كالمباني والآلات والمعدات الخ . أو في تقديم تسهيلات في شكل خطابات ضمان لبنوك خارجية تتولى تمويل مشتريات المشروع من الآلات أو الأصول التي يحتاجها ، فإنه يلاحظ ضعف مساهمتها في التمويل الاستثماري لأسباب متعددة من أهمها رغبتها في تحقيق معدلات ربحية مرتفعة وسريعة بعيدا عن تحمل مخاطر الاستثمار ، ومن ثم اختارت هذه البنوك أساسا تمويل عمليات التجارة . ولقد واجهت البنوك المصرية في السنوات الأخيرة مشكلة المشروعات المتعثرة والتي تنوعت أسبابها فعنها ما يرجع الى العلاقات الاقتصادية الدولية

وما تعكسه على الداخل ، ومنها ما يرتبط بالتقدم الاقتصادى فى الدولة ويعزى بعضها الى سلوك واوضاع المقرضين ، والبعض الآخر الى أخطاء الادارة المصرفية

ورغم التسليم بوجود الدين المتعثرة كأحد مخاطر العمل المصرفى الا أنه قد تتفاعل معها مجموعة من الظروف غير المتوقعة تؤدى الى تحول هذه المخاطر المحتملة الى مشكلة واقعية تعرض الاقتصاد القومى بصفة عامة والقطاع المصرفى بصفة خاصة الى الدخول فى سلسلة من الازمات تؤثر سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادى .

وتؤكد أبعاد المشكلة ونتائجها أهمية اتخاذ الاجراءات العلاجية للحد من أضرارها ، وهو ما اتجهت اليه البنوك بصفة عامة بعد دراسة تلك الحالات ، وقد اتخذت تلك التسويات أشكالا مختلفة منها إعادة جدولة الديون أو تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن جانب من المديونية ، إلا أن هناك حالات مازالت معلقة دون الوصول الى إتفاق بين البنوك والعملاء على اجراء بشأنها وربما يزداد الامر تعقيدا اذا ما كانت الحكومة طرفا فى المشكلة ، بما لها من مستحققات ضريبية وجمركية وتأمينية ، حيث يصعب الوصول الى إتفاق مقبول من الأطراف الثلاثة . وإلى جانب كل ذلك هناك بعض مشروعات لا تتوافر لها مقومات البقاء فى ظل الهيكل التمويل القائم والادارة التى تتولى قيادتها ويكون الحل الوحيد لها فى التصفية وانتقال ملكيتها الى مؤسسة جديدة تبدأ تشغيلها باقتصاديات صحية وبفكر إدارى مختلف . ولا شك أن المواجهة مع هذه الحالات تتطلب إقتناعا وشجاعة وإعترافا بالواقع من جانب البنوك وأصحاب تلك المشروعات .

وشهدت هذه المرحلة بوجه عام توسعا كبيرا فى تمويل قطاع التجارة كما اشرنا ، وساعدت النظم القائمة بشأن الاستيراد بدون تحويل عملة على أن تلعب البنوك دور الوساطة بين عملائها وبين حائزى العملات الأجنبية وبعضهم من تجار العملة ، وقد صاحب ذلك خروج بعض البنوك عن الأعراف المصرفية والمغالاة فى تمويل نشاط تجارة العملة على حساب قواعد الرشاد والسلامة وتعليمات البنك المركزى .

إلا أن السياسة الائتمانية المطبقة منذ عام ١٩٨٦ تعكس الاتجاه الى الحد من هذا التوسع الائتمانى ، ويعمل البنك المركزى جاهدا للتوفيق بين كبح التضخم من ناحية وإتاحة التمويل لمشروعات التنمية الاقتصادية فى الوقت ذاته ، وهو إجراء يتطلب بالضرورة الحد من إعتماد الحكومة على مقابلة العجز فى الموازنة عن طريق الجهاز المصرفى ، مع إتاحة التمويل اللازم للقطاع الخاص للاضطلاع بالاستثمارات المستهدفة فى الخطة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ .



الرفقابة على
البنوك والأشتمان

تقوم البنوك بدور هام في الحياة الاقتصادية ، فلديها تتجمع معظم مدخرات المجتمع ، كما انها تباشر الائتمان نحو فروع النشاط الاقتصادي المتعددة ، وهي إن احسنت القيام بهذا الدور الكبير ساعدت على التهوض إقتصاديا بالدولة ، وإن اخفقت في أداء رسالتها اصابته الاقتصاد القومي بأضرار بالغة .

وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة مقدرة البنوك على خلق الائتمان في العصر الحديث ، لادركنا الحاجة الى دعم اساليب الرقابة على البنوك والائتمان لاتاحة نظام مصرفي سليم يتمكن من مقابلة التزاماته ، ويسهم في دعم الاقتصاد القومي وفقا للخطة المرسومة .

وينقسم هذا الفصل الى اربعة فروع يتناول الاول الأحكام العامة للرقابة على البنوك التي تخضع لها البنوك التجارية والبنوك غير التجارية على حد سواء ، ويضم الفرع الثاني اساليب الرقابة على البنوك التجارية ، ويختص الثالث بأساليب الرقابة على البنوك غير التجارية ويعنى الرابع بأساليب الرقابة على الائتمان .

■ الفرع الأول

الأحكام العامة للرقابة على البنوك

أولا : الرقابة على تأسيس البنوك وإحصاءها وتصويتها :

التسجيل وتمويل

بيانات التسجيل :

يعتبر التسجيل أسلوبا للرقابة المستمرة على تنفيذ الأحكام المتعلقة براسمال البنك واحتياطياته وشكله القانوني وأعضاء مجلس إدارته ومراقبي

حساباته وفروعه ، إذ أوجب القانون ضرورة الحصول على موافقة محافظ البنك المركزي عند إجراء أى تعديل في البيانات التي قدمها البنك في طلب التسجيل . وقد حظر القانون على فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقاً لأحكامه ان تبشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتماد أى عمل من أعمال البنوك وحظر القانون على أية منشأة غير مسجلة لدى البنك المركزي أن تستعمل كلمة « بنك » أو مرادفاتها أو أى تعبير يماثلها في أية لغة سواء في تسميتها الخاصة أو في دعايتها أو في عنوانها التجارى . وقد استهدف القانون من ذلك حماية الجمهور من التعامل مع منشآت لا تخضع لرقابته وإشرافه .

الشروط الواجب توافرها

لتسجيل البنك :

يتعين لقبول تسجيل أحد البنوك المركزي توافر الشروط الآتية :

- ١ - أن يتخذ البنك شكل شركة مساهمة مصرية ، أو شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس ، وأن تكون جميع أسهمه مملوكة لمصريين دائماً .
- ٢ - ألا يقل رأسمال البنك المدفوع عن خمسمائة ألف جنيه .
- ٣ - أن يكون أعضاء مجلس إدارة البنك والمسئولون عن الإدارة فيه مصريين .
- ٤ - أن يوافق مجلس إدارة البنك المركزي على تسجيل البنك .

الحالات التي يجوز فيها

رفض التسجيل :

حدد القانون على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها لمجلس إدارة البنك المركزي رفض طلب التسجيل . واشترط لنفاذ قرار الرفض اعتماده من وزير الاقتصاد ، وهذه الحالات هي :

- ١ - مخالفة أى حكم من أحكام قانون البنوك والائتمان أو غيره من القوانين أو اللوائح .
 - ٢ - إذا كان وجود البنك لا يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة أو الظروف الخاصة بالجهة المطلوب تأسيس البنك فيها .
 - ٣ - إذا كان الاسم التجارى الذى يتخذه البنك مماثلاً أو مشابهاً الى درجة تدعو الى اللبس لاسم بنك آخر او منشأة أخرى . ويطلب البنك فى هذه الحالة بتغيير اسمه وإلا رفض تسجيله على هذا الأسس .
- وفى حالة رفض الطلب المقدم للتسجيل لاي سبب من الأسباب سلف الإشارة اليها يخطر البنك الطلب بقرار الرفض ، مع ذكر الأسباب التى بنى عليها . وإذا لم يتم البنك باستيفاء الطلب ومرفقاته ، أو تنفيذ ما طلبه البنك المركزى من اشتراطات خلال ثلاثة اشهر من تاريخ إخطاره اعتبر متنازلاً عن طلبه .

الرقابة على اندماج البنوك :

- اشتراط القانون ضرورة الحصول على ترخيص من مجلس ادارة البنك المركزى قبل اندماج بنك فى بنك آخر ، على أن يتقدم كل منهما بطلب الاندماج الى ادارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى مرفقاً به المستندات الآتية :
- ١ - صورة محضر الجمعية العمومية غير العادية التى صدر فيها قرار الاندماج
 - ٢ - صورة من ميزانية كل من للبنك طلب الاندماج والبنك المطلوب الاندماج فيه فى التاريخ الذى يسبق قرار الاندماج مباشرة ، على أن يرفق بكل منهما شهادة من مراقب الحسابات بصحة الميزانات الواردة فيها .
 - ٣ - صورة عقد الاندماج

٤ - بيان اسس تقويم اصول البنك طالب الاندماج وكيفية
تحديد حقوق مساهمي

٥ - بيان طريقة الوفاء بحقوق مساهمي البنك طالب
الاندماج

٦ - بيان اصول وخصوم البنك طالب الاندماج التي تؤول
الى البنك المطلوب الاندماج فيه وكيفية الوفاء بقيمتها .
ويصدر مجلس ادارة البنك المركزى قراره فى شأن طلب الاندماج ويتم
تبلغ كل من البنكين طالب الاندماج والمطلوب الاندماج فيه خلال عشرة ايام
من تاريخ صدوره .

وقف العمليات المصرفية للبنك :

تنص المادة ٣٣ من قانون البنوك والائتمان على أنه « لا يجوز لى بنك وقف
عملياته إلا بترخيص سابق من مجلس ادارة البنك المركزى » .
ويصدر الترخيص بعد التثبت من أنه ابرا ذمته نهائيا من التزاماته قبل
اصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين . وللحصول على هذا الترخيص يتعين
على البنك ان يتقدم بطلب للبنك المركزى مبينا به الاسباب الداعية الى وقف
عملياته ومرفقا به المستندات الاتية :

- ١ - شهادة من البنك المطلب بانه ابرا ذمته نهائيا قبل
اصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين موقعا عليها من
رئيس مجلس ادارة البنك او العضو المنتخب ومصدقا عليها
من مراقبي حسابات البنك .
- ٢ - بيان بالمركز المالى للبنك بعد الوفاء بالتزاماته قبل
المودعين وغيرهم من الدائنين مصدقا عليه من مراقبي
الحسابات .

٣ - مليل على نشر اعلان مرتين على الاقل فى جريدتين
احدهما باللغة العربية تصدران فى المدينة الكائن بها
المركز الرئيسى للبنك ويجب ان تمضى خمسة عشر يوما
على الاقل بين الاعلانين ويذكر فى الاعلان اعتراف البنك
تقديم طلب الى ادارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى

المصرى يتضمن وقف عملياته في مصر وتاريخ تقديم هذا الطلب ويجب ان يتضمن الاعلان دعوة المودعين والدائنين الآخرين الى تقديم بيان الى ادارة الرقابة على البنوك في موعد لايتجاوز تاريخ تقديم طلب وقف العمليات مبينا به حقوقهم التي لم يتم البنك بالوفاء بها ان وجدت

ويجب ان تمر ثلاثة اشهر على الاقل بين تاريخ اخر اعلان وتاريخ تقديم طلب وقف العمليات الى ادارة الرقابة على البنوك ويصدر مجلس ادارة البنك المركزي قرارا في شأن الطلب ويبلغ به البنك خلال عشرة ايام من تاريخ صدوره

شطب

تسجيل البنك :

اجاز القانون لمجلس ادارة البنك المركزي بعد موافقة وزير الاقتصاد شطب تسجيل البنك في احوال معينة هي :

- ١ - اذا تبين انه يخالف احكام قانون البنوك والائتمان او اللوائح الصادرة تنفيذا له ولم يتم بازالة المخالفة في خلال المدة بالشروط التي يعينها مجلس ادارة البنك المركزي
- ٢ - اذا اتبع سياسة من شأنها الاضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة كما لو انحرف الى وجهة تتعارض مع مصلحة الدولة او مارس نشاطا يتناقى مع سلامتها
- ٣ - اذا صدر حكم بافلاسه او تقرر تصفيته وديا او اجباريا
- ٤ - اذا توقف عن مزاولة اعماله
- ٥ - اذا اندمج في بنك اخر
- ٦ - اذا تبين ان تسجيل البنك تم على اساس بيانات خاطئة قدمها وانه لو تقدم بالبيانات الحقيقية لم يتم تسجيله

وقد اضيف المشرع اهمية خاصة على قرارات شطب التسجيل لما يترتب عليها من اثار تنعكس على النشاط المصرف والاقتصادي فاشتراط ان يصدر قرار الشطب باغلبية ثلثي اصوات مجلس ادارة البنك المركزي ثم موافقة وزير الاقتصاد وينشر قرار الشطب في الجريدة الرسمية خلال عشرة ايام من تاريخ صدوره

وفي الاحوال المشار اليها في الفقرات ١ ، ٢ ، ٦ لا يصدر قرار الشطب الا بعد اعلان البنك الذي تقرر شطب تسجيله بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ليقوم بتقديم اوجه دفاعه كتابة في خلال اسبوعين من تاريخ اعلانه ويترتب على القرار الصادر بشطب التسجيل وقف البنك عن الاستمرار في مباشرة نشاطه ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزي في هذه الحالة ان يقرر تصفية اعماله فورا او يمنحه ترخيصا بمباشرة العمليات القائمة وقت صدور قرار الشطب بالشروط التي يحددها لذلك

ثانيا : الرقابة من خلال البعثات الدورية :

الزم القانون البنوك بان تقدم الى البنك المركزي بيانات شهرية عن مركزها المالي كما اوجب على كل بنك ان يقدم الى البنك المركزي كافة ما يطلبه من بيانات وايضاحات عن العمليات التي يباشرها واستنادا الى ذلك توافي البنوك البنك المركزي ببيانات دورية عن نواحي نشاطها المختلفة ويستفاد منها في الوقوف على تطورات نشاط كل بنك على حدة وعلى تطورات البنوك في مجموعها وبالإضافة الى ما تقدم تلتزم البنوك وفقا لقواعد محددة بتقديم بيانات عن نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة على النحو الذي سيرد فيما بعد كما ألزمت المادة ٢٨ من قانون البنوك والائتمان كل بنك ان يقدم للبنك المركزي صورة من كل تقرير مقدم الى المساهمين عن اعماله وذلك خلال ثلاثة ايام على الاكثر من تاريخ تقديمه وصورة من محضر كل جمعية عمومية للمساهمين خلال ثلاثين يوما من تاريخ انعقاد الجمعية

ثالثا . التفويض على البنوك :

اجاز قانون البنوك والائتمان للبنك المركزي ندب بعض موظفيه للاطلاع على دفاتر البنوك وسجلاتها على ان يتم ذلك في مقرها بعد تصريح وزير الاقتصاد وبمقتضى المادة ٧ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦١ اصبح لمحافظ البنك المركزي سلطة ندب مفتشى البنك المركزي للاطلاع في اى وقت على دفاتر البنوك وسجلاتها

ويخول القانون حق التفتيش على البنوك لموظفي البنك المركزي الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير الاقتصاد بناء على طلب محافظ البنك المركزي ويعنح هؤلاء الموظفون صفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بتنفيذ احكام قانون البنوك والائتمان ولائحته التنفيذية

ويستهدف التفتيش على البنوك التحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك ومن احكام نظم الرقابة الداخلية ومراقبة تطبيق احكام قانون البنوك والائتمان وقرارات البنك المركزي والاطمئنان الى كفاءة ومقدرة ادارة البنك ويحتل التفتيش مكانا هاما بين اساليب الرقابة لانه لا يكون متوقعا من جانب البنك كما ان الفحص يتم على الطبيعة في مقر البنك وبواسطة مجموعة من المفتشين المحايدين ممن يتمتعون بمستوى مرتفع من الخبرة بالنواحي المصرفية والقدرة على الحكم والتقدير

ويتم التفتيش وفقا لبرنامج يستهدف تحقيق الاغراض المرجوة منه ويتناول توزيع الخطوات التنفيذية للعمل بين مجموعة المفتشين ومعاونيهم بما يكفل انجازه في اسرع وقت وبدقة وكفاية ويجب مراعاة ان يكون برنامج التفتيش متناسبا مع ظروف البنك وحجم عملياته وان يتم بمرونة بحيث يسهل تعديله اذا مادت الظروف الى ذلك

وبوجه عام يغطي برنامج التفتيش عملية جرد الموجودات وفحص التسهيلات الائتمانية وتقدير سلامتها وكذلك سائر الاصول والالتزامات الاخرى في البنك ودراسة نظم الرقابة الداخلية بالبنك وصحة البيانات الدورية التي تقدم للبنك المركزي وذلك على النحو التالي :

١ - جرد الموجودات :

يستهدف الجرد التحقق من وجود الاصول وضمانات التسهيلات الائتمانية ومن الناحية العملية يستحيل على مفتشي الرقابة على البنوك اجراء جرد شامل لكافة الموجودات والضمانات على مستوى كافة فروع البنك لما يتطلبه ذلك من امكانيات بشرية كبيرة بالإضافة الى ان عدم اجراء هذا الجرد في كافة وحدات البنك في وقت واحد يجعله عديم الفائدة بعد ان تكون جميع الفروع قد علمت ببداية التفتيش ولذلك يقتصر عادة على المركز الرئيسي وعلى الفروع الهامة التي يتقرر التفتيش عليها

وتتناول عملية الجرد الاصول الهامة كالنقدية بالخزائن ومحفظة الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصوصة كما يتم جرد الضمانات المقدمة من العملاء ضمانا لتسهيلاتهم

من البنك والتي تكون في شكل بضائع او كمبيالات او اوراق مالية بطريق الجشنى

٢ . فحص التسهيلات الائتمانية :

لا تسمح امكانيات التفتيش عادة بفحص كافة تسهيلات البنك لذلك يكتفى بفحص عينة تمثل نسبة هامة من اجمالي التسهيلات للوقوف على سلامتها وفي مجال فحص التسهيلات يوجه المفتش اهتمامه الى النواحي التالية :

(ا) لبيانات الائتمانية المتوافرة عن المدين مثل الميزانية

وحساب الارباح والخسائر للعلمين الاخيرين

وتقرير مراقب الحسابات عليها والمركز المجمع

لتسهيلات العميل من الجهاز المصرفي

والاستعلامات المتوافرة

(ب) الضمانات المقابلة للتسهيلات الائتمانية للتحقق

من وجودها واستيفائها لاركان رهنها واسس

تقويمها وكفاية مبلغ التأمين عليها ضد الحريق

وجدية رقابة البنك وسيطرته عليها ومدى امكان

تصفيتها في وقت مناسب

(ج) دراسة حركة حسابات المدين ولاشك ان جمودها

او ضخامة لحركة مع بقاء المديونية في مستوى

يقسم بالثبات النسبي لما يشير الى ضعف القدرة

على السداد او الى مغالاة العميل في المتاجرة بما

يجاوز طاقته وحاجته شبه المستمرة الى

التسهيلات المصرفية لنقص موارده الذاتية

(د) تقدير مدى كفاءة جهاز التسليف بالبنك في دراسة

وفحص واعتماد التسهيلات الائتمانية ومتابعة

الحدود المصرح بها وتجديدها في مواعيد

الاستحقاق والتحقق من تلبية الفروع بالتعليمات

العامّة للتسليف

وبعد استيفاء عناصر البحث المشار اليها بالنسبة للهيئة المختارة من التسهيلات يمكن تقدير الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها وتلك التي يرجى تحصيلها في اجل طويل نسبيا على مستوى البنك كله في ضوء مؤشر الهيئة

٢ - بعض اصول وغصوم البنك وتتلخ مبادئه :

يمتد الفحص خلال التفتيش الى باقى اصول البنك الاخرى اذ تجرى مطابقة للرصد لدى البنوك والمراسلين مع كشوف الحسابات الواردة منهم وتقويم محفظة الاوراق المالية للتأكد من تكوين المخصص اللازم لمواجهة انخفاض قيمتها السوقية عن القيمة الدفترية

وبالنسبة لبنود الخصوم والالتزامات تجرى دراسة تحليلية لتوزيع الودائع ومدى تركيزها لما لذلك من اثر في سيولة البنك كما يتم تقدير التزام البنك عن مكافآت ترك الخدمة للمعاملين به والتزاماته قبل مصلحة الضرائب ومدى كفاية المخصصات المكونة لهذه الاغراض وغيرها

كما تولى عناية خاصة الى تحليل عناصر ايرادات البنك ومصرفاته ومدى تناسبها مع حجم عملياته ونشاطه

٤ - دراسة نظم الرقابة الداخلية :

تستهدف نظم الرقابة والضبط الداخلى المحافظة على اصول البنك وغيرها من الاموال والقيم التي عهد اليه بالاحتفاظ بها لحساب عملائه ووضع الخطوات التنفيذية للعمليات التي يباشرها كل قسم واختصاصات الموظفين وتوزيع العمل بينهم بما يحقق الرقابة الفعالة ومطابقة النتائج التي تظهر في مجموعة من الدفاتر والسجلات على مثيلتها في مجموعة اخرى بطريقة تلقائية وسريعة ومن اهم الامور التي توجه اليها العناية عن فحص نظم الرقابة الداخلية الوقوف على كيفية تداول القيم المالية من نقود وكعبيالات واوراق مالية وما اذا كانت النظم المتبعة تغطي المحافظة عليها من خطر السرقة والضياع ومدى الاحتفاظ بهذه القيم في خزائن تخضع لرقابة ثنائية من اثنين من العاملين على الاقل ومقدار العناية في المحافظة على نماذج توقيعات العملاء بعد انتهاء العمل اليومي

٥ - التحقق من التزام بالاحكام الرقابية على البنوك والتعامل :

يتحقق المفتش الفاحص من صحة اعداد البيانات الدورية التي يقدمها البنك الى البنك المركزى مثل المراكز الشهرية وبيانات نسبية الاحتياطي والسيولة وبيانات متبعية خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها

كما يولى اهتمامه نحو التأكد من تقيد البنك بالقواعد الموضوعية لاسعار الخدمات المصرفية وللاسعار الفائدة المدية على السلفيات والدائنة على الودائع ويتحقق ايضا من عدم احتفاظ البنك باستثمارات ثابتة او منقولات او اوراق مالية على وجه يتناقى مع احكام قانون البنوك والائتمان وعلى وجه العموم اذا صلب المقتش الفاحص اثناء فحصه اية مخالفت لقوانين اخرى خلاف قانون البنوك والائتمان والقرارات الصادرة تنفيذا له كان عليه ان ينوه عنها في تقريره

٦ . تقويم كفاءة ادارة البنك :

في ضوء تحليل السياسات المالية والاستثمارية والتسليفية والادارية التى يتبعها البنك يمكن تقويم كفاءة ادارته كما ان تفقد الاقسام المختلفة اثناء دراسة نظم الرقابة الداخلية والمناقشات مع المختصين ودراسة توزيع العاملين بالبنك من حيث المؤهلات وعدد الخبرة في النواحي المصرفية تتيج توجيه النصائح التى يكون من شأنها تدعيم نظام العمل ورفع مستوى اداء الخدمة المصرفية

٧ . اعداد تقرير التفتيش ومتابعة نتائجه :

بعد انتهاء مراحل الفحص التى اشرنا اليها يتم اعداد تقرير التفتيش الذى يتناول بصفة اساسية تقدير العجز في اصول البنك والالتزامات المطالب بها ومدى تغطية ذلك براس المال والاحتياطيات والمخصصات او مساهم بحقوق المودعين وغيرهم من الدائنين مع تحليل السياسات والاسباب التى ادت الى النتائج التى توصل اليها واستعراض سائر الملاحظات التى كشف عنها التفتيش وابداء التوصيات البناءة وقد جرى العمل بإدارة الرقابة على البنوك على اتباع تقليد حميد قوامه مناقشة نتائج التفتيش مع ادارة البنك المعنى للتعرف على وجهة نظره خاصة وان بعض الموضوعات التى يتناولها التفتيش تتعلق بالسياسة العامة للبنك او تتعلق بتسهيلات كبار العملاء كما انه من المناسب اطلاعهم بما قد يكون هناك من ثغرات او اخطاء في وقت مبكر لئلا يتركها وبعد

الانتهاء من اعداد تقرير التفتيش يرفع الى محافظ البنك المركزى وترسل صورة منه الى البنك محل التفتيش للتعرف على ملاحظاته ولا تخال الاجراءات المناسبة لتنفيذ ما انتهى اليه من توصيات وتوالى ادارة الرقابة على البنوك متابعة استيفاء الملاحظات التى يسفر عنها التفتيش ومتابعة توصيات وتعهدات البنوك بشأنها

رابعا - مراقب حسابات البنك والتزاماته :

رغبة في تمكين مراقبى الحسابات من اداء واجبهم على اكمل وجه وحتى يتسنى الاستقلالة بهم في مراقبة نشاط البنوك قضى القانون بان يراجع حسابات البنك مراقبان على الاقل ولا يجوز للمراقب الواحد ان يراجع حسابات اكثر من بنكين في وقت واحد وحرم القانون على مراقب الحسابات الاقتراض بضمن او بدون ضمان من البنك الذى يراجع حساباته وقد اجيز في تعديل لاحق للقانون ان يقوم مراقب الحسابات بموافقة محافظ البنك المركزى بمراجعة بنك ثالث

واكد قانون البنوك والائتمان دور مراقب حسابات البنك في التحقيق من سلامة المركز المالى للبنك الذى يراجع حساباته وعلق اهمية كبيرة على تقريره الذى يضمه نتائج فحصه والزم القانون مراقب حسابات البنك اخطار البنك الذى يقوم بمراجعة حساباته كتابة عن اى نقص او خطأ او اية مخالفة تستوجب الاعتراض عليها

ومن المعروف ان مراقب الحسابات يعد تقريراً سنوياً عن نتائج مراجعته يتضمن وفقاً لما نص عليه قانون الشركات ما اذا كان قد حصل على المعلومات والايضاحات اللازمة لاداء مهمته واذا كان البنك يمسك حسابات منتظمة وما اذا كانت الميزانية وحساب الارباح والخسائر متفقة مع الحسابات والمخصصات وما اذا كان من رايه في ضوء المعلومات والايضاحات التى حصل عليها ان الحسابات تتضمن كل مانص القانون والتنظيم والاساس على وجوب اثبات فيها وما اذا كان حساب الارباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن ارباح الشركة وخسائرها كما على المراقب ان يذكر في تقريره ما يكون قد وقع من

مخالفات لنظام الشركة او لاحكام القانون على وجه يؤثر في نشاطها او في مركزها المالي

وقد اضاف قانون البنوك والائتمان الى التزامات مراقب الحسابات الواردة في قانون الشركات التزامات جديدة بالنسبة لمراجعة البنوك فاجب عليه ان يبين في تقريره الوسائل التي توصل بها للتحقق من وجود الاصول وتقويمها وكذلك كيفية تقدير التعهدات القائمة كما اوجب القانون على مراقب حسابات البنك ان يشير في تقريره السنوى الى اية مخالفة لاحكام قانون البنوك والائتمان او اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له ويلزم مراقب حسابات البنك بان يوافي محافظ البنك المركزى بصورة من تقريره

خلاصة احكام اخرى الرقابة على البنوك :

الرقابة على

اسعار الخدمات المصرفية :

نصت المادة ٣١ من قانون البنوك والائتمان على ان تعرض قرارات اتحاد البنوك المعلقة باسعار الخدمات المصرفية على مجلس ادارة البنك المركزى وله ان يقرها او يرفضها او يعدلها ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا ويجرى العمل في الوقت الحاضر على ان تتولى اللجنة الفنية للبنوك وتتكون من ممثلين من البنوك التجارية وغير التجارية وممثل من البنك المركزى دراسة المسائل المتعلقة بتعريفه اسعار الخدمات المصرفية وترفع توصياتها لمجلس ادارة البنك المركزى لاعتمادها وله حق تعديلها او رفضها

حظر اقراض

اعضاء مجلس ادارة البنك :

لايجوز للبنوك ان تقدم سلفيات من اي نوع لاي عضو من اعضاء مجلس

ادارتها او لايه منشأة يكون اعضاء مجلس ادارة البنك شركا فيها او اعضاء في مجلس ادارتها وذلك بصفتهم الشخصية

التزام البنوك

بالاحتفاظ باموال معينة في مصر :

اوجب قانون البنوك والائتمان على البنك الاحتفاظ باموال في مصر تعادل قيمتها على الاقل مقدار التزاماته المستحقة الاداء فيها قبل دائنيه علاوة على مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال وفي تطبيق هذا الحكم يدخل في حساب الاموال الموجودة في مصر الاموال التي يسمح للبنك بالاحتفاظ بها في الخارج

وضع نسب بين السلف وقيمة الضمانات وتحديد أنواع الضمانات واجال الاستحقاق :

اعطى القانون لمجلس ادارة البنك المركزي سلطة وضع قواعد عامة للرقابة والاشراف على البنوك تتناول وضع نسب بين السلف وقيمة الضمانات وتحديد انواع الضمانات واجال الاستحقاق

تقدير اصول البنك وتحديد البيانات الواجبة النشر وطريقة نشرها :

حول قانون البنوك والائتمان مجلس ادارة البنك المركزي وضع الاسس

التي تتبع في تقدير أصول البنك ويستهدف ذلك عرض صورة صادقة للمركز الحقيقي للبنك والوصول الى نتائج سليمة عند مقارنة ميزانية البنك بين فترة وأخرى أو عند مقارنتها بميزانية بنك آخر أو بالميزانية الاجمالية للبنوك ذات النشاط المماثل لتقييم ادائها وتقدير درجة كفايتها كما اعطى القانون المشار اليه لمجلس ادارة البنك المركزي سلطة وضع قواعد تتناول تحديد البيانات الواجب نشرها مع بيان كيفية النشر

■ الفرع الثاني

اساليب الرقابة على البنوك التجارية

وقد نص قانون البنوك والائتمان على عدة احكام تستهدف احكام تجنب البنوك التجارية الانزلاق في عمليات او استثمارات من شأنها اضعاف سيولتها او الانحراف بها عن الاساليب المصرفية المتعارف عليها وذلك على الوجه التالي :

حظر التعامل في العقار أو المنقول :

حظر القانون على البنك التجارى التعامل فى المنقول او فى العقار بالشراء او البيع او المقايضة فيما عدا :

- (أ) المنقول او العقار المخصص لادارة اعمال البنك او للترفيه عن موظفيه
- (ب) المنقول او العقار الذى تؤول ملكيته الى البنك وفاء لدين له قبل الغير على ان يقوم بتصفيته خلال ستة من تاريخ ايلولة الملكية بالنسبة للمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزى من المهلة المقررة عند الاقتضاء

حظر اصدار اذون قابلة للدفع لحاملها :

حظر القانون على البنك التجارى اصدار اذون قابلة للدفع لحاملها وقت الطلب اذ تعتبر في حكم اوراق البنكنوت التي اعطى للبنك المركزى وحده حق اصدارها والتي لها قوة ابراء غير محدودة

حظر الاقراض بضمان اسهم البنك او امتلاكها :

والحكمة من حظر الاقراض بضمان اسهم البنك هي منع ادارة البنك من خلق رأسمال غير حقيقى اساسه القروض بضمان اسهم البنك وكذلك منع ضغط المساهمين على البنك للحصول على القروض
اما بالنسبة لحظر امتلاك البنك لاسهمه فانه يستهدف منع تخفيض راس المال او تخلص مجلس ادارة البنك من رقابة الجمعية العمومية للمساهمين

امتلاك اسهم الشركات المساهمة في حدود معينة :

حظر القانون على البنك التجارى امتلاك اسهم الشركات المساهمة بما تزيد قيمته عن ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للشركة ويشترط الا تتجاوز القيمة الاسمية للاسهم التي يملكها البنك في هذه الشركات مقدار رأسماله المدفوع واحتياطياته ويجوز لوزير الاقتصاد زيادة الحدين المذكورين عند الاقتضاء ويستهدف هذا الحظر الحد من المخاطر التي تنشأ عن تركيز الاستثمار في عدد قليل من الشركات بامتلاك جانب كبير من اسهم رأسمالها

■ الفرع الثالث

اساليب الرقابة على البنوك غير التجارية

حول قانون البنوك والائتمان مجلس ادارة البنك المركزى ان يضع قواعد خاصة للرقابة على البنوك المتخصصة تتناول على وجه الخصوص :

- أولاً : شروط قبول الودائع
- ثانياً : القواعد الخاصة بالاشتراك في تأسيس منشآت اخرى او شراء اسهمها
- ثالثاً : الحد الاقصى لقيم السندات التي يجوز لها اصدارها وشروط هذا الاصدار

وحظر القانون على البنوك العقارية شراء العقارات المرهونة لصالحها الا في حالات التنفيذ طبقاً لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على ان تباع هذه العقارات خلال خمس سنوات من تاريخ انتقال ملكيتها اليها ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من البنك المركزى

ورغبة في تجنب البنوك الصناعية المخاطر التي تنشأ عن عجز احد مدينيها عن السداد واقتسامها امواله مع الدائنين الاخرين قسمة غراماً نص قانون البنوك والائتمان على ان يكون للسلف التي تقدمها البنوك الصناعية حق الامتياز على المحال الصناعية والتجارية وكذلك على العهد والالات المستفلة في النشاط الصناعي والتجارى ويجب ان يفيد هذا الامتياز وتكون مرتبته من وقت القيد

وقد اجاز مجلس ادارة البنك المركزى المصرى للبنوك غير التجارية قبول الودائع من الصلاء بكافة صورها كما يجوز ان تصدر أنظمة ادخار لاجال لاتقل عن سنتين وذلك وفقاً لهيكل اسعار الفائدة السارى ويجوز للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له بالمحافظات وقروعهها فتح حسابات توفير بسعر فائدة يزيد ١,٢ ٪ سنوياً عما هو وارد بهيكل اسعار الفائدة السارى

■ الفرع الرابع

اساليب الرقابة على الائتمان

عهد قانون البنوك والائتمان الى البنك المركزى بتنظيم السياسة الائتمانية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد كما له ان يتخذ من الوسائل ما يمكنه من التأثير فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعى
واتاح القانون للبنك المركزى استخدام عدة اساليب للرقابة الكمية والرقابة النوعية على الائتمان على التفصيل التالى :

- ١ - تعديل سعر الخصم
- ٢ - بيع وشراء الاوراق المالية والتجارية فى السوق المفتوحة
- ٣ - نسبة الاحتياطى القانونى
- ٤ - نسبة السيولة
- ٥ - تعيين الوجوه التى يمنع على البنوك التجارية استثمار الاموال فيها وتعيين الحدود القصوى لقروضها واستثماراتها
- ٦ - تحديد انواع الاموال السائلة التى يجب ان تحتفظ بها البنوك التجارية
- ٧ - تعيين الحدود القصوى لاسعار الفلدة الدائنة والمدينة

وتجدر الاشارة الى ان حدود التفرقة بين الرقابة الكمية والرقابة النوعية على الائتمان غير حاسمة فكل تغيير بالزيادة او النقص فى كمية الائتمان التى تمنحها البنوك لاجل قطاع النشاط الاقتصادى ينعكس على الحجم الاجمالى للائتمان المصرى ولذلك فعادة ماتعزز اساليب الرقابة الكمية على الائتمان باستخدام اساليب الرقابة النوعية ايضا

تعديل سعر الخصم :

نص قانون البنوك والائتمان على ان يتولى البنك المركزى عقد عمليات ائتمان مع البنوك طبقا للشروط والاضام التى يحددها وكذلك تحديد اسعار الخصم حسب طبيعة هذه العمليات واجالها ومقدار الحاجة اليها وفقا لسياسة النقد والائتمان

وتعديل سعر الخصم للتأثير على حجم الائتمان قد يصادفه بعض الصعوبات التى تقلل من كفايته وفاعليته فقد لانتوقف البنوك عن الاقتراض من البنك المركزى بمجرد رفع سعر اعاده الخصم فهى تستطيع ان تقرض الافراد اضعاف ما تقرضه من البنك المركزى بسبب قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم فلا بد ان يرفع البنك المركزى سعره الى حد يتعذر معه على البنوك تحقيق الربح اذا ما فكرت فى الاقتراض بهذا السعر كما انه يتعين على البنك المركزى تحديد الوقت الملائم لتعديل السعر والا فشل فى تحقيق السياسة المرغوبة ويتطلب نجاح سياسة تعديل سعر الخصم وجود اسواق مكتملة للتعامل فى الائتمان قصير الاجل

التعامل فى السوق المفتوحة :

اجازت المادة ٥١ من قانون البنوك والائتمان للبنك المركزى ان يتعامل بالشراء او البيع فى السوق المفتوحة فى الاوراق الحكومية والمضمونة منها والسندات التى يعينها مجلس ادارته والكمبيالات والسندات الاذنية وغيرها من الاوراق التجارية وتعد هذه العمليات بقصد زيادة او انقاص الاموال التى تتداولها البنوك التجارية او غيرها وفقا لما تتطلبه السياسة العامة للنقد والائتمان

ومن المعروف ان نجاح هذه السياسة للتأثير فى حجم الائتمان يتطلب وجود سوق مالية واسعة وقدر مناسب من الاوراق المتداولة بحيث يتوافر لدى البنك المركزى امكانيات البيع والشراء على نطاق يؤثر فى كمية الائتمان

نسبة الاحتياطى :

تمثل رصيد البنك المركزى منسوبا الى بعض الالتزامات الخارجية كالودائع

والمستحق للبنوك وغيرها وقد عرفت نسبة الاحتياطي في بادئ الامر كأداة تكفل احتفاظ البنوك بحد ادنى من الاموال لمقابلة المسحوبات التي قد تتعرض لها الا ان الهدف التقليدى تضاعلت اهميته بعد ان استخدمت نسبة الاحتياطي اساساً كأداة لتوجيه الائتمان واستخدام نسبة الاحتياطي للتحكم في حجم الائتمان يعطى نتائج اكثر ايجابية من تعديل سعر الخصم او من التعامل في السوق المفتوحة فرفع نسبة الاحتياطي يؤدي مباشرة الى زيادة احتفاظ البنوك باموال عاطلة لدى البنك المركزى وعلى العكس فان خفض نسبة الاحتياطي يتيح للبنوك ارصدة فائضة يمكن استخدامها في منع كميات اضافية من الائتمان ويتم حساب نسبة الاحتياطي حالياً على اساس المتوسط اليومي للارصدة القائمة في نهايات ايام العمل المعلقة شهرياً

[١] بالنسبة للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال :

تلتزم البنوك التجارية وكذا بنوك الاستثمار والاعمال التي تتعامل بالعملة المحلية بالاحتفاظ باحتياطي نقدي بدون فائدة لدى البنك المركزى بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من المتوسط اليومي لارصدة الودائع بالعملة المحلية وذلك كما يلي :

مفردات بسط نسبة الاحتياطي :

- ١ - النقدية بخزائن البنك بالعملة المحلية
- ٢ - ارصدة لدى البنك المركزى المصرى
- ٣ - بالعملة المحلية
- بالعملات الحرة مقومة بسعر الصرف السارى وبحيث لا يتقاضى البنك عنها اية فائدة
- وفي حالة الاقتراض بضمن كل او بعض الارصدة فيراعى استئزال المبالغ المقرضة منها
- مفردات مقام نسبة الاحتياطي :
- الودائع بالعملة المحلية مستبعدا منها قيمة الودائع لمدة ستين فلكثر

[ب] بالنسبة للبنوك المتخصصة :

يلتزم بنك التنمية الصناعية والبنوك العقارية وبنك التعمير والإسكان بالاحتفاظ لدى البنك المركزى بدون فائدة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من التجاوز فى المتوسط اليومى لأرصدة الودائع تحت الطلب والودائع التى نقل أجل استحقاقها عن سنتين بالعملية المحلية ويحظر على البنك الرئيسى للتنمية والبنوك التابعة له بالمحافظات وفروعها مباشرة عمليات فتح حسابات جارية دائنة للأفراد الطبيعيين وفى حالة عدم التزام أى من هذه البنوك بهذا الحظر تطبق عليه الضوابط المتعلقة بالبنوك المتخصصة

نسبة السيولة :

تتوقف سيولة النظام المصرفى بإجمعه على مدى استعداد البنك المركزى لمباشرة وظيفة المقرض الأخير اما السيولة من وجهة نظر البنك التجارى فيقصد بها قدرته على تحقيق التوازن بين موارد امواله وأوجه استخدامها بحيث لاتضيق منه فرص الحصول على ارباح مناسبة فى سبيل الاحتفاظ باصول سائلة عاطلة كما لا يضحى بسيولة اصوله فى سبيل تحقيق ارباح بمعدلات مرتفعة مما قد يضطره الى تصفية بعض اصوله او بالافتراض بشروط غير مناسبة لمقابلة المسحوبات غير المتوقعة على الودائع ويتكون بسط ومقام نسبة السيولة من العناصر التالية

بسط نسبة السيولة :

- ١ - النقدية والعملات الأجنبية والذهب
- ٢ - الارصدة لدى البنك المركزى

- ٣ - الشيكات والحوالات والكوبونات والاوراق المالية
والعملات تحت التحصيل
٤ - اذون الخزنة

- ٥ - الاوراق التجارية المضمومة التي تستحق الدفع في
مصر او في الخارج خلال ثلاثة اشهر وتحمل توقيعين
تجاريين على الاقل
٦ - اوراق الحكومة المصرية والاوراق المضمومة منها
٧ - المبالغ المستحقة على البنوك والمراسلين بالعملات
المصرية والاجنبية (الصافي)
على ان يراعى استئصال المبالغ المقرضة بضمان الاصول السائلة
السابقة من بسط نسبة السيولة

مقام نسبة السيولة :

- ١ - الشيكات والحوالات وخطابات الاعتماد المستحقة
الدفع
٢ - المبالغ المستحقة للبنوك بالعملات المصرية والاجنبية
(الصافي)
٣ - الودائع بالعملات المصرية
٤ - القيمة غير المغطاة نقدا من مبالغ خطابات الضمان
المصدرة بعد استبعاد القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات
الضمان الابتدائية وخطابات الضمان المكفولة من بنوك
الدرجة الاولى بالخارج التي يعتمد عليها البنك المركزى بهذا
الوصف
وقد طلب من البنوك التجارية تقديم بيان عن نسبة السيولة
في نهاية كل شهر ويتقرر الحد الأدنى لنسبة السيولة بواقع ٣٠ ٪

تعيين الحدود القصوى

لقروض البنوك التجارية واستثماراتها :

نصت المادة ٤٠ من قانون البنوك والائتمان على انه يجوز لمجلس ادارة البنك المركزى وفقا لمقتضيات حالة الائتمان تعيين الوجوه التى يمتنع على البنوك التجارية استثمار الاموال فيها وتحديد الاحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الاصول المعرضة لتقلبات شديدة فى قيمتها وتعيين الحد الاقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لانواع معينة من القروض والاستثمارات واذا كانت هذه القيود تستهدف حماية اموال المودعين وضمان سلامة استثمارات البنوك فانها من زاوية اخرى قد تعرض لتوجيه الائتمان نحو انواع معينة من الاستثمارات او لحد منها

وتجدر الاشارة الى بعض القواعد التى صدرت بشأن الحدود القصوى للائتمان والوجوه التى يمتنع استثمار الاموال فيها وفى مقدمتها :

١ - وضع حدود ائتمانية قصوى لكل بنك فيما يتعلق بما يقدمه من ائتمان لكل من القطاع العام والخاص

٢ - عدم تجاوز التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد ٢٥ ٪ من رأس مال البنك واحتياطياته (ويشمل القروض والسلفيات بكافة انواعها بعد استبعاد الجزء المغطى بودائع نقدية وكفالات و ضمانات صغيرة من بنوك الدرجة الاولى كما تشمل الالتزامات العرضية المتمثلة فى كفالات و ضمانات او اعتمادات او كميالات مستبعدا منها القيمة المغطاة منها بقايعين نقدي - او بكفالات او خطابات ضمان صغيرة من الدرجة الاولى) مع استثناءات معينة فى هذا الخصوص

٣ - التوقف عن منح تسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية بضمان الودائع - على اختلاف صورها بالعملة الاجنبية وذلك باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الاجنبية بضمان خطابات ضمان صغيرة من بنوك فى الخارج

تحدد أسعار الفائدة للدائنة والمدينة :

استناداً الى نص المادة ٣٧/د من قانون البنوك والائتمان يتولى مجلس ادارة البنك المركزى تحديد هيكل أسعار الفائدة المدينة ويطراً على هذه الاسعار التقدير وفقاً لمقتضيات السياسة الائتمانية وفيما يلى الاسعار المطبقة حالياً

أولاً : هيكل أسعار الفائدة المدينة على القروض :

قطاعى الزراعة قطاعى الخدمات قطاع التجارة والصناعة والعلل			سنة فاعل :
% ١١	% ١٣	% ١٦	الحد الأدنى
% ١٣	% ١٥	غير محدد	الحد الأقصى
			أكثر من سنة وحتى سنتين :
% ١٢	% ١٤	% ١٧	الحد الأدنى
% ١٤	% ١٦	غير محدد	الحد الأقصى
			أكثر من سنتين :
% ١٣	% ١٥	% ١٨	الحد الأدنى
% ١٥	% ١٧	غير محدد	الحد الأقصى

ثانياً : هيكل أسعار الفائدة على الودائع :

تكون الحدود القصوى لأسعار الفائدة على الودائع بالبنوك على النحو التالي :

الودائع تحت الطلب الهيكلة الاعلى	بدون فائدة
- لمدة ٧ أيام وأقل من ١٥ يوماً (بعد انقضاء ١٠٠,٠٠٠ جنيه)	٥,٠ % سنوياً
- لمدة ١٥ يوماً وأقل من شهر (بعد انقضاء ١٠٠,٠٠٠ جنيه)	٦,٠ % سنوياً
- لمدة شهر وأقل من ٣ شهور	٧,٥ % سنوياً
- لمدة ٣ شهور وأقل من ٦ شهور	٨,٥ % سنوياً
- لمدة ٦ شهور وأقل من سنة	٩,٥ % سنوياً
- لمدة سنة وأقل من سنتين	١١,٠ % سنوياً
- لمدة سنتين وأقل من ثلاث سنوات	١٢,٠ % سنوياً
- لمدة ثلاث سنوات وأقل من خمس سنوات	١٢,٥ % سنوياً
- لمدة ٥ سنوات	١٣,٠ % سنوياً
- وودائع التوفير	١٠,٠ % سنوياً

ولا تخضع حسابات البنوك لدى بعضها البعض لأسعار الفائدة
الموضحة

تجميع احصائيات الائتمان المصرفي :

يستهدف نظام تجميع احصائيات الائتمان المصرفي تحقيق غرضين
اساسيين :

المحل :

معاونة البنوك في التعرف على التزامات عملائها قبل كافة البنوك
والاجهزة الائتمانية الاخرى

النتائج

اعداد سلسلة من الاحصاءات عن تطوير التسهيلات
الائتمانية وانواعها وتوزيعها حسب الشكل القانوني والمناطق
الجغرافية وقطاعات النشاط الاقتصادي وبذلك تتوافر لدى البنك
المركزي بيانات معاونة له في توجيه سياسة الائتمان
وقد نص قانون البنوك والائتمان على انشاء ادارة في البنك المركزي تتولى
تجميع احصاءات الائتمان المصرفي والزم البنوك بموافاتها بالتسهيلات
الائتمانية بانواعها التي تصرح بها لعملائها شهريا مع بيان مقدار ما استخدم
فعلا من هذه التسهيلات

ووفقا للتعليمات الصادرة من هذه الادارة يتعين على البنوك ان تقرر عن
التسهيلات التي تتجاوز اربعين الف جنيه لاجمالي الحدود المصرح بها
للتسهيلات المختلفة وفي حالة وجود تسهيل واحد فيتم الاقرار عما يجاوز
عشرين الف جنيه للعميل الواحد

وتقوم ادارة تجميع احصاءات الائتمان المصرفي باعداد مركز مجمع
لتسهيلات كل عمل من الجهات المشار اليها يكون تحت تصرفها عند تقدير
موقفها من عملائها وتحاط هذه المراكز المجمعية بالسرية اللازمة فلا تقدم الا
للجهات سالف ذكرها التي لها صلة تعامل بالعملاء المطلوب الاستعلام عن
مراكزهم

وتلتزم البنوك بالاطلاع على البيانات المجمعية التي تعدها الادارة العامة
لتجميع مخاطر الائتمان المصرفي بالبنك المركزي المصري وذلك قبل التصريح
لاى عمل بتسهيلات ائتمانية سواء كانت جديدة او تجديد القائم منها اورفع
حد المصرح به وبالنسبة للسلف التي تقل قيمتها عن خمسة الاف جنيه فيكون
اطلاع البنوك اختياريًا

الفصل الخامس

البنوك وسوق النقد الأجنبي



ان استعراض الاوضاع السلدة خلال الخمسينات
والستينات والسبعينات يوضح ان مصر وقعت تحت وطأة
الكثير من القوانين المقيدة لعمد خروجها من منطقة النقد
الاسترلينية عام ١٩٤٧ فرضت الرقبة على النقد الاجنبى
بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وحظر على الشركات والافراد
التعامل به او اجراء اية عملية النقد الاجنبى الا بلئن من
السلطات المختصة واصبحت الدولة تهيمن على المتحصلات
من النقد الاجنبى ومسئولة في الوقت ذاته عن توفير النقد
الاجنبى اللازم لمواجهة المتطلبات الجارية فضلا عن
متطلبات الاستثمار القومى وتوفير مستلزمات الانتاج
للمشروعات القلثة



وازاء الموارد المحدودة للدولة من النقد الاجنبى وتقلص مساهمة القطاع
الخاص في الاستثمار بالاضافة الى معاناة الكثير من المشروعات من عدم توافر
مستلزمات الانتاج لتدرة النقد الاجنبى لجأت الدولة الى التيسير في بعض
الاجراءات النقدية والاستيرادية فسمحت بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة
والذى تمثل في موافقة السلطات النقدية على اجراء مدفوعات نقدية بالعملة
الاجنبية لتغطية بعض الاغراض ثم التيسيرات التى تناولها القرار الوزارى
رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٦٨ والذى سمح بفتح حسابات غير مقيمة بالعملة الاجنبية
واستخدامها في اغراض مختلفة والذى تدرج الى ماهومعروف بنظام الاستيراد
بدون تحويل عملة ثم تلاه القرار رقم ١٠٠٩ لسنة ١٩٦٩ والذى صرح للافراد
باستيراد سلع لاستعمالهم الخاص في حدود مايعادل ثلاثة الاف جنيه مصرى
على الا تكون للاتجار وتوسع العمل به بصدر القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة
١٩٧٤ الذى اجاز للمصريين والاجانب توريد السلع لمصر وفقا لقوائم معينة ثم

صدر القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بعد ذلك الذى حظر على الاجانب تمويل
الواردات من الخارج وقصره على المصريين

القانون

رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ :

وقد استتبع صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الغاء قانون
الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالف الاشارة اليه ، وصدر القانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بدلا منه بهدف تقنين التيسيرات النقدية لتتواءم مع
سياسة الانفتاح الاقتصادى ومنحت مشروعات قانون الاستثمار بعض
التيسيرات التى تسهل لها المضى نحو تحقيق اهدافها وذلك باطلاق حريتها فى
التعامل بالنقد الاجنبى استيرادا وتصديرا وفى التعامل مع البنوك فى مصر ،
كما اطلق حرية انتقال رؤوس الاموال وفوائدها من وإلى خارج البلاد .
غير انه يلاحظ ان القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ اباح للشركات والافراد حرية
حيازة النقد الاجنبى والتعامل فيه من خلال البنوك المعتمدة فى الوقت الذى لم
يسمح فيه للبنوك بالتعامل لحسابها مباشرة فى النقد الاجنبى ومن ثم ظهرت
الحاجة الى خدمات الوسطاء للتعامل بين البنوك وعملاتها طالبي النقد الاجنبى
لتمويل فتح الاعتمادات المستندية الاستيرادية ولتسوية مديونياتهم عن
القروض والتسهيلات الائتمانية المصرفية .

وبن ظل هذا النظام تارجح سعر العملة الاجنبية وحدثت اختناقات مفتعلة
من وقت لآخر بهدف رفع سعر الصرف .. كما انحرفت بعض البنوك عن
القواعد المصرفية السليمة فمضت تسهيلات كبيرة لهؤلاء الوسطاء وبعض
العملاء المستوردين تجاوز بكثير امكانياتهم وبضمانات غير مقبولة وفقا للمعرف
المصرى وقواعد البنك المركزى ، مما اوقع بعضها فى حرج بالغ وظهرت على
الساحة القضية الكبرى التى عرفت بقضية البنوك وتجارة العملة .
وقد شهدت البلاد فى السنوات الاخيرة زيادة مستمرة فى الطلب على النقد
الاجنبى لمقابلة التوسع فى الاستثمار وفى اقامة المرافق العامة واستهلاك السلع

الغذائية وما يقال عن تمويل الأنشطة غير المشروعة وزادت الصعوبات التي تتم خارج السوق الرسمية للنقد لمقابلة الاحتياجات التي لم تتضمنها الموازنة النقدية .

تعدد أسعار الصرف :

وإذا كانت التيسيرات النقدية المشار إليها استهدفت مواجهة الطلب الكبير على النقد الأجنبي فقد لوحظ في منتصف الثمانيات تراجع المتاح من النقد الأجنبي بسبب ظروف تشغيل المصريين في المنطقة العربية والضعف الصادرات ونقص دخل السياحة وانخفاض أسعار البترول .. واقترن ذلك بظاهرة احتفاظ المواطنين بالودائع بالعملة الأجنبية والاقتراض بضمائنها إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك .. وساعد على هذا الاتجاه عدم توافر المشروعات الصالحة للتمويل وسيادة بعض المعوقات التي تؤثر على نشاط المستثمرين وتنقص من حماسهم وتؤثر على عائد الاستثمار .

ومع ما تقدم تعدد أسعار الصرف فقد كان هناك سعر لمجمع البنك المركزي وسعران لمجمع البنوك المعتمدة الذي أصبح سعرا واحدا في تاريخ لاحق بالإضافة إلى أسعار السوق غير الرسمية ويلاحظ على تعدد أسعار الصرف في مصر مايلي :

(١) أن مجمع البنوك المعتمدة كلن يعاني من نقص تحويلات المصريين في الخارج بسبب الفرق الواضح بين الأسعار المحددة بمعرفة لجنة البنك المركزي والأسعار السائدة في السوق الحرة التي تجتذب الجانب الأكبر من هذه التحويلات بحيث أصبح هذا المجمع يواجه مشكلة في تدبير احتياجات وحدات القطاع العام .

(٢) أن السوق غير الرسمية بوضعه وتنظيمه الذي كلن قائما لا يمكن أن يكون سوفا متكاملة إذ لا تتوافر فيها العلانية بما يسمح بالوصول إلى السعر الذي يعكس العلاقة بين العرض والطلب .. وولغا ما هو سائد فيها كانت تتنقل الروايات أخيرا الصفقات على نحو لا يوضح حركة التعامل الحقيقية والأسعار الواقعية نظرا لتفاوتها من مكان لآخر .. وفي ظل مثل هذه الظروف أمكن التأثير على هذه السوق لغياب البيانات وعدم توافرها بسرعة وبكفاءة للمتعاملين .

وقد جرت عدة محاولات لتنظيم سوق النقد الاجنبى فى مصر منها ما حدث عام ١٩٨٤ على اثر ما تبين من توسع بعض البنوك فى تمويل نشاطات تجارة العملة فصدرت التوجيهات بايقاف التعامل مع عدد كبير من تجار العملة وتباعدت حملات الرقابة والضبط واستتبع ذلك تقلص المعروض فى السوق من النقد الاجنبى واتجاه الدولار الى التصاعد تدريجيا مع زيادة الفجوة بين العرض والطلب لارتفاع المخاطرة .. وفى الوقت الذى كانت تبذل الجهود لمكافحة تجارة العملة لم يقدم البديل الذى يسمح بتنظيم سوق النقد الاجنبى وتوزيعه بيسر على طالبيه فلم يتح للبنوك التعامل فى النقد الاجنبى لشغل هذا الفراغ وطلبت الدراسات للوصول الى القرار المناسب ، وواجهت المشروعات والمستوردين صعوبات كبيرة فى تدبير احتياجاتهم من النقد الاجنبى . وقامت البنوك فى مناسبات متعددة باقتراح صيغ لتنظيم العمل فى سوق النقد لاسيما وان هذه السوق موجودة بالفعل ويتم التعامل فيها بالاسعار التى يتفق عليها بين الاطراف المعنية دون التقيد بالاسعار المعلنة من البنك المركزى .. ورات إعطاهما حق التعامل فى النقد الاجنبى على اساس اسعار يتم تحديدها يوميا فى ضوء ظروف العرض والطلب لدى وحدات الجهاز المصرى مع الاخذ فى الحسبان المؤشرات العالمية غير ان هذه المحاولات لم يكتب لها التوفيق .

ثم صدرت قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ التى تطلبت الحصول على موافقة لجان الترشيح بالنسبة لمعظم السلع ووضعت نمسا متقاوية للغطاءات الخاصة بفتح الاعتمادات المستندية حسب الاولوية والاحتياجات وقضت بان يكون فتح الاعتمادات المستندى بالجنه المصرى عن طريق البنوك المعتمدة وفى اطار مجمع النقد الاجنبى لديها وبالاسعار التى تطنها لجنة مشكلة لهذا الغرض .. وقد اسفر تطبيق هذه القرارات عن عدة مشاكل فقد عجز العملاء عن فتح الاعتمادات فى الوقت المناسب اما بسبب التأخير فى استصدار موافقات الترشيح او لعدم توافر العملة الاجنبية فى مجمع البنوك وكان محظورا عليهم وفقا للقرارات المشار اليها تدبير هذه الاحتياجات من السوق الحرة . ثم جاءت قرارات ابريل ١٩٨٥ للتخفيف من الضائقة التى سابت السوق عن طريق اعطاء تيسيرات فى مجال موافقات الترشيح وسمحت بالاتجاه الى السوق الحرة التى اصبحت المصدر الوحيد لتمويل احتياجات القطاع الخاص وخففت نسب الغطاءات المطلوبة لفتح الاعتمادات المستندية واذا كان الموقف قد تحسن بعض الشيء الا ان تراكمات المشكلة وتأثيرها على سوق النقد الاجنبى ظلت قائمة مع استمرار توقعات حائزى العملة لارتفاع اسعارها ومع انخفاض حصيلة البلاد من النقد الاجنبى بوجه عام .

السوق المصرفية الحرّة للنقد الأجنبي

وأصبح علاج تعدد أسعار الصرف وتنظيم التعامل في سوق النقد الأجنبي ضرورة ملحة إذا ما أريد للاقتصاد القومي أن يتكيف والموارد أن تخصص بكفاءة والحد من المضاربات الضارة التي تؤدي إلى الاختناقات التي تؤثر سلباً على مناخ الأعمال .. ولم يعد متصوراً استمرار سوق النقد الأجنبي في مصر دون تنظيم وأن يظل الجهاز المصرفي بعيداً في مواقف المتفرج وهو وضع أضعف من فاعلية هذا الجهاز في تقديم الخدمات المتكاملة للعملاء وفي توفير الاستقرار النقدي .

وفي مايو ١٩٨٧ بدأ تطبيق نظام السوق المصرفية الحرة للنقد على أساس مجموعة من المقومات هي السماح للبنوك بالتعامل في النقد الأجنبي بأسعار صرف تحكمها عوامل العرض والطلب يتاح لها العلانية الكاملة وتلتزم البنوك بها .. كما حرص التنظيم الجديد للسوق المصرفية الحرة للنقد على أن يتم نقل المعاملات من مجمع البنوك المعتمدة إلى السوق الحرة بطريقة متدرجة . وتدار السوق المصرفية الحرة بواسطة لجنة مشكلة من ممثلين عن البنوك المعتمدة والمرخص لها بالتعامل بالجنيه المصري والنقد الأجنبي ويصدر بتصديق هؤلاء الممثلين واختيار رئيس اللجنة قرار من محافظ البنك المركزي المصري .. ويحضر اجتماعاتها مندوب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومندوب من البنك المركزي المصري .. ويتم إعلان أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي بواسطة تلك اللجنة وتسرى الأسعار المحددة بواسطة على المتحصلات والمدفوعات التي تتم في نطاق السوق وفقاً للقرارات التي يصدرها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ويحدد البنك المركزي المصري رصيد التشغيل اللازم لكل بنك وتلتزم البنوك المعتمدة ببيع الفائض عن رصيد التشغيل إلى الحساب الذي يحدده البنك المركزي لهذا الغرض في نهاية الفترة التي يحددها محافظ البنك المركزي .

وتجاء لما تقدم تصدر تباعاً وعلى مراحل بيان بالمعاملات التي تنقل من مجمع البنوك المعتمدة إلى السوق الحرة للنقد الأجنبي .. وقد خصصت حصيلة السوق أساساً لتمنع الاعتداءات المستتمة وفقاً للقواعد التي وضعت في هذا الشأن وبطبيعة الحال يزيد نطاق استخدام الحصيلة لمواجهة الأغراض

الآخرى تدريجيا مع نمو تلك الحصيلة .

ورغم انه كانت هناك بعض المخاوف والتحفظات على التنظيم الجديد لسوق النقد الاجنبي وما تضمنه من انشاء السوق المصرفية فقد رأينا في حينه انه مفتاح لحل مشكلات اقتصادية واستثمارية وتصديرية ونقدية وفقا لما يلي :

١ - ازالة قنوات مشروعة للتعامل بالنقد الاجنبي :

وكانت الاوضاع السابقة تدفع بالتعاملين الى السوق غير الرسمية مع عدم منح البنوك الحق في تجميع النقد الاجنبي بأسعار واقعية حيث تمكن تجار العملة من السيطرة على المعاملات سعرا ومضاربة .

٢ - سيادة سعر واحد للتعامل : اتاح التنظيم الجديد تحديد سعر واحد من وفقا لظروف العرض والطلب ولمزم للبنوك والعملاء بما يعطى سوق النقد الاجنبي العلانية ويجنب التعاملين التعامل في الخفاء الذي يؤدي لتعدد الاسعار في اللحظة الواحدة .

٣ - تنشيط الصناعات والسياحة : يؤدي حصول المصدرين على الاسعار الواقعية لحصيلة صادراتهم الى زيادة قدرتهم التنافسية في الاسواق الخارجية وخلق حافز اضافي للتصدير وزيادة نشاطه .. وكذلك الامر بالنسبة للسياحة حيث يخفض التكلفة السياحية ويعطى مصر ميزة جديدة للمنافسة في سوق السياحة الدولية وجذب نوعيات اضافية من السياحة خاصة سياحة المجموعات ومتوسطي الدخل ويعوض ارتفاع الاسعار المحلية للخدمات السياحية خلال الفترة الاخيرة .

٤ - زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج نتيجة لتقرير سعر عامل للمخبرات تتحول البنوك الى عامل جذب ويتم استبعاد الوسطاء لما يمثلته التعامل مع البنوك من امان وضمان لتحويلات العاملين ويجنبهم حالات النصب والاحتيال التي تعرضوا لها تحت اغراء الفرق الكبير في الاسعار في ظل الاوضاع السابقة .

٥ - تشجيع المستثمرين الاجانب : يؤدي معالجة المستثمرين وفقا لاسعار الصرف السابقة معالجة تقويم استثماراتهم بالنظر من قيمتها الحقيقية واعتبار ذلك الوضع بمنزلة ضريبة معقنة ووجود سوق منظمة للصرف اتاح

محاسبة المستثمرين بالأسعار الواقعية .

٦ - ترشيد الاستهلاك الداخلي : يؤدي تحديد قيمة العملات الاجنبية بالقل من سعرها الى زيادة استهلاك السلع ومستلزمات الانتاج ومن ثم الطلب على النقد الاجنبي لاستيرادها ويدفع القرار بالاسعار الواقعية الى اعادة تنظيم اوضاع المستهلكين والمنتجين .

٧ - المحافظة على استقرار قيمة الجنيه المصري : نتيجة لسيطرة الجهاز المصري الذي يخضع للرقابة من البنك المركزى يمكن الحد من نطاق المضاربة والازمات المفتعلة التى تسعى لتحقيق ارباح طارئة على حساب الجنيه المصري وتوالى انخفاض قيمته .

٨ - تحقيق التخصيص الكفء للموارد القومية : مع اخذ فى الاعتبار ندرة موارد النقد الاجنبي فلن القرار السعر الواقعي للعملات يؤدي الى التدقيق فى اختيار المشروعات الاستثمارية ويصحح من تقديرات وحسابات دراسات الجدوى الاقتصادية بما يرفع كفاءة الاستثمارات العامة والخاصة ويدفع بالموارد الى الاستثمارات ذات العائد الحقيقي التى تعتمد على قوى السوق ولا تستند الى القرارات الادارية التحكمية .

٩ - منح الجهاز المصري اختصاصاته المتكاملة : لم يكن طبيعيا ان يظل الجهاز المصري بعيدا عن التعامل فى النقد الاجنبي ويتيح التنظيم الحال تقديم الخدمات المتكاملة للعملاء ، بتكلفة منخفضة واستغلال القدرات المصرفية لخدمة المعاملات الاقتصادية وتشغيل طاقات البنوك واتساع نطاق عملياتها .

١٠ - علاج التظوهات السعرية والمعاملات الخفية : نتيجة لتعدد اسواق الصرف واسعارها والالتزام بتسيير النقد الاجنبي لمجموعة من الواردات بسعر صرف منخفضة فتجه المتخبرات الى مجال للمضاربة والاستغلال فى السوق السوداء .

المعادلة الصعبة

مدخرات المصريين بالخارج :

تركزت تحويلات المصريين العاملين بالخارج - قبل تطبيق نظام السوق المصرفية - في دائرة السوق غير الرسمية للنقد وتفاوتت تقديرات التعامل في نطاقها بين ٣ الى ٥ مليارات دولار سنوياً .. ولكن يبقى جانب هام من المشكلة يرتبط بالمدخرات والايداعات بالعملات الحرة للعاملين بالخارج وعدم رغبتهم في تحويلها الى الجنيه المصرى باعتبارها « مخزن للقيمة » يحفظ للمدخرات قيمتها في مواجهة التضخم .. مما يعبر عن الافتقار الى مجالات حقيقية للاستثمار باعتباره « المبرر المقنع » لاتجاه التحويلات والايداعات بالنقد الاجنبى الى الجنيه المصرى مع ضمان تلافى التأثيرات السلبية للتضخم الذى يلتهم الجزء الاكبر من قيمة المدخرات الراكدة .

ولاشك ان تحفيز المصريين بالخارج على تحويل مدخراتهم للجنيه المصرى لا يتحقق الا من خلال خلق طلب حقيقى على الجنيه المصرى عن طريق فرص الاستثمار الجذابة التى تتفق مع تفضيلات الانسان المصرى المرتبطة بالسمي للاستثمار المباشر الفردى في مجال العقارات للبناء والاراضى الزراعية .. وقد تعمق هذا الاتجاه لدى العاملين بالخارج مع حالة عدم الاطمئنان للمستقبل في ظل الظروف التى اعقبت انخفاض عائدات البترول للدول الخليجية وعدم استقرار وضع العاملين الوافدين بها .. ونتج عن ذلك الحرص على ضغط النفقات وتعظيم المدخرات بالنقد الاجنبى في ظل عدم القدرة على توفير مطلبيهم بفتح مجالات الاستثمارات التى تتوافر فيها عناصر الامان والعائد المناسب والتحوط ضد مخاطر التضخم وهى معادلة يجب الاسراع بحلها والتعامل معها بواقعية .

ونرى ان مفاتيح علاج المعادلة الصعبة متلحة في الاجل القصير والمتوسط وتتطلب اتخاذ اجراءات حاسمة للقضاء على المشكلات والعقبات في مجال الاستثمار وعلى الاخص فيما يلى :

١- الاستثمار العقاري : هناك حاجة قومية لاستثمارات ضخمة في مجالات الإسكان ويمكن توفيرها عن طريق العاملين بالخارج ولكن بشرط التعميل الجزئى في المفاهيم التقليدية والسائدة وذلك عن طريق التركيز في المرحلة القادمة على التوسع في بيع الاراضى الخضراء للبناء في نطاق

مساحات معقولة تشجع الأفراد على امتلاكها والبداية في تعميرها للسكان وعدم الاقتصار على المنهج الحال الذي يعتمد على بناء الشقق وتمليكها خاصة وان خبرة السنوات الماضية في التعامل مع القطاعين العلم والخاص كانت خبرة مريرة للكثير من المتعاملين مع ما ارتبط ببعض العمليات من تحليل ونصب في الاسعار والمواصفات ومواعيد التسليم . وهناك ضرورة الاعلان عن اراضى للبناء قابلة للتسليم الفوري وبمساحات ضخمة لمنع المضاربة وتقليل القيود والتدخلات من الاجهزة الرسمية والاكتفاء بوضع نماذج ومواصفات للبناء وتحميل مختلف تكاليف المرافق والخدمات العامة لتقسيمات الارض الجديدة مع سدادها على القسط سنوية بدون فوائد وبقيمة ثابتة محددة منذ بداية التعاقد لان المتعاملين ضجوا من عدم وضوح الشروط والالتزامات وعدم احترام التعاقدات .

٢ - الاستثمار الزراعي : يرتبط حلم الانسان المصرى بامتلاك الارض الزراعية والمطلوب الاعلان عن بيع دفعات ضخمة من الاراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع وفى مناطق ومحافظات مختلفة بشرط ان تكون قابلة للتسليم الفوري ودون منازعات مع الغير وتتطلب هذه النقطة حسما وصرامة من اجهزة الدولة لايكاف موجة محترى منازعة الملكية فى الاراضى الجديدة وتوفير العملية الكاملة للملاك الجدد وعدم ربط تسليم الارض بتوصيل المرافق والخدمات العامة اليها والتي تسدد تكاليفها وفقا للبرامج الزمنية لتوفيرها لان انتظار اكتمال مختلف الاشياء يعوق الاستثمار ولا يفيد كما ان الجهود الغربية يمكن ان تحل الكثير من مشكلاتها .

ونؤكد على ان نجاح هذه السياسات يرتبط باجراء تعديلات تشريعية جذرية توضح حقوق الملكية الزراعية والعقارية بغير انتقاص وتتيح لها مرونة الحركة والتصرف كمالك دون قيود وشروط وتعليمات تفتح المجال والابواب امام ملاحقة ومتابعة الجهاز الادارى للمالك الجدد وان تتم المعاملات جميعها فى نطاق المفهوم السليم للمبيع والشراء ، وما يعنيه من حرية التصرف للآخرين .. ولا خوف من المضاربة على الارض الزراعية وارضى البناء طالما انه سيتم اتاحتها بكثره وبوفرة وفى مناطق مختلفة .

توسيع نطاق

معاملات السوق المصرفية :

وطبقا لمنهج التدرج المتفق عليه بدأت السوق في ١١ مايو ١٩٨٧ لتستوعب جميع عمليات الاستيراد للقطاع الخاص وحوالي ٤٠ ٪ من عمليات القطاع العام وكانت تلك المرحلة الاولى ثم دخلت السوق بعد اربعة شهور من قيامها المرحلة الثانية لتشمل اكثر من ٨٥ ٪ من عمليات القطاع العام كاستخدامات وموارد .

وجاء قرار سداد مديونيات القطاع الخاص بالعملة الاجنبية المستحقة للبنوك اعتبارا من فبراير ١٩٨٨ ليكون خطوة اخرى ولم يبق الا قدر ضئيل من استخدامات القطاع العام يصل الى ١٥ ٪ من اجمالي استخداماتها وتمويل العمليات غير المنظورة والخدمية للسفر للسياسة في الخارج والحج والعمرة ويقضي هذا القرار بتخصيص نسبة من موارد السوق قدرها ١٠ ٪ شهريا لمواجهة تلك المديونيات ووضعت الاولويات لهذه التسويات على النحو التالي :

١ - الديون التي نشأت قبل ١١/٥/٨٧ وتستحق الاداء في تاريخ صدور القرار .

٢ - ان تشمل جميع العملاء وكافة البنوك سواء تلك التي تتعامل بالنقد الاجنبي والمحلي او التي تتعامل بالنقد الاجنبي فقط وتلك الاخيرة سوف يتم تسوية المديونية معها عن طريق توسيط بنك معن يتعاملون بالنقد الاجنبي والمحلي .

٣ - ان تعطى الاولوية لسداد الالتزامات الخارجية مثل التسهيلات المصرفية وهذا يعني تحريك معاملات البنوك بالنقد الاجنبي للعملاء كما يتيح للبنوك المصرية مزيدا من الثقة مع المراسلين في الخارج والحصول على حدود ائتمانية جديدة .

٤ - قصر استخدام مواد السوق المصرفية على صال المليونيات ، اي الفرق بين مديونية العميل والضمائم التي قيمها البنك بالنقد الاجنبي سواء كانت في شكل تأمينات او ودائع او خطابات ضمان ، فالتدين عليه ان يسدد اولاً من موارده الذاتية لا ان كان لديه ما يسدد به فلذا استند ارسده بالنقد الاجنبي مستخدم السوق المصرفية في اطار القرار الاخير بتوفير النقد الاجنبي له .

السادس

الفصل

البَنَوَلْع وعملية التنمية

تقوم البنوك بدور هام لتنمية الاقتصاد القومي وذلك عن طريق استقطاب المستثمرين بحثا عن فرص الاستثمار وقد تأخذ زمام المبادرة فتسعى مباشرة الى اجراء الدراسات التي تستهدف اكتشاف المشروعات التي تتوافر فيها الجدوى والسلامة .

ومن منطلق استكمال دورها التنموي تشارك في تأسيس المشروعات والترويج لها لاستكمال هيكل التمويل المطلوب ولاشك ان مساهمتها في راسمال المشروع لما يشجع الغير على الدخول فيه ويعجل بالقبالي باخراجه الى حيز الوجود . وتمارس البنوك دورا اسسيا من اجل تحسين المناخ الاستثماري بما يتوافر لديها من معلومات وتجارب ودراسات تسمح بتقديم المقترحات التي تستهدف تنمية المدخرات وتشجيع الاستثمار ودعم سوق النقد وسوق المال وزيادة الصادرات وتطوير التكنولوجيا وتوسيع نطاق السوق وزيادة الانتاج وتحسين الانتاجية .

محددات التنمية

التنمية البنوك :

ويرتبط اداء البنوك لوظيفتها التنموية بعدة عوامل منها ما يتعلق بسياساتها وادارتها ومنها ما يخرج عن ارادتها ويرتبط بلوضاع الاقتصاد القومي والمناخ الذي تعمل من خلاله .. ويجيء في مقدمة العوامل الخارجية التي تؤثر في اداء البنوك لوظيفتها سلافة الذكر فلسفة النظم الاقتصادي السائدة ونظم تشغيله وادارته وطبيعة مرحلة النمو التي يمر بها .

وينعكس أهمية الدور التنموي للبنوك على الدور التمويلي لها حيث يسيران في اتجاه مطرد فنجاح البنك في تنمية المشروعات يؤدي الى زيادة حجم التمويل

الذى يقدمه لها في شكل قروض اخذا في الاعتبار ان الهيكل التمويل لاي مشروع يضم الى جانب رأس المال القروض ايضا .
وتجدر الإشارة الى ان الوظيفة التنموية للبنوك تتأثر بفلسفة النظام الاقتصادي وما يسمح به من وجود القطاع الخاص ومداه كما ترتبط كذلك بأسلوب تشغيل الوحدات الانتاجية ذات الطابع العام من حيث مدى تمتعها بالبرونة في تصريف شئونها وتبدير مواردها الاستثمارية عن طريق سوق المال .

فاعلية دور

البنوك في التنمية :

وبهما اختلفت الآراء حول مدى فاعلية البنوك في التنمية الاقتصادية فدورها مؤثر وهام فيما لو توافرت الظروف والاضاع والسياسات الملائمة باعتبار ان قدرة الجهاز المصرفي لا يحكمها فقط كفاءة العاملين به رغم اهميتها بل تؤثر فيها ايضا عوامل خارجية يتعلق بعضها بحجم الطلب على خدماته ونوعية هذا الطلب ويتعلق البعض الآخر بالسياسات الاقتصادية والتشريعات من ناحية اخرى .. ويقوم الفرض السابق على مايلي :

(أ) توافر مقومات خارج اطار الجهاز المصرفي تتحكم في فاعليته في التنمية الاقتصادية ولا تقتصر هذه المقومات على عناصر كمية يتغير قياسها مثل الدخل القومي لو الناتج المحلي .. وانما تشمل ايضا على عناصر كيفية لا تقاس رقميا مثل التشريع والكفاءة التنظيمية للهيكل الاقتصادي وعلاقة الجهاز المصرفي بالسلطة التنفيذية وما الى ذلك .

(ب) ان اسهام البنوك في التنمية ينصرف ايضا الى ما يمكن ان تؤديه من وظائف كبديل لمصدر التنظيم فلا يتواضع دورها بذلك على مهمة قبول الودائع وتقديم الائتمان وانما يمتد ايضا ليشمل التعرف على فرص الاستثمار والمساهمة في رؤوس اموالها فضلا عن متابعة الاستخدام الامثل للقروض لكفالة تصاعد الجانب النقدي بالقدر الذي يحقق تصاعد المعروض السلعي لتلبية زيادة الطلب على السلع والخدمات .

ولعل من المناسب التأكيد في هذا الشأن على الامور التالية :

١ - ان هناك علاقة متبادلة بين بعض وظائف البنوك وبين متغيرات التنمية الاقتصادية فعلى سبيل المثال يؤدي اتساع حجم السوق الى زيادة الطلب على القروض المصرفية وفي ذات الوقت يترتب على منح الائتمان زيادة المعروض النقدي وايضا المعروض السلعي ويؤدي ذلك بالتالى الى اتساع حجم السوق .

٢ - ان التشريع يؤثر على غالبية وظائف البنوك ولا يتاثر بها فالتشريع المصرى يحدد نطاق وظائفها كما تؤثر تشريعات التعامل بالنقد الاجنبى وحكم القانون المدنى على ممارسة البنوك لوظائفها وبالمثل تؤثر التشريعات التجارية المنظمة لتكوين وانشاء الشركات ولضوابط التعامل بالاوراق التجارية على مدى اسهام البنوك في المجالات المعنية .

٣ - ان ممارسة البنوك لوظائفها في تنمية نشاط العملاء على النحو السليم من شأنه ان يؤثر في متغيرات التنمية بينما لا تتاثر هذه الوظيفة بالمتغيرات المذكورة .

٤ - ان بعض وظائف النظم المصرفية يزيد قدر تأثيرها على التنمية بكثير من تالرها بها والعكس صحيح الا انه في ظل ديناميكية النمو الاقتصادى وتشابك العلاقات بين كافة المتغيرات والوظائف يمكن في الاجل المتوسط او الطويل من خلال الآثار الإيجابية التي يحدثها الاداء المصرى السليم على متغيرات التنمية تحويل الآثار التي تحدثها متغيرات التنمية على الاداء المصرى لتصبح أكثر ايجابية

العلاقة بين

وظائف البنوك ومتغيرات التنمية :

اخذاً في الاعتبار أهمية دور البنوك في التنمية فسوف نبرز العلاقة بين الوظائف الأساسية لها التنموية والتمويلية والرقابية وبين متغيرات التنمية الاقتصادية .

أهلاً - علاقة الوظيفة التنموية بمشغرات التنمية :

تعتبر هذه الوظيفة والتي تدور حول دور البنوك في التعرف على فرص الاستثمار والتحقيق من جدواها وإنشاء المشروعات من أهم الوظائف اتصالاً بالتنمية الاقتصادية وتأثير ممارسة البنوك لهذا الدور بما ينطوي عليه التشريع من نصوص تتعلق بحدود ملكية المشروعات من ناحية وبمدى منسبة المناخ الاستثماري بصفة عامة من ناحية أخرى .. وذلك باعتبار أن إنشاء المشروعات يتوقف على مدى توافر مكونات عناصر التنمية سواء بالنسبة للموارد الطبيعية والعمل والتنظيم ورأس المال والخبرة الفنية أو بالنسبة للطلب على الإنتاج .

ويختلف مدى تأثير كل من عناصر التنمية على مهمة البنوك في إنشاء المشروعات إلا أنه يلاحظ أن لهذه البنوك دوراً في تعظيم الفائدة من استخدام العناصر المذكورة بما لها من قدرة على التنسيق بين عناصر الإنتاج ويترتب على ذلك الاستخدام الأفضل للموارد الذي يساعد على زيادة التكوين للرأسمالي بما يتم انشأؤه من مشروعات مناسبة ومتطورة من حيث الفن الانتاجي .. وبقدر ما يمثل السوق المحتمل للإنتاج أحد الأركان الأساسية في دراسات الجدوى الاقتصادية فإن ممارسة البنوك لهذا الدور تؤدي إلى اتساع حجم السوق بما يحدث من زيادة حقيقية في الدخل من ناتج المشروعات الجديدة وغنى عن البيان أن زيادة الناتج قد تسفر عن زيادة الصناعات أو الحد من الواردات وكلاهما يسهم في تحقيق التوازن الخارجي .

كما يتوقف مدى أسهام البنوك في تنشيط السوق المالي على قدرة الأفراد على تغطية الاكتتابات وفق ما تسمح به دخولهم وعلى حجم ودرجة نمو السوق المالي وتنظيمه من ناحية ، وعلى ما قد يضعه التشريع من قيود على تملك الأفراد لرؤوس أموال الشركات المساهمة وكذا ما تضعه التشريعات المصرفية من قيود على البنوك في هذا الصدد من ناحية أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة البنوك لمهام تغطية الاكتتاب في المشروعات وإعادة بيع الأسهم بعد ذلك من شأنه أن يخفف من

اعباء الحكومة الناشئة عن اقامة المشروعات فقد يكون انشاؤها في ظل القطاع الخاص اكثر مناسبة .
ويعد اضطلاع البنك بدور المستشار للعملاء معاونة للمنظمين واستخدام الفضل لعنصر رأس المال هذا بالإضافة الى ترشيد اسلوب تمويل القطاع الخاص للمشروعات التي بصدد الإنشاء .

ثانيا - علاقة الوظيفة التمويلية بمتغيرات التنمية :

يتأثر أداء البنوك لمهام الاقراض متوسط وطويل الاجل بثلاثة عناصر اساسية اولها توافر موارد لها تسمح بتقديم القروض والثاني وجود تشريع يحمي حقوق البنوك في استرداد ديونها من المنشآت المقترضة ويتمثل ثالث العناصر في توافر الطلب على هذه القروض وهو يتأثر بمدى وجود مشروعات تقوم على اساس اقتصادية سليمة وفي حاجة للحصول على القروض من ناحية اخرى .. ويستند قرار البنك في التمويل على ما تسفر عنه دراسة جدوى المشروع ومن ثم فإن من شأن الممارسة السليمة لمنح القروض التنسيق بين عناصر الانتاج المتوفرة وتوجيه الفضل للموارد نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية .

ثالثا - علاقة الوظيفة الرقابية بمتغيرات التنمية :

يتأثر اسلوب أداء البنوك لهذه الوظيفة بمدى كفاءة الجهاز التمويلي والتشريع المنظم لعلاقة البنوك بعملائها فعندما يضع التشريع السبل

الكافية التي تتيح للبنوك امكانية استئداء حقوقها بقاتي للبنوك ان تولى عنايتها الاولى للاستخدام الاقتصادي للقروض في تحقيق الاغراض الممنوحة لاجلها .

وتساهم الخبرة المعروفة للبنوك في متابعة استخدام القروض في كفاءة التنفيذ السليم للمشروعات ويترتب على ذلك مزيد من التنسيق بين عناصر الانتاج وكذا رفع كفاءة الجهاز التمويلي .

اداء البنوك

في ضوء متغيرات التنمية :

واذا كان هناك عدد كبير من البنوك قد قام بنجاح بتحقيق دوره في تنمية الاقتصاد القومي فان بعضها اخفق في تحقيق اهدافه واصاب نشاطه الجمود عندما فشل في تهيئة نفسه لمواجهة المتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي عملت فيه البنوك الناجحة على تعديل اوضاعها للمضى في تنفيذ متطلبات التنمية .

وفي ظل نظام اقتصادي يسمح بقيام القطاع الخاص بدوره ووزنه في التنمية واسلوب تشغيل للاقتصاد القومي يتيح للوحدات حرية الحركة في اطار الاهداف العامة الموضوعة للنمو الاقتصادي فان على البنوك مهام ومسؤوليات تختلف بحسب اوضاع مرحلة النمو واخذا في الاعتبار التغيرات في البنين الصناعي والتغيرات في حوافز العمل ورأس المال والتطوير التكنولوجي للصناعة وتحركات اسعار الفائدة ومعدلات التضخم والادخار وميكل السوق المالي وتنمية الموارد .. ولاشك ان متابعة البنك ذاته لهذه التطورات اولا بأول يعطيه القدرة على الترويج للمشروعات والمشاركة الايجابية في تنمية القطاع الصناعي بالدولة .

ويكون دور البنوك هاما في المراحل الاولى للتنمية والتي يصاحبها مشكلات الموارد المالية المحدودة ونقص العمالة الماهرة مع توافر البطالة وقصور المعلومات الاقتصادية وضعف عنصر التنظيم اذ عليها ان تشجع اجتذاب رأس المال الاجنبي وان تقدم المساعدات الادارية والفنية للمنظمين وان تسعى الى التعرف على فرص الاستثمار .

وعلى البنوك عند التقدم في عملية التنمية حيث يتراد نمو المدخرات المحلية وتظهر آثار المنافسة الحامية في السوق أن تتيح طرقا مبتكرة للتمويل والترويج لمشروعات حسنة جديدة وأن توسع قاعدة التعاون الاقتصادى مع الخارج . ولاشك أن الاندفاع نحو المزيد من التصنيع في ظل التقدم التكنولوجى يحتاج الى استثمار اكبر لرأس المال ومن ثم يتعين على البنوك أن تكون مؤهلة باستمرار لمواجهة هذه التطورات وذلك بالعمل على زيادة مواردها وتنويع استثماراتها وأجالها وتدعيم اجهزتها الفنية بما يسمح لها بالمشاركة الايجابية في تنمية الاقتصاد القومى في مختلف مراحل تطوره .

وفى ضوء ما تقدم يلاحظ أنه في ظل سيادة الحرية الاقتصادية كان تمويل المشروعات يتم استنادا الى الموارد الذاتية والارباح المتجمعة في المشروعات وعن طريق اصدار الاسهم وطرحها للاكتتاب العام والترويج لها عن طريق البنوك بينما كانت القروض متوسطة وطويلة الاجل محدودة وتقدمها المؤسسات المالية المتخصصة كالبنك الصناعى والبنك العقارى .. وفى حالات قليلة بعض البنوك التجارية للشركات التى كانت تربطها بها علاقات وثيقة مثل بنك مصر .

وبالانتقال الى مرحلة التوجيه الاقتصادى فيما بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ ومع ظهور الشركات المخططة بدأ دور الدولة يتضح في مجال التمويل الاستثمارى من خلال مساهمتها في عدد من المشروعات الاساسية سواء بالمشاركة في رأسمالها او بتقديم القروض لها من خلال الموازنة العامة .. ولعبت البنوك دورا واضحا في الترويج لهذه المشروعات وغيرها .. وفى ادارة محافظ كبيرة من الاوراق المالية وفى نشر الوعى الادخارى والاستثمارى بين المواطنين مما اسهم بشكل ملموس في تنشيط سوق الاوراق المالية وساعد على قيام العديد من المشروعات الهامة .

ومع التحول الاشتراكى اعتبارا من عام ١٩٦١ وانتقال ملكية معظم الوحدات الاقتصادية من الملكية الخاصة الى الملكية العامة واعتناق نظام التخطيط واتباع التخطيط المركزى في مجال توزيع الاستثمارات وظهور المؤسسات العامة للإشراف على ادارة الوحدات الاقتصادية المؤممة اصبح يتم تقديم التمويل الاستثمارى لوحدات القطاع العام عن طريق الموازنة العامة للدولة .. غير أنه ازاء عدم كفاية هذه الاعتمادات الاستثمارية اضطرت بعض الوحدات الاقتصادية الى الخروج على القواعد المتبعة بمقابلة جانب من الاحتياجات للتمويل الاستثمارى عن طريق القروض قصيرة الاجل من البنوك التجارية والعمل على تجديد هذه القروض سنة بعد اخرى .. وقد حرصت البنوك على مساندة القطاع العام ومدته بالتمويل اللازم له في ظروف صعبة وبوجه خاص في ظل قصور النقد الاجنبى .. وخلال تلك المرحلة لم يكن للبنوك

دور في التعرف على فرص الاستثمار والعمل على المساهمة في اقامة المشروعات في ظل التنظيمات المتتالية التي فرضتها مرحلة التحول الاشتراكي وساد تبعها لذلك الركود في سوق الاوراق المالية وعانت بعض البنوك من قصور السيولة نتيجة لنظام التخصيص لاسيما خلال موسم تمويل القطن .

ولما اتجهت البلاد الى تصحيح مسار الاقتصاد المصري بطرسفة ايجابية تساعد على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية والاستفادة من الخبرة التكنولوجية في العالم بايجاد صيغ التعاون المناسبة بين رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية صدر قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لتوفير الحوافز والضمانات المرتبطة بحركة رؤوس الاموال وعوائدها متضمنا كذلك السماح بفتح فروع البنوك الاجنبية والبنوك المشتركة لتكون قنوات للتدفقات الرأسمالية المشار اليها وللمساهمة في عملية التنمية كبنوك « تمويل وخبرة » للمشروعات وطورت البنوك تبعا لذلك نظمها وعملياتها وأدائها بشكل يساعد على تنمية الاستثمار وشاركت في تمويل التكلفة الاستثمارية للمشروعات سواء في شكل مساهمات في رؤوس اموالها او بتقديم القروض طويلة الاجل كما وفرت لها الخدمات المصرفية .

دور البنوك

في خطة التنمية :

تعكس بيانات متابعة الخطة الخمسية الاولى « ١٩٨٧/٨٦/٨٣/٨٢ » ان متوسط معدل النمو السنوي خلالها بلغ نحو ٦,٨ ٪ مقابل ٨ ٪ كمعدل مستهدف ويلاحظ ان السنوات الثلاث الاولى قد شهدت انجاز معدلات نمو مرتفعة نسبيا بلغت نحو ٨,٣ ٪ سنويا في المتوسط الا ان انخفاض الاسعار العالمية للبترويل وخفض انتاجه مطيا في السنة الاخيرة وما ترتب على ذلك من اثر سلبي ادى الى انخفاض متوسط معدل النمو خلال العامين الاخيرين منها الى ما يقدر بنحو ٤,٥ ٪

وبلغت الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الخمسية « ١٩٨٧/٨٦/٨٣/٨٢ » نحو ٣٦,٤ مليار جنيه اضطلع القطاع العلم بتنفيذ ٣٧,١ مليار جنيه بنسبة ١٠٥ ٪ من المستهدف له كما نفذ القطاع

الخاص ٩,٢ مليار جنيه بنسبة ١٠,٨ ٪ من المستهدف وقد اتسعت هذه الفترة بارتفاع معدلات النمو السنوية في القطاعات المرتبطة بالبنية الهيكلية مثل الكهرباء والنقل والمواصلات والمرافق العامة ووضع أيضا التركيز على مشروعات الاحلال والتجديد وإعادة التأهيل .

ولقد كثفت الجهود في السنتين الاخيرتين من الخطة المشار اليها على الاخذ بالسياسات والاجراءات التي تستهدف تصحيح مسار الاقتصاد القومى وفى مقدمة ذلك انشاء نظام السوق المصرفية الحرة للنقد فى مايو ١٩٨٧ وبدء اجراءات اعادة جدولة الديون الخارجية وتصحيح اختلالات السياسة السعريـة ودعم اساليب الرقابة على الائتمان للحد من التضخم .

وفى خلال سنوات الخطة الخمسية « ٨٢/٨٣/٨٦/١٩٨٧ » لعبت البنوك دورا هاما فى تقديم التمويل اللازم للقطاع الخاص لتنفيذ استثمارات وتوفير الخدمات المتكاملة له فى اطار الجهود التى قامت بها لتعبئة المدخرات والانفتاح على الاسواق المالية والتقنية .. رغم التحديات والصعوبات المختلفة واختناقات النقد الاجنبى وهو ما ساعد على تحقيق الاهداف الاستثمارية للقطاع الخاص بل تجاوزها غير ان البنوك واجهت مشكلة المشروعات والقروض المتعثرة خلال هذه المرحلة ورغم تعدد الاسباب التى كانت وراء تلك الظاهرة التى كانت لها اثار سلبية على مناخ الاعمال فان جانبنا من المشكلة يعزى الى بعض الممارسات المصرفية غير السليمة سواء ما يتعلق منها بضعف مستوى الدراسات او عدم مراعاة الحيطة فى اختيار المشروعات للتمويل او لضعف الرقابة والمتابعة المصرفية .

وتأتى الخطة الخمسية الثانية « ٨٧/٨٨/٩١/١٩٩٢ » مستهدفة زيادة الناتج المحلى الاجمالى بمعدل ٥,٨ ٪ وتنفيذ استثمارات تبلغ نحو ٤٦,٥ مليار جنيه يـبلغ نصيب القطاع العام منها ٢٨,٥ مليار جنيه والقطاع الخاص ١٨ مليار جنيه بنسبة ٣٩ ٪ مقابل ما نفذـه فى الخطة الخمسية الاولى بنسبة ٣٦ ٪ .

وتواجه البنوك صعوبة توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص لتمكينه من تنفيذ اهدافه الاستثمارية الطموحة اخذا فى الاعتبار انها تمويل عادة ما يتراوح بين ٥٠ ٪ - ٦٠ ٪ من اجمالى التكلفة الاستثمارية وذلك فى ظل تطبيق الضوابط الائتمانية التى تستهدف النزول بمعدل التوسع النقدى وسعيا لتحقيق ذلك لا بد من ان تعمل البنوك على تنمية المدخرات وخاصة مدخرات المصريين العاملين فى الخارج بصيغ غير تقليدية ويساعد على ذلك ربط هذه المدخرات بمشروعات استثمارية مدروسة ذات عائد ملائم وان تسهم بايجابية فى تنشيط سوق الاوراق المالية وان يواكب ذلك اتاحة التيسيرات التمويلية للمشروعات الانتاجية والا تكون السقوف الائتمانية حائلا دون الوصول الى ذلك .

مؤشرات اداء البنوك خلال الخطة :

ومن الالهمية بمكان ان نتناول بايجاز بعض المؤشرات الرئيسية للبنوك خلال سنوات الخطة الخمسية « ٨٢/٨٣/٨٦/١٩٨٧ » ، لالتقاء الضوء على ادائها وفي مقدمة هذه المؤشرات مايلي :

- ١ - مؤشر اقتسار الخدمة المصرفية
- ٢ - مؤشر تجميع المدخرات
- ٣ - مؤشر محفظة الاوراق المالية والاستثمارات
- ٤ - مؤشر القروض والسلفيات
- ٥ - مؤشر معاملات البنوك مع البنوك الخارجية
- ٦ - مؤشر حقوق الملكية

ويجب التنويه ابتداء الى ان القيم المعاملة لارصدة الاصول والخصوم بالعملات الاجنبية قد تاثرت بالزيادة بعاملين :

(ا) اعادة تقويم تلك الارصدة في نهاية يونية ١٩٨٦ على اسس سعر الصرف بعلوة ١٣٣ قرشا للدولار بدلا من سعر صرف مجمع البنوك المعتمدة في نهاية يونيه ١٩٨٥ وكان حوالى ٨٣ قرشا للدولار .

(ب) ارتفاع سعر الصرف بالعلوة من ١٣٣ قرشا في آخر يونيه ١٩٨٦ الى ١٤٦ قرشا للدولار في آخر يونيه ١٩٨٧ . وذلك الى جانب تقويم بعض الارصدة في التاريخ الاخير ولذا لسعر الصرف في نطاق السوق المصرفية للفرد الاجنبي « حوالى ٢٢٠ قرشا للدولار ، والتي بدأت نشاطها من مايو ١٩٨٧ .

مؤشرات انتشار الخدمة المصرفية :

اهتمت البنوك بتغطية المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية ولم تعد قاصرة على الانتشار في العواصم والمدن الكبرى بل تعدت ذلك الى مواقع كثيرة

بهدف الاقتراب من العميل لتقديم التمويل والخدمات المصرفية المتكاملة بل اتجه بعضها الى مواصلة العمل ٢٤ ساعة ببعض الفروع لتوفير امكانية الاستبدال للسائحين وغيرهم من المتعاملين في النقد الاجنبى .. وذلك على اثر السماح لها بالتعامل في النقد الاجنبى في اطار السوق المصرفية للنقد الاجنبى .

وارتفع عدد البنوك التجارية من ٣٥ بنكا في آخر يونيه ١٩٨٢ الى ٤٤ بنكا في آخر يونيه ١٩٨٧ منها ٤ بنوك قطاع عام و ٤٠ بنكا مشتركا او مملوكا بالكامل للمصريين وتزاول هذه البنوك نشاطها من خلال ٦٤٤ فرعا لبنوك القطاع العام و ٢٠٩ فروع للبنوك الاخرى .

وبالنسبة لبنوك الاستثمار والاعمال فقد ارتفع عددها من ٢٨ بنكا في آخر يونيه ١٩٨٢ الى ٣٤ بنكا في آخر يونيه ١٩٨٧ منها ١١ بنكا مشتركا او مملوكا بالكامل للمصريين « مسموح لعشرة منها بالتعامل بالعملة المحلية الى جانب العملات الاجنبية » و ٢٣ فرعا لبنوك اجنبية وفرعا واحدا في المنطقة الحرة تتعامل بالعملات الاجنبية فقط .

وتضم البنوك المتخصصة بنك التنمية الصناعية وبنكين عقاريين يرتفعان الى ثلاثة اذا ما اضيف اليهما بنك الاسكان والتعمير ، وتشمل كذلك البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له في المحافظات وعددها ١٧ بنكا والتي تبشر نشاطها من خلال ٨٦٩ وحدة وذلك وفقا للبيانات في آخر يونيه ١٩٨٧ .

مؤشر

تجميع المدخرات :

قامت البنوك بجهود مثمرة في مجال تنمية الوعى الادخارى وفي استنباط للاوعية الادخارية التي تستهدف ارضاء واشباع حاجات المواطنين وكان لذلك اثر واضح في زيادة الودائع وعلى وجه خاص الودائع الاجلة وهو ما يسمح بالتالى باستخدامها في تمويل العمليات الاستثمارية .

فقد زادت وداائع البنوك التجارية من ١٣٤٨ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٢ الى ٣٠٨٠٢ ملايين جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ بنسبة ٣٧١ ٪ وتوضح البيانات في نهاية السنة الاخيرة من الخطة الخمسية الاولى

(٦) لا تشمل الارقام الواردة بشأن البنوك المتخصصة بيانات بنك الاسكان .

د ٣٠/٦/١٩٨٧ ، ان ودائع القطاع العائلي تمثل ٥٦,٣ ٪ من الاجمالي وان ودائع القطاع الخاص تمثل ١٥,٥ ٪ من الاجمالي وان ودائع شركات القطاع العام تمثل ١٥,٥ ٪ وان ودائع القطاع الحكومي تمثل ١١,٧ ٪ والباقي ودائع العالم الخارجى بنسبة ١ ٪ فقط .

ولقد استمر تزايد نمو الودائع الادخارية بمعدلات كبيرة بالمقارنة بنمو الودائع الجارية وبلغ معدل زيادة الودائع الادخارية في السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ نحو ٦٦ ٪ من اجمالى الزيادة في ارصدة الودائع مقابل زيادة ٣١,٤ ٪ في الودائع المجمدة وبنسبة ٣,٦ ٪ فقط في الودائع الجارية .

وارتفعت اجمالى ودائع بنوك الاستثمار والاعمال من ٩١٣ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٣ الى ٢٨٩٢ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ بنسبة ٤٣٦ ٪ وتوضح البيانات في نهاية السنة الاخيرة من الخطة الخمسية الاولى د ٣٠/٦/١٩٨٧ ، ان ودائع القطاع العائلي تمثل ٤٤,٥ ٪ من الاجمالي وان ودائع القطاع الخاص تمثل ٣٥ ٪ من الاجمالي وان ودائع العالم الخارجى تشكل ٣٠,٧ ٪ من الاجمالي وودائع القطاع العام ٧,٨ ٪ والقطاع الحكومي ٣ ٪ فقط من الاجمالي .

اما البنوك المتخصصة فقد قفزت ودائعها من ٣٤٤ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٢ الى ٩٦٢ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ وهو اتجاه يعكس الدور الكبير للبنوك الزراعية في المحافظات المختلفة في مجال تجميع الودائع . وتتوزع الودائع لدى البنوك المتخصصة في آخر يونيه ١٩٨٧ فيخص القطاع العائلي ٥٥,٨ ٪ من الاجمالي وقطاع الاعمال الخاص ٣٠,٣ ٪ من الاجمالي والقطاع الحكومي ١٢,٣ ٪ من الاجمالي وشركات القطاع العام ٢ ٪ والعالم الخارجى ٥ ٪ .

مؤشر

محافظة الاوراق المالية والاستثمارات :

ارتفعت الاستثمارات والاوراق المالية لدى البنوك التجارية من ٧٨٧ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٣ لتصل الى ٤٣٣٢ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧

بنسبة ٩,٤ ٪ من مجموع المركز المالي في ١٩٨٧/٦/٣٠ ويرجع جانب هام من الزيادة الى المستثمر في السندات الحكومية بالعملية المحلية والمستثمر في سندات التنمية بالدولار الأمريكي .

وقفزت الاستثمارات في الأوراق المالية لدى بنوك الاستثمار والاعمال من ٢٢ مليون في آخر يونيه ١٩٨٣ لتصل الى ٤٠٠ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ بنسبة ٣,٦ ٪ فقط من مجموعة المركز المالي في ١٩٨٧/٦/٣٠ وهو اتجاه حميد غير ان تلك المساهمات مازالت لا تتماشى مع الدور المستهدف لهذه البنوك باعتبارها بنوك تسعى الى دفع عجلة الاستثمار .

وبالنسبة للبنوك المتخصصة فقد زادت ارصدة المساهمات في الأوراق المالية من ١٥ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٣ الى ٩٧ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ بنسبة ٣ ٪ من اجمالي المركز المالي .

ويلاحظ عند تقويم ما قدمته البنوك في مجال البحث عن فرص الاستثمار والمشروعات ومباشرة تأسيسها والمساهمة في رأسمالها مايل :

١ - بالنسبة للتعرف على فرص الاستثمار فإن هذا النشاط يأخذ عادة احدى صورتين اولها اجراء مسح اقتصادي لقطاع معين او المنطقة جغرافية لتحديد ما يتوافر فيها من مقومات يمكن استغلالها اقتصاديا ومن الملاحظ عدم اتجاه البنوك بوجه عام الى القيام بهذه الدراسات لارتباط تكاليفها وثانيهما الاتصال برجال الاعمال في الداخل والخارج لاستقطاب الافكار والمشاريع ووضعها في الشكل القابل للتنفيذ وتنفذت جهود البنوك في هذا الشكل وان كان يغلب عليها طابع الانتظار للتمويل المرتقب .

٢ - بالنسبة لدراسة المشروعات فإن عددا قليلا منها يضم ادارات متخصصة معدة لهذا الغرض في حين يعتمد معظمها على ادارات الائتمان وقد كان من اثر ضعف مستوى الدراسات احيانا تعثر بعض المشروعات التي لم يتوافر لها ابتداء عوامل الجوى والسلامة .

٣ - بالنسبة لمساهمات البنوك في تأسيس المشروعات فإنها لم تكن بالقدر المستهدف اذ فضل الكثير من البنوك بدافع الحرص الشديد التمويل عن طريق القروض دون المساهمة في رأس المال واستتبع ذلك قيام معظم المشروعات في اطار الاكتتاب المغلق وكان لضعف الدور الترويجي للبنوك اثره في عدم اتاحة الفرصة بشكل كاف لتعبئة المخدرات للاسهام في رؤوس اموال المشروعات الجديدة .

مؤشر القروض والسلفيات :

لعبت البنوك التجارية دوراً هاماً في تقديم القروض والسلفيات لمقابلة التكلفة الاستثمارية للمشروعات وتمويل احتياجات رأس المال العامل وتبعاً لذلك ارتفعت حجم القروض والسلفيات والخصم من ٨٠٨٦ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٢ الى ٢٠١٤٢ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ بنسبة ٢٤٩ ٪ . ويلاحظ من تحليل ارقام القروض والسلفيات والخصم لدى البنوك التجارية في آخر يونيه ١٩٨٧ ان قطاع الاعمال الخاص يستأثر بنسبة ٤٨,٤ ٪ من الاجمالي يليه القطاع العام بنسبة ٢٦,٦ ٪ ثم القطاع الحكومي بنسبة ٢١,١ ٪ ثم القطاع العائلي بنسبة ٢,٦ ٪ ويخص قطاع العالم الخارجى ١,٣ ٪ ومن جهة اخرى حصل قطاع التجارة على ٣٧,٢ ٪ من اجمالى القروض والسلفيات والخصم وقطاع الصناعة على نسبة ٢٤,٨ ٪ وقطاع الخدمات على ٢٠,٥ ٪ وقطاع الزراعة على ٢,٨ ٪ والقطاعات الاخرى ٤,٦ ٪ .

وارتفعت القروض والسلفيات والخصم لدى بنوك الاستثمار والاعمال من ١٨٢١ مليون في آخر يونيه ١٩٨٢ الى ٥١٢٥ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ بنسبة ٥٠٧ ٪ . ووفقاً للبيانات في آخر يونيه ١٩٨٧ يخص قطاع الاعمال الخاص ٥٤,٣ ٪ من اجمالى القروض والسلفيات والخصم وقطاع العالم الخارجى ٢٤,٩ ٪ والقطاع الحكومي ١٤,٣ ٪ والقطاع العام ٤,٤ ٪ والقطاع العائلي ٢,١ ٪ .

وبحسب نوع النشاط تتوزع القروض والسلفيات والخصم لدى بنوك الاستثمار والاعمال بين قطاع التجارة بنسبة ٣٩ ٪ وقطاع الخدمات بنسبة ٢٤,٤ ٪ وقطاع الصناعة بنسبة ١٣,٧ ٪ وقطاع الزراعة بنسبة ١,٦ ٪ وقطاعات اخرى بنسبة ٢١,٣ ٪ .

وقفزت ارصدة القروض والخصم لدى البنوك المتخصصة من ١٠٠٩ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٢ الى ٤٠٣٥ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ بنسبة ٣٩٩ ٪ وتوزعت ارصدة القروض والخصم في آخر يونيه ١٩٨٧ فخص قطاع الاعمال الخاص ٦٨,٨ ٪ والقطاع الحكومي ٢٦,١ ٪ والقطاع العائلي ٤,٦ ٪ والقطاع العام ٥ ٪ وبحسب نوع النشاط خص قطاع الزراعة ٥٠ ٪ وقطاع الخدمات ٢١,٨ ٪ وقطاع الصناعة ١٣,٨ ٪ وقطاع التجارة ٦ ٪ والقطاعات الاخرى ٤,٨ ٪ .

وتعكس الزيادة الكبيرة المشار إليها في قروض البنوك المتخصصة ما قامت به البنوك العقارية في مجال تقديم القروض لقطاع التشييد والسكان وما اتاحته من شروط ميسرة لقطاع الاسكان الاقتصادى وذلك الى جانب البنوك الزراعية التى واصلت مسيرتها بانطلاق اكبر في مجال تمويل عمليات التصنيع الزراعى وما يترتب به من خدمات وبذلك تعدت دورها التقليدى الى افاق اوسع لتسهم في تنمية المشروعات خاصة التى تستهدف توفير الامن الغذائى .. كما ساعد بنك التنمية الصناعية الكثير من الحرفيين وصغار الصناع على تطوير صناعاتهم ومدهم بالآلات الحديثة واتاح من خلال قروض البنك الدولى وغيره من المؤسسات الدولية التمويل بالعملات الاجنبية الذى يتم سداده بالعملة المحلية وان كان المستفيدون من بعض القروض واجهوا مشكلة ارتفاع سعر الصرف الذى يتم على اساسه السداد بعد تعليته بالعلو وكذا بمعامل التقييم الذى يقوم البنك الدولى بحسابه مما كان موضع الشكوى .

وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها البنوك المتخصصة لتهيئة ظروف العمل بها بما يتناسب مع متطلبات عملائها وما هو متاح لديهم من ضمانات وامكانيات الا ان هناك بعض العقبات التى تثار في هذا الشأن خاصة من حيث طول الاجراءات التى تستغرق وقتا طويلا للحصول على التمويل المطلوب .

مؤشر

المعاملات مع البنوك في الخارج :

يبلغ المستحق للبنوك التجارية لدى البنوك في الخارج ما يعادل ٦٠٨٠ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ بنسبة ١٣,٢ ٪ من اجمالى توظيفاتها في ذات التاريخ .. كما يبلغ اجمالى التزامات البنوك التجارية للبنوك الخارجية ما يعادل ٣٦٣٤ مليون جنيه بنسبة ٧,٩ ٪ من اجمالى مواردها في ذات التاريخ وهو ما يعكس مركزا صافيا لصالح البنوك التجارية يعادل ٢٤٥٦ مليون جنيه في آخر يونيه ١٩٨٧ .

اما بالنسبة لبنوك الاستثمار والاعمال فتزداد ايداعاتها لدى البنوك والمراسلين في الخارج « اخذا في الاعتبار ان جميع فروع البنوك الاجنبية في مصر مسجلة بنوك استثمار واعمال » فقد بلغت ارصدها لدى البنوك الخارجية

ما يعادل ٢٤٢٧ مليون جنيه بنسبة ٢١,٨ ٪ من توظيفاتها في آخر يونيه ١٩٨٧ وبلغت التزاماتها قبل هذه البنوك ما يعادل ١٩٠٦ ملايين جنيه بنسبة ١٧,١ ٪ من مواردها في ذات التاريخ وهو ما يعكس مركزا صافيا لصالح بنوك الاستثمار والاعمال يعادل ٥٢١ مليون جنيه .

وتعطي الصورة السابقة انطبعا بتوافر سيولة من النقد الاجنبي يمكن الاستفادة بها لو توافرت مجالات الاستثمار والتوظيف في الداخل غير انه يجب الاخذ في الاعتبار ان جانبها هاما من ودائع البنوك في الخارج يرتبط بقطاعات فتح الاعتمادات الاستيرادية كما تتطلبه طبيعة بعض الایداعات القائمة لاجال قصيرة نسبيا والحاجة الى استثمارها بسرعة لسداد الفائدة التي يلتزم البنك بها في مواجهة المودعين .

مؤشر حقوق الملكية :

تعد حقوق المساهمين متمثلة في رأسمال البنك واحتياطياته المورد الذي يتمتع بالاستقرار النسبي بين مصادر الاموال المختلفة كما تشكل ايضا الضمان الاول امام المقترضين والمودعين ويعكس بالتالي قدرة البنك على استقطاب الاموال والاقتراض من السوق .. ورغم ما لهذا المؤشر من دلالة لدى البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال فانه يلاحظ ضآلة الهمية النسبية للموارد الذاتية لبنوك الاستثمار كمصدر اساسي للتمويل ويوجه خاص لدى فروع البنوك الاجنبية خاصة في السنوات الاولى من نشأتها وقد تحسن الوضع بما حدث من زيادات نتيجة لدعم الاحتياطيات تباعا او برفع رؤوس الاموال حيث ارتفعت نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموارد من ٥ ٪ في آخر يونيه ١٩٨٢ الى ٨,٧ ٪ في آخر يونيه ١٩٨٧ ومن المنسب توقع مزيد من الدعم لحقوق الملكية بما يضيف لهذه البنوك قدرات تمويلية اكبر تعاونها في مجال التمويل الاستثماري .

وعلى العكس فقد انخفضت نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموارد لدى البنوك المتخصصة من ٦,٨ ٪ في آخر يونيه ١٩٨٢ الى ٥,٢ ٪ في آخر يونيه ١٩٨٧ .. وهو ما يعزز ايضا ضرورة تدعيم حقوق الملكية .

دعم دور البنوك في الخطة الحالية :

من الاممية بمكان في ضوء المؤشرات السابقة التركيز على مجموعة من القضايا التي تستهدف دعم دور البنوك في مواجهة المشاكل التي صاحبت تنفيذ الخطة الخمسية الاولى وفي مساندة دور القطاع الخاص لتحقيق اهداف المرسومة في الخطة الخمسية الثانية والتي بدأت من اول يولييه ١٩٨٧ ونجزها فيما يلي :

١ - زيادة رؤوس اموال البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال حتى يتاح لها القدرة على الاقتراض من السوق المحلي والمنظمات والصناعات المختلفة الدولية لمواجهة احتياجات التمويل المطلوب منها في مختلف المجالات .

٢ - قيام البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال بتوفير الاوعية الاسخارية التي تكفل اجتذاب مدخرات العاملين المصريين في الخارج الى مجالات استثمار ذات عائد مناسب من خلال صناديق الاستثمار ذات الصيغ والانواع المختلفة .

٣ - تركيز البنوك على اختيار المشروعات التي تستهدف تنمية موارد البلاد من النقد الاجنبي والى مقدمتها المشروعات التصديرية والسيلابية ومراعاة ذلك ايضا عند تخصيص موارد السوق المصرفية للنقد الاجنبي .

٤ - تبسيط التمويل المصرفي بكلفة صوره للمشروعات الانتاجية وذلك بلخارج هذا التمويل من نطاق السقوف الائتمانية الموضوعة .

٥ - اعطاء المزيد من العناية للدراسات التمويلية والائتمانية بما يحقق اختيار المشروعات ذات الجوى والقدرة على الوفاء بالتزاماتها وتوفير اساليب المتابعة الفنية والمالية بما يكفل الاكتشاف المبكر للمشكلات التي يعاني منها المقرض ومعاونته في علاجها .

٦ - تركيز الجهود لمساعدة المشروعات بما يسمح بتشغيل الماكينات العاطلة بها وزيادة قدرتها الانتاجية ولن تتبع

البنوك سياسة النفس الطويل في التعامل معها طالما توافرت
امكانية النهوض بها واعادة تأهيلها وتحسين مسارها .
٧ - تطوير اداء البنوك ذات الطابع الاقليمي ودعمها
بالمكافآت المصرفية حتى يمكن ان تلعب دورا ايجابيا في
تنمية المحليات .

ادارة الاستثمار والمناخ الاستثماري :

تؤكد حقائق الواقع الاقتصادي ان مسئولية الاستثمار وتحسين المناخ
الاستثماري العام لا تقع على عاتق الجهاز المصرفي وحده وانما هي مسئولية
كبرى مشتركة بين كافة الاجهزة في الدولة لا بد ان يساندها تفهم ووعي شعبي
بأهميتها وهو ما يتطلب بالضرورة التنسيق بين اداء هذه الاجهزة على المستوى
القومي وتحقيق استقرار نسبي في السياسات والقرارات الاقتصادية .
وعلى الرغم من الجهود والمحاولات المبذولة على كافة المستويات من اجل
تحسين مناخ الاستثمار الا انه مازالت هناك شكوى من التفاوت في المعاملة بين
المستثمرين ففي الوقت الذي يتساوون فيه في الحقوق والمزايا يتم محاسبتهم
بأسس مختلفة في مجال تحمل اعباء الطلقة وغير ذلك من استخدامات المرافق
العامة .. فعلى سبيل المثال تحاسب المشروعات المنشأة في اطار قانون
الاستثمار على اساس الطاقة العالمية وهي مرتفعة في حين يحاسب الافراد
والشركات المنشأة تحت قانون الشركات بالاسعار المدعومة ويؤدي ذلك بطبيعة
الحال الى زيادة تكاليف الانتاج في الحالة الاولى وعدم القدرة على المنافسة في
السوق .

وغنى عن البيان ان تحقيق الاهداف المرجوة في الخطة الحالية يتطلب
مواجهة العقبات التي يعاني منها كل من القطاع العام والقطاع الخاص معا
لان القطاع العام مازال ركيزة اساسية كما ان للقطاع الخاص دورا مطلوبا في
توفير فرص العمالة وتنظيم الصادرات والتخفيف عن الحكومة في تحمل اعباء
التمويل الاستثماري ولا يهيب ما هو قائم من علاقات متبادلة بين القطاعين
فهما شركة في عدد كبير من المشروعات كما ان القطاع العام يعتبر موردا هاما

للكثير من الخدمات والمستلزمات المطلوبة للقطاع الخاص ومنفذاً لتوزيع منتجاته حيث يتوافر لديه شبكة واسعة من المحال التجارية في مختلف الاماكن .

وفي مجال تحسين ادارة الاستثمار العالم تظهر اهمية تدعيم كفاءة وفاعلية التخطيط واصلاح الهياكل التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لتشغيل الطاقات العاطلة وتطوير الانتاج وتحسين الانتاجية واتباع سياسة سعرية مناسبة تشجع على الانتاج والاسراع بوضع مقاييس ومعايير سليمة للاجور والحوافز ترتبط بتحقيق الاهداف ومستوى الاداء .

ولقد اسهمت الظروف التي مرت بالاقتصاد المصرى في اضعاف القطاع الخاص ولم تتح بالدرجة الكافية تكوين وتواجد طبقة مستنيرة من رجال الاعمال تتوافر لها الخبرة والقدرة على استخدام اساليب الادارة الحديثة ومواجهة المشاكل والمتغيرات الامر الذى انعكس على اداء بعض المشروعات وكان من اهم اسباب تضررها .. وتبعاً لذلك تبدو اهمية دور البنوك - الى جانب مختلف اجهزة الدولة المعنية - في مساعدة المنظمين وادارات المشروعات في مجال تقويم دراسات الجدوى واختيار المشروعات وتمويلها وتوفير الشركاء ومتابعة حسن التنفيذ والوصول الى افضل التعاقدات مع الخبراء والاستشاريين وموردي الآلات والمعدات والمقاولين .. الخ ويجب ان تسعى البنوك الى ان تتضمن اتفاقيات التمويل ما يعطيها حق التدخل لاصلاح الادارة بمختلف الوسائل بتعيين مديرين او خبراء لاستكمال نواحي القصور التي قد تظهر في بعض المجالات .

ونؤكد على اهمية العنصر البشرى باعتباره عنصراً حاكماً في نجاح عملية التنمية ولقد اثبت الانسان المصرى عندما عمل في مجتمعات اخرى واتبعت له فرصة التدريب والاتخراط في تنظيمات مؤسسية تتوافر لها المقومات السليمة قدرات خلاقة وانتاجية مرتفعة .

وتعد ازالة العقبات الاجرائية في الاجهزة الحكومية احد عناصر التنشيط الرئيسية لانطلاق الاستثمار - الجديد والقائم - لان تعقد الاجراءات وتعددها والحاجة الى فترات زمنية طويلة لانهاؤها وكثرة الاجهزة ومواقع المعاملات يلقي اعباء اضافية على المستثمرين ويدخل في نطاق ذلك المعاملات مع اجهزة الجمارك والتجارة الخارجية والضرائب والشهر العقاري ومراقبة الجودة والاجهزة المانعة للتراخيص المختلفة وتتدخل كفاءة المرافق والخدمات العامة كعنصر محدد للكفاءة ونمو الاستثمارات وفي مقدمة ذلك المواصلات من طرق وسكك حديدية ونقل برى ونهرى بالإضافة الى توفير الصرف الصمى والمياه والطاقة بمختلف اشكالها باعتبارها ضرورات لا غنى عنها لائى منشأة لمطرسه نشاطها واستمراره .

وتعاني الاستثمارات القائمة والجديدة ايضا من عدم وضوح السياسات المرتبطة بالنشاط والعمل وسرعة ايقاع تعديلها بما يعرض تقديرات الجدوى الاقتصادية لاختلافات حادة في حساب التكلفة بعد التنفيذ بما يدخل المستثمر احيانا في متاهات لا ترتبط بكفائته بقدر ارتباطها بتغيرات لا يد له فيها .. ويتطلب تشجيع الاستثمار ايضا السرعة في اتخاذ القرارات والتحديد الواضح للحقوق والواجبات حتى يطمئن كل مستثمر على حساباته وتوقعاته للمستقبل . وعلى الرغم من العدد الكبير من المشروعات الذى تأسس في شكل شركات مساهمة فان سوق الاوراق المالية لم تزدهر بعد بلشكل المأمول وان كان قد حدث نمو في حجم التعامل خلال السنوات الاخيرة . ولعل من اهم العوامل غير المشجعة على زيادة حجم التداول التراخي في قيد الشركات لان معظمها شركات مغلقة ولا يلزمها القانون بالقيد في البورصة الا خلال ثلاثة اشهر من اصدار ثالث ميزانية سنوية وهي مدة طويلة نسبيا كما ان انخفاض العائد او تحقيق بعض الشركات للخسائر استتبعه احتفاظ المؤسسين بالاسهم لحين تحسن اوضاعها .. ولقد ساهمت الى جانب ما تقدم عوامل اخرى في ضعف سوق الاوراق المالية من اهمها القرارات المتعلقة لرفع اسعار الفائدة على الودائع في البنوك وشهادات استثمار البنك الاهلي واعفائها من الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة بالاضافة الى مشكلة المشروعات المتعثرة مما كان له اثر نزولي على اسعار البورصة .

من كل ما تقدم تلمس تواضع سوق الاوراق المالية في مصر والحاجة الى تنشيطه من خلال العمل على زيادة حجم الاوراق المتداولة وذلك بتشجيع الاكتتاب العام بمنع اعفاءات ضريبية والسماح لشركات القطاع العام باصدار الاسهم لتوفير السيولة كما يجب العمل على تشجيع قيام صناديق الاستثمار في الاوراق المالية وصورها متعددة .. وقيام البنوك بتأسيس هذه الصناديق يعتبر خطوة هامة لاجتذاب الاموال المتاحة كما يحقق اشباع رغبات الكثير من المدخرين وخاصة الصغار منهم ويتيح ادارة محافظ كبيرة للاوراق المالية تكفل التنشيط المطلوب لمعطيات السوق .

ولاشك ان تحقيق الاصلاح الاقتصادى يرتبط بالتوفيق بين السياسات التى تستخدم للحفاظ على التوازن الاقتصادى الكلى « السياسات المالية والنقدية » وبين سياسات التكيف الهيكلى التى تؤثر في قرارات الانتاج والتجارة والتوزيع ومن المعروف ان هاتين المجموعتين من السياسات يكمل كل منهما الآخر ويتداخل معه ومن ثم يجب المزج بينهما بتناسق لتحقيق الهدف الشامل وهو استمرار النمو والاستقرار الاقتصادى وتحسين الحافز وتشجيع المدخرات المحلية والتخصيص للكفاء للموارد .

وحيثما كانت البنوك متحركة وخلافة فإنها تحاول دائما أن تعمل على تحسين المناخ الاستثمارى المحيط بها بما يسهم فى دفع عجلة النشاط الاستثمارى وتنمية سوق المال .

فمن طريق ما تقوم به من دراسات لمتابعة النشاط الاستثمارى تضع يدها على المشاكل والعقبات التى تؤثر على أدائها ، وكذا على أوضاع المستثمرين والمتعاملين معها ، بما يسمح لها بتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لعلاجها للأجهزة المعنية فى الدولة ، كما تعمل على تعديل سياساتها وأساليب الإدارة التى تتبعها بما يدعم قدرتها على التقدم باستمرار .

ويعاون البنوك فى المساهمة فى تهيئة المناخ الاستثمارى الصالح إيجاد علاقات طيبة مع الأجهزة الحكومية بما يتيح لهذه الأجهزة الوقوف على آراء ومقترحات البنوك من خلال التعامل مع المشروعات وهو ما يؤدى فى النهاية الى تفهم معوقات التنمية بحيث تعمل على مواجهتها عن طريق التشريع والقرارات الإدارية المناسبة . ويجب أن يقابل ذلك تفهما من جانب الحكومة واستعدادا لمساندة البنوك عن طريق الانفاق على الدراسات الكبيرة التى يتطلبها البحث عن فرص الاستثمار ودراسة السوق مع توفير المعلومات للبنوك عن أنشطة الاستثمار المتاحة موضحا بها كافة البيانات عن الطاقة الانتاجية الحالية والمستهدفة ونسب النمو المتوقعة والمزايا التى تمنحها الدولة لتشجيع الاستثمار فى هذه القطاعات .

ويمكن أن يكون للبنوك دور هام أيضا فى تطوير التكنولوجيا فى الدولة بالتعاون مع الأجهزة المختصة لرفع مستوى تصميم وإنشاء المشروعات الجديدة ، وقد يمتد هذا الدور الى المشاركة فى إقامة مراكز الأبحاث ومراكز الخدمات الاستشارية الفنية وتدعيمها بالتمويل اللازم ، والاستعانة بخدماتها فى مجال تقييم النواحي الفنية فى المشروعات التى تتبنى تأسيسها وتمويلها ، وفى مجال التفاوض على شراء الآلات والمعدات والتعاقد على المعونة الإدارية والمعرفة الفنية .



نحو استراتيجية مصرفية فعّالة



تواجه دول العالم الثالث - ومن بينها مصر - حرج المواقف التنموي وصعوباته المراكمة الداخلية والخارجية ، وتأتي قضية التمويل في مقدمتها ، وكأنها عنق الزجاجة الذي يهدد كافة الجهود التنموية ، ويحد من قدرتها على الانطلاق في ظل حالة ركود اقتصادي تعاني منه منذ النصف الثاني من السبعينيات والذي تعمقت أبعاده مع تفجر أزمة المديونية العالمية ووصول العديد من هذه الدول الى مرحلة العجز عن سداد القوائد المستحقة على ديونها .



ولقد خلقت هذه المتغيرات الاقتصادية والمالية والتقنية موقفا حرجا ليس فقط على مستوى تدبير التمويل اللازم للتنمية - ولكن أيضا - على مستوى تدبير التمويل اللازم لاستيراد الاحتياجات الأساسية للاستهلاك من الغذاء ولتوفير المستلزمات والخدمات اللازمة للإنتاج .

وتبرز كافة هذه المشكلات أهمية البنوك لتشارك بفاعلية في إعطاء دفعة للتنمية تلأظ على الحواجز التي خلقتها الظروف الصعبة التي تمر بها هذه الدول من خلال توفير المناخ الاستثماري المشجع لخلق قطاع خاص قوى قادر على المشاركة الفعالة في بناء قاعدة إنتاجية صناعية وزراعية الى جانب قاعدة من الخدمات نرسى صرح بنيان إقتصادي جديد يسهم في مواجهة الأزمة الاقتصادية ويخفف في الوقت ذاته من الأعباء الضخمة الملقاة على حكومات هذه الدول لدفع عجلة التنمية .

ويمكن للبنوك أن تحقق هذا الدور الحيوي من خلال ما توفره للقطاع الخاص من تمويل ، وما تنميحه من خبرات ومعارف فنية في مجالات دراسات الجدوى الاقتصادية والتعاقدات الخارجية ودراسات السوق ومختلف نواحي الخدمات اللازمة لنمو المشروعات وتجهيزها عترات سمر التقييم والإدارة باعتبارها « بيت تمويل وخبرة » و « مركزا للمعلومات » له وظائف متعددة

ومتكاملة ، وهي خبرات يفنقر إليها القطاع الخاص بحكم أنه قطاع وليد مازال
يحبو نحو التقدم والازدهار .

ولا يقتصر دور البنوك على بناء قاعدة القطاع الخاص وإنما يمكن أن يمتد
ذلك أيضا الى القطاع العام والقطاع المختلط في الحدود التي تسمح بها الدولة
لأن توفير التمويل عن طريقها يرتبط بالاتفاق على أسس جديدة للرشاد
الاقتصادي في العمليات الانتاجية والمشروعات الجديدة بما يرفع من كفاءة
عملية الاستثمار القومي في مجموعها ، ويقدم نتائج متطورة ومتقدمة تكون
مثالا يحتذى به في خطط وبرامج التطوير لباقي قطاعات ووحدات الاقتصاد
القومي مما ينعكس بنتائج إيجابية على حركة التنمية وإيقاعها ويضيف طاقات
جديدة لها اعتمادا على المدخرات الوطنية للقطاع الخاص والافراد وعن طريق
التمويل الخارجى الذى متاح له ضمانات السداد .

وهناك قضية بالغة الأهمية أمكن أن تشارك البنوك في تصحيح مسارها في
ظل توافر مدخرات قومية ضخمة بالعملة الوطنية والعملة الاجنبية وهي عدم
توافر أوعية إدخار واستثمار تحقق العائد الذى يرضى تطلعات وحسابات
أصحاب هذه الأموال مما يدفع الى اتجاهها بالدرجة الأولى الى عمليات
المضاربة العقارية والى مؤسسات تجميع وتوظيف الأموال التى تعرض عوائد
مرتفعة رغم ما يحيط بهذا التوظيف من مخاطر عالية حيث تباشر مضاربات
المعادن والعملات الاجنبية في الأسواق الخارجية ، مما يحرم التنمية من رافد
هام يمكن أن يوفر لها التمويل للمشاركة مباشرة دون أعباء الاقتراض وأثاره
التضخمية .

وتكفل البنوك في حالة تنشيطها هذه الوظيفة الرئيسية حيث تجمع الأموال
وتتيح لها فرص التوظيف المأمون في مشروعات تخدم التنمية وتحقق اهدافها
وتوفر شركاء اضافيين من المستثمرين الوطنيين بما يخلق قاعدة اقتصادية
برؤوس أموال وطنية تحمى الاقتصاد القومي من تقلبات المصالح الخارجية
وتدخلاتها التى قد تتعارض مع متطلبات استقلال القرار القومى وتعبيره
الكامل عن المصالح العليا للدولة .

ومن هنا تبرز أهمية دور البنوك في مصر كالجهاز المالي تقويم يوظف متبعة
يمكن أن تخدم قضية التنمية وتعجل بمعدلاتها . ومن ثم لا بد أن تكون هناك
استراتيجية لهذه البنوك تكفل التطلّب على المشكلات التى تعوق انطلاقها في
المساهمة في عملية التنمية .

الاستراتيجية المصرفية على المستوى القومى :

تقع الاستراتيجية المصرفية على المستوى الإجمالى من اختصاص البنك المركزى وظائفه معروفة فى الإشراف والرقابة على البنوك وتوجيه سياسة الائتمان بما يكفل تحقيق الخطط الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على استقرار النقد المصرى .

ويعد وضع السياسة النقدية فى مقدمة الوظائف التى يمارسها البنك المركزى والتى يسعى الى تنفيذها بإدارة حركة التوسع والانكماش فى المعروض النقدى مستعيناً بأدوات الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان وبإحداث التغييرات الملائمة فى سعر الصرف بما يضمن وبمقتضى التنسيق مع الجوانب الأخرى للسياسة الاقتصادية - تحقيق الموازنة بين أهداف النمو الاقتصادى ورفع مستوى التشغيل من ناحية وأهداف توازن ميزان المدفوعات من ناحية أخرى . ويتضح من هذا أن كمية النقود تمثل المحور الذى تدور حوله السياسة النقدية ، وأن تلك السياسة تهدف أساساً الى المساهمة فى تحقيق الاستقرار النقدى وبلح عجلة النمو الاقتصادى .

ومن هنا يمكن التركيز فى مجال وضع الاستراتيجية المصرفية على المستوى القومى على الأبعاد الأساسية للسياسة الائتمانية التى ينتهجها البنك المركزى وعلى دور البنك المركزى فى توجيه سياسات البنوك ونشاطها .

أولاً : الأبعاد الأساسية للسياسة الائتمانية :

من الأهمية بمكان أن يسعى البنك المركزى الى أن يكون معدل النمو فى المعروض النقدى فى حدود معدل النمو الحقيقي فى الناتج المحلى الإجمالى ، غير أنه تجدر الإشارة الى أن اضطلاع الحكومة لسنوات طويلة بتمويل الجانب الأكبر من المشروعات الائتمانية لتحقيق التقدم الاقتصادى وامتصاص فائض العملة المتراكمة ومقابلة تزايد المبالغ التى تتحملها لتثبيت أسعار السلع الضرورية فى ظل الضغوط السكانية السائدة وتيارات التخصم الحلقى ومتطلبات الحفاظ على الأمن القومى وتزايد النفقات العامة بمعدلات كبيرة دون قدرة إيرادات الدولة على مسيرتها أدى بدوره الى تزايد لثقل الحكومى للأقراض من الجهاز المصرفى وبالتالي

بعميق الفجوة بين معدلات النمو في المعروض النقدي ومعدلات النمو الحقيقي للنتائج المحلى الإجمالى . وهذا مايعنى تجاوز الحدود الملائمة للتوسع النقدي . ومع ذلك فإن هذا كله لاينفى أهمية اتجاه السياسة الائتمانية نحو الحد من اعتماد الحكومة المتزايد على الجهاز المصرى فى تمويل عجز الموازنات العامة سواء عن طريق إصدار نقد جديد أو من الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها نظرا لأنه كلما قل اعتماد الحكومة على الجهاز المصرى كلما أعطى ذلك الفرصة للجهاز المصرى لتمويل القطاع الخاص . وفى تقديرنا فإن ذلك يتأتى عن طريق اتباع البنك المركزى لأسلوب التحديد المباشر لحجم الائتمان الممنوح للحكومة من الجهاز المصرى ضمن تخطيط كمية النقود والائتمان المشار اليه انفا ومعنى ذلك ان العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية يجب ان تتغير بحيث لاتصبح الأولى تابعة للثانية .

ويعكس تقييم الأوضاع الائتمانية فى السنوات السابقة التوسع الكبير للقطاع الخاص أيضا الذى يعزى اسسنا الى ارتفاع التكلفة الاستثمارية للمشروعات لأسباب متعددة فى مقدمتها القفزات الناشئة عن تقلبات أسعار الصرف وتأخر تنفيذ المشروعات نتيجة لضعف البنية الأساسية وجهاز المقلولات الخ وتزايد أعباء التمويل تبعا لذلك مما اضطرت معه البنوك الى تحمل الجانب الأكبر من الاحتياجات التمويلية للتجاوزات فى التكلفة هذا من جهة ومن جهة أخرى برزت ظاهرة الإدمان الائتماني من جانب بعض رجال الأعمال الذين اعتمدوا على البنوك بشكل شبه دائم وصاحب ذلك الاقتراض بضمان عملات أجنبية والمعروف عن بيعها للاستفادة من الارتفاع المستمر فى سعر صرف تلك العملات فى مواجهة الجنيه المصرى .

وواجه البنك المركزى ذلك الموقف بوضع مجموعة من الضوابط فى مقدمتها وضع حدود قصوى للتوسع الائتماني وتقرير حد قصي للتسهيلات الممنوحة للعميل الواحد ومنع الاقتراض بضمان عملات أجنبية إلا لأغراض استثمارية ورغم ان هذه الأساليب استهدفت ترشيد الائتمان إلا انها كانت مصدر قلق من أن تشكل قيودا على تنفيذ البنوك لطلبات التمويل اللازمة لتحقيق أهداف الخطة ورغم

اهميتها للحد من تصاعد موجات التوسع الائتماني بالمعدلات المرتفعة التي كانت سلثة من قبل .
ويقتضى الانصاف الا نحمل البنوك وحدها مسؤولية ماحدث من سلبيات فهناك بعض العوامل التي شجعت على التوسع الائتماني والخروج احيانا عن الالتزام بالاعراف المصرفية وبمبادئ السلامة وتجنب المخاطرة ولعل في مقدمتها كثرة عدد البنوك واشتداد المنافسة بينها وكذا التراخي في تنظيم سوق الصرف الاجنبي وعملياته في الوقت المناسب وترك الساحة ليصول فيها تجار العملة وما استتبع ذلك من مشاركة البنوك كطرف بمنح التسهيلات الائتمانية لهم على نطاق واسع لتمويل عمليات جميع العملة الاجنبية ورغم مطالبة البنوك بالسماح لها بالتعامل في سوق النقد في اطار تنقيحات توضع في هذا الشأن فلم يتقرر لها ذلك الا مؤخرًا .

ولايجب ان ينظر مجردا الى ارتفاع نسبة القروض بدون ضمان عيني على انه تعريض لاموال البنوك للخطر او انه انحراف عن السياسة الائتمانية السليمة فالنظرة الائتمانية الواعية تركز في المقام الاول على مصدر السداد الذاتية متمثلة في قدرة المشروع على توليد الموارد المالية الكافية لخدمة اعباء الاقتراض وليس استنادا الى مجرد الحصول على الضمان العيني ولعلنا اكدت التجارب ان القروض التي تراعى فيها امكانيات السداد الذاتي كانت ميسورة التحصيل في حين تعثرت القروض التي قامت فقط على توافر الضمان العيني الذي يصعب بيعه احيانا بقيمة مناسبة في ظل ظروف السوق وتعقد وطول الاجراءات القانونية .
وليس من الانصاف ايضا ان نتهم البنوك ونلقي عليها تبعة ماحدث من فشل لبعض المشروعات ونرجع ذلك اليها وحدها ان التحليل المتعمق لمشكلة المشروعات المتعثرة يعكس في حالات كثيرة عدم قدرة ادارات المشروعات على مواجهة المشكلات في وقت مبكر بالمعالجات المناسبة وربما كن وراء ذلك ضعف طبقة المتكلمين في مصر بحكم الظروف التي مرت بالقطاع الخاص والتي لم تشجع لسنوات طويلة ممارسة نشاطه الاستثماري والانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من الخبرة المتلحة في دول اخرى .

وهناك بعض مشروعات وجهت البنوك الى تمويلها ولم تكن تتوافر فيها القدرة على خدمة ديونها وعجزت تلك المشروعات لتعثر اتصالاتها ولم تعوض البنوك عما تحمّلته في هذا السبيل من خسائر .

ان تقييم الضوابط الائتمانية يؤكد انها اداة لضمان الالتزام بالقواعد المصرفية وبالممارسات السليمة التي تحد من المخاطر الناشئة عن التوسع في الائتمان بما لا يتناسب مع قدرة البنك او التوسع في اقراض العميل الواحد ، وايقاف التسهيلات التي تشجع اختزان العملات الأجنبية ، وترشيد الاستيراد بما يسهم في نجاح النظام الجديد للسوق المصرفية الحرة للنقد ، والسيطرة على الحجم الكلي للائتمان في المجتمع للحد من تصاعد الموجات التضخمية والتي وضحت اثرها الضارة في السنوات الأخيرة . ومن ثم لا يمكن التقليل من اهمية السقوف الائتمانية للسيطرة على التوسع الائتماني والمطلوبة بالغائها وباستخدام مجموعة أخرى من الادوات الائتمانية ليس لها الفاعلية الكافية لمواجهة متطلبات المرحلة الحالية مثل نسبة الاحتياطي او رفع سعر الفائدة المدبنة على القروض ، اذ يجب ان نأخذ في الاعتبار ارتفاع معدل نسبة الاحتياطي الحالي وارتفاع تكلفة الودائع على البنوك وان هناك بنوكا لديها سيولة عالية فضلا عن ان رفع سعر الفائدة له تأثيره السلبي على التمويل الاستثماري بوجه خاص في هذه المرحلة .

واذا كانت الاجراءات والسقوف الائتمانية تعكس اتجاها واضحا نحو سياسة ائتمانية انكماشية على الأقل في الفترة الحالية فان هناك مجموعة من الحقائق يجب أخذها في الاعتبار عند استخدام ادوات السياسة الائتمانية .

(١) ان هناك خطة مستهدفة للاستثمار بواقع متوسط سنوي حوالي ٩,٢ مليار جنيه منها نحو ٣,٦ مليار للقطاع الخاص وتطلب تمويلا مصرفيا يجب العمل على توفيره .

(٢) ان هناك جانباً من القروض المصرفية لا ينصف بالرونة الكافية يخص بعض المشروعات التي تواجه مشاكل وهو ميعوق استرداد تلك القروض وادخالها مرة أخرى في دورة الأموال لدى البنوك وتشغيلها في وقت قريب .

(٣) ان الحاجة ملحة لتحريك وتنشيط قطاع الأعمال الخاص حتى يسهم في إيجاد فرص جديدة للعمل والتخفيف بالتالي من المشاكل التي تواجه الحكومة في تعيين الخريجين .

(٤) ان معدلات التضخم قد وصلت الى معدلات مرتفعة تقدر بحوالى ٢٥ ٪ . وهي نسبة مرتفعة تستوجب اتباع سياسات فعالة للسيطرة على التوسع الائتماني والحد من آثاره الضارة المعروفة .
(٥) اننا نواجه حالة من الكساد التضخمى التى يجب التعامل معها بعناية فى مجال تناول الدواء لتعارض الاهداف التى نسعى الى تحقيقها فى آن واحد .

وفى ضوء ماسبق نرى ان يراعى فى توزيع الائتمان اعطاء الاولوية للتمويل الذى يؤدى الى زيادة الانتاج والمطروح من السلع ، مع اتاحة القدر المناسب من الائتمان لضمان تسهيل عمليات التوزيع والتبادل حتى لا يؤدى قصور الائتمان الى احداث اختناقات تعوق وصول السلع الى المستهلك بيسر مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار .

ثانيا : دور البنك المركزى فى توجيه نشاطات البنوك :

مازالت البنوك التجارية هى الوعاء الاساسى فى الاقتصاد القومى الذى يقوم بالدور الرئيسى فى تمويل التنمية . وتدل المؤشرات على ضعف مساهمة فروع البنوك الاجنبية المنشأة انتفاعا باحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وجميعها بنوك استثمار فى عملية التنمية ، ويصعب قبول مايرده من عدم اكتمال مقومات المناخ الاستثمارى الملائم كمبرر لموقفها لان هناك من البنوك من ساهم بايجابية فى نواحي التمويل الاستثمارى المختلفة فى ذات الظروف و لأوضاع السائدة .

ومن ثم تبدو هناك حاجة الى ان يمارس البنك المركزى دوره لحث تلك البنوك على تمويل عملية التنمية ، وتوفير فرص الاستثمار المنتج ، وترى امكان وضع نسبة تلغزم بالوصول اليها بطريق تدريجية بين الاستثمارات متوسطة وطويلة الاجل وبين مجموع مواردها .

ومن ناحية الهيكل العام للبنوك فى مصر نلاحظ وضوح ظاهرة اتسام نشاطها بطابع التركيز مع وجود عدد كبير من البنوك صغيرة الحجم تبعد بدرجات متفاوتة عن تحقيق الوفورات الاقتصادية

التي ترتبط بالوصول الى الحجم الامثل . ولا يخفى ايضا ان بعضا منها يعاني مشاكل مالية وإدارية وكلها اعتبارات تدعو الى التفكير جديا في تشجيع الاندماج فيما بينها او مع البنوك الكبيرة ذات الأوضاع الأكثر استقرارا .

ومازالت البنوك الأجنبية تطالب بالتصريح لها بالتعامل بالنقد المحلى في السوق المصرفية الحرة للنقد وهو مطلب يتعارض مع احكام القانون والتراخيص التي تعمل هذه الفروع بموجبها وذلك بحجة تآثر نشاطها بعد التنظيمات النقدية الأخيرة . وإذا كانت هذه حقيقة فالحقيقة الأخرى المقابلة ان هذه الفروع لم تتجه الى تنمية النشاط الاستثمارى في مصر وهو الهدف الذى قامت من اجله والذى يفترض ان يكون نشاطها الاساسى .

ونبقى كلمة تتعلق بالدور الرقابى للبنك المركزى في حماية المودعين والحفاظ على سلامة الوحدات المصرفية وهو دور هام يتطلب توفير كل المقومات وقد يكون من المفيد الاستعانة بخدمات مراقبى حسابات البنوك في ظل تنظيم يضعه البنك المركزى معهم لتغطية برنامج اضافى للمراجعة يستهدف فحص عينات من الاستثمارات والقروض وتقديم تقارير عن تلك للبنك المركزى بهدف الحد من الثغرات واعطاء التوجيهات اللازمة لرفع مستوى الاداء وتصحيح مسار النشاط المصرفى . وان يعمل البنك المركزى ايضا على الوصول الى هدف يحقق التفقيش سنويا على مختلف البنوك .

الاستراتيجية

على مستوى البنك :

وبعد ان يتناولها بإيجاز مداخل القضايا الحادثة للعمل المصرفى التى يجب ان يتناولها البنك المركزى يلزم بعد ذلك ان يقوم كل بنك بوضع استراتيجية يسير عليها ويخطط لتنفيذها تتواءم مع الاستراتيجية التى يضمها البنك المركزى وتكفل تهيئة المناخ والتمويل لمشروعات الخطة الاقتصادية .

والمقصود بالاستراتيجية تحديد المسار الرئيسى الذى يتخذه البنك لنفسه لتحقيق اهدافه فى الاجلين القصير والطويل فى ضوء الظروف العامة وظروف البنك المنافسة واعتمادا على تحليل قوته الذاتية . ويكون مفهوم الاستراتيجية على مستوى البنك اكثر وضوحا اذا ابرزنا القرارات الاساسية التى تشكل فى مجموعها الاستراتيجية الكلية لآى بنك ، وتدور هذه القرارات حول مزيج العملاء ومزيج الخدمات وحصة البنك فى السوق المصرفية والانتشار الجغرافى والتميز التنافسى ومعايير الاداء .

ان تكوين الاستراتيجية لآى بنك عملية معقدة فى ظل الكثير من الاعتبارات الخارجية والداخلية وفى مقدمتها هيكل اسعار الفائدة ، وقواعد تنظيم الائتمان والتعامل بالنقد الاجنبى والتى تشكل الجانب الاساسى للاستراتيجية التى يضعها البنك المركزى والتى يجب ان يتوافر لها الاستقرار النسبى ووضوح الرؤية .

وفى اطار وضع الاستراتيجية على مستوى البنك اخذا فى الاعتبار كل ماسبق هناك بعض التحديات الهامة التى تواجه البنوك بدرجات متفاوتة فى مقدمتها :

- معالجة اوضاع المشروعات المتعثرة .
- تنمية الموارد المالية متوسطة وطويلة الاجل .
- ايجاد فرص استثمارية ذات جدوى .
- تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها .

معالجة اوضاع المشروعات المتعثرة :

يرجع فشل بعض المشروعات الى ما واجهته من مشاكل من اهمها اختلال الهياكل التمويلية التى تم على اساسها تنفيذ بعض المشروعات ، وانخفاض جودة الانتاج وحجمه لأسباب متعددة قد ترجع لعدم توافر التفاصيل الفنية عن المعدات والآلات واساليب تشغيلها بكفاية او الى عدم استخدام المواد الخام المطابقة للمواصفات ، او الى نقص العمالة الفنية المدربة ، او الى قصور

الدراسات السوقية التي اتخذت أساسا في تقدير حجم الإنتاج ، هذا بالإضافة الى المشاكل الناجمة عن عدم القدرة على تسويق المنتجات في الداخل او الخارج لأسباب مختلفة . ولقد كان للمشاكل السابقة الى جانب الارتفاع في سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى اثر واضح على زيادة التكلفة الاستثمارية .

ولقد وضح ايضا من بحث مشاكل المشروعات المتعثرة كيف ان الأرضية القانونية لاتسعف احيانا في حماية اموال البنوك ، بل تؤدي طول الاجراءات وتعقدها الى الاضرار ايضا بالعملاء المدينين .

ويشكل استمرار مشكلة المشروعات المتعثرة بالأبعاد الحالية عقبة اساسية امام تحقيق البنوك للأهداف المنشودة لأنها تجمد جانبا هاما من مواردها المالية وبالتالي تعوق حركة انسياب الاموال الى المشروعات الجديدة ، فضلا عن الضغط الذى تشكله على البنوك لتكوين مخصصات كبيرة . ومن ثم فان مختلف الجهود يجب ان توجه في المرحلة القادمة لعلاج هذه المشكلة بمختلف الوسائل سواء عن طريق تحويل جانب من القروض إلى مساهمة رأسمالية أو باعادة جدولتها أو بالتنازل عن جانب منها أو من الفائدة

المترتبة الى غير ذلك من وسائل التعايش والتأهيل . ويجب ان يسود التعاون بين اطراف المشكلة (البنك والعمل) للاتفاق على الصيغ وال حلول المناسبة في هذا السبيل ، وان يكون هناك تفهم من مختلف الجهات الرقابية المعنية لما تقوم به البنوك في هذا الشأن ، والا تسود النظرة التشاؤمية لتضغط على البنوك لتكوين مخصصات فور ظهور بادرة التأخير في السداد ، وذلك دون الاخلال بمبادئ السلامة . ومما يساعد على الخروج من المشكلة قيام البنك المركزى واتحاد البنوك بوضع التنظيمات اللازمة في هذا الشأن على ان يساندها اذا ما تبين الحاجة الى ذلك تشريع قانونى يساعد على الخروج من حرج هذه الازمة ويختصر الوقت والجهد ويكونه بالتالى حاسما في مواجهة البنك والعمل الذى قد يتعاسف في استكمال اجراءات التسوية المعقودة احيانا . ويجب ان نعترف ايضا بان المصلحة قد تقتضى تصفية بعض المشروعات التى زادت تكاليفها الاستثمارية وبالتالي ديونها الى حد غير مقبول ، وبالتالي تتوالى خسائرها باستمرار . وهذه النوعية من المشروعات لاعلاج لها الا بالتصفية والبيع لطرف جديد ، وبذلك يتاح لها الدخول في الإنتاج مرة أخرى بتكلفة مناسبة وبهيكل تمويلى متوازن يحقق لها النجاح .

ولعله يسهم في تيسير سداد المديونيات بالعملة الأجنبية ما اتجهت اليه الحكومة من السماح باستخدام جانب من حصيلة السوق الحرة في هذا الغرض .

وتؤكد الدروس المستفادة من تجربة المشروعات المتعثرة على اهمية تعميق الدراسات الائتمانية وتنويع وتجزئة المخاطر مع العناية بأساليب المتابعة الفنية والمالية للمشروعات الممولة .

تنمية الموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل :

يتطلب الدور التنموي الطموح المستهدف للبنوك بوجه عام ولبنوك الاستثمار بوجه خاص في تمويل الخطة في ظل ماتعانيه من تجميد لجانب هام من القروض والمساهمات في عدد من المشروعات المتعثرة العمل على زيادة رؤوس أموالها وتنشيط وإيجاد الأوعية الادخارية وربطها بأوجه الاستثمار المختلفة قدر الامكان .

وفي مجال تعبئة المدخرات تجدر الاشارة الى النقاط التالية :

اهمية جذب مدخرات المغتربين والمصريين العاملين في الخارج الى البلاد ، وذلك بان يراعى ربط توجيه هذا الادخار بمشروع ما يمكن تحقيقه عند العودة الى الوطن .

□ ابقاء مدخرات الطبقة اغنية داخل البلاد . ويلاحظ ان هذه المدخرات غالبا ما تكون قريبة من شبكات توظيف الاموال الدولية ، ومن ثم يجب ان نقدم لهذه المدخرات فرصا قومية يمكنها منافسة توظيفها في الخارج .

□ توفير الادارة السليمة للمؤسسات المصرفية لاكتساب ثقة المتعاملين وكفالة الامن وسرية المعاملات .

ولاشك ان تشجيع انشاء صنایق الادخار والاستثمار التي تجتذب كبار وصغار المدخرين على السواء واقرار الحوافز التشجيعية المناسبة وتنشيط سوق الاوراق المالية تشكل في مجموعها عوامل جذب للمدخرات وتوفر السبيل الى تعبئتها الى الاستثمار .

الترويج

لفرص الاستثمار

ان النشاط الترويجي هو التحدى الحقيقي الذي سوف تقابله البنوك في السنوات المقبلة والتعرف على المشروعات هو الخطوة الاولى نحو الترويج لها

ويتعين ان توفر له الامكانيات المناسبة اخذاً في الاعتبار لن جهود البنوك في الترويج تمتد الى المستثمرين المحليين والعرب والأجانب ويرتفع نجاح الجهود الترويجية ايضاً بتوفير المساعات الفنية والإدارية للمنظمين بطريق مباشر او عن طريق الخبراء القادرين على تقديمها . لقد أصبح من الضروري ان تمارس البنوك في مصر في المرحلة القادمة دور المنظم ، كما ان عليها ايضاً ان تقدم الدعم اللازم للمنظمين الذين لايتوافر لديهم القدرة على استخدام ادوات الادارة الحديثة ، والتعاون معهم في حل مشاكلهم سواء كانت داخلية او متصلة بالاوضاع والنظم القانونية والاقتصادية السائدة في الدولة .

ومن الاهمية بمكان وضع استراتيجية واضحة لترويج الاستثمار تسهم فيها البنوك بدور ايجابي وفعال تقوم على تحليل نواحي القوة والضعف وخصائص المستثمر المحتمل . ومن نواحي القوة في مصر حجم السوق والموقع الجغرافي المتميز وتوفر العمالة والاستقرار السيلسي وحوافز الاستثمار ، ومن نواحي الضعف هيكل البنية الأساسية وهي تتحسن يوماً بعد يوم ، وعدم استقرار التشريعات الجمركية والضريبية ونظم الاستيراد . ومن ناحية اخرى يجب التعرف على خصائص المستثمر المحتمل من حيث نوع نشاطه وحجم اعماله وموقعه الجغرافي في دول العالم ، بما يسمح بالاتصال به .

ويقود هذا الى تحديد المشروعات المطلوب الترويج لها لتقديم للمستثمر الذي يسعى الى توظيف امواله ، على ان يراعى ان تكون تكلفة الاستثمار في مصر بالنسبة للمستثمر مقبولة . فالدول تتنافس في هذا المجال لجذب المزيد من الاستثمارات .

وبالنظر الى ان الترويج للمشروعات على درجة كبيرة من الاهمية لضمان تحقيق الاهداف الاستثمارية الموضوعة للقطاع الخاص فان الأمر يتطلب وضع استراتيجية للترويج يمكن ان تقوم على المقومات الآتية :

(١) تحديد المشروعات التي تتمشى واطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة والتي يتوقع ان تلقى قبولا من المستثمر الخاص سواء كن مصرياً او عربياً اجنبياً والتي يتوافر لها الطلب المناسب . وللوصول الى هذه القائمة يتطلب الأمر دراسة اوضاع القطاعات الاقتصادية وتقدير حجم السوق للسلع والمنتجات المختلفة بهدف التوسع في احلال منتجات محلية محل المنتجات المستوردة وانشاء صناعات تصديرية من خلال دراسة شاملة للمواد الخام المتاحة وامكان تصديرها كاملة للصنع او نصف مصنوعة في ضوء مقتضات به من خبرة وميزة نسبية في انتاج بعض السلع .

(٢) اعطاء اولوية في التنفيذ للمشروعات التي يمكن اقلتها في وقت قصير وتحقق عائدا سريعا فالتبكير في الوصول بها الى حيز التنفيذ يؤدي الى استمرارية الجهود حول دعم الثقة في مناخ الاستثمار ودعم الجهود لبقلي قائمة المشروعات .

(٣) معلومة المستثمرين على صياغة افكارهم في صورة مشروعات تتوافر فيها الصلاحية للتنفيذ قدرة على تحقيق اكبر ربحية ممكنة ، وتحديد الاساليب الملائمة لتمويلها ومساعدتهم في ايجاد الشركاء والادارة الفنية التي تحقق تنفيذ المشروع ونجاحه .

(٤) الترويج لمشروعات استثمارية تمت دراستها بمعرفة اجهزة اخرى داخل الدولة مثل الهيئة العامة للاستثمار ، هيئة التصنيع ، وزارة الصناعة ، وزارة التخطيط ، وزارة السياحة ، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ، وزارة الاسكان والتعمير ، وزارة التموين ، اتحاد الصناعات ، وغيرها الخ .

(٥) الترويج لمشروعات استثمارية تمت دراستها بمعرفة هيئات التمويل وصناديق التمويل الدولية والاقليمية والبنوك العالمية ومطلوب تنفيذها في مصر .

(٦) التركيز على الحملات الترويجية بين المصريين العاملين بالخارج لتوجيه مدخراتهم الى صندوق الاستثمار التي يمكن ان تكونها البنوك او الى الاكتتاب في مشروعات يسوقها البنك او تنمية الافكار الاستثمارية المفصلة لديهم من خبرة العمل الخارجي ، مع ربط عملية الادخال بالاستثمار قدر المستطاع .

ومن المأمول ان ترتفع قيمة الاستثمارات العربية في مصر في المرحلة المقبلة خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر ومعظم الدول العربية وبعد ان تحسنت البنية الأساسية في مصر خلال السنوات الأخيرة فضلا عما تتمتع به من أمن واستقرار من شأنه ان يعمل على جذب المزيد من رؤوس الأموال العربية .

ولاشك ان الاقتصاد المصري لمزالت لديه القدرة على استيعاب الكثير من الاستثمارات في مجالات متعددة مثل لقائمة المشروعات الزراعية استنادا الى ادخال التكنولوجيا المتطورة لاستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة

للزراعة الى جانب تكثيف انتاجية الرقعة الزراعية المالية . وكذلك في مجالات التشييد والاسكان عن طريق اقامة المدن الجديدة وجميعها مشروعات تتطلب تمويلا ضخما . كما ان المجال مازال متسعا في قطاع السياحة لاقامة القرى السياحية والفنادق والاستفادة من المزايا المتاحة في مصر . ويمكن للأموال العربية ان تستفيد من تنوع مجالات الاستثمارات في مصر وتعددها ومن توافر الكفاءات والمهارات البشرية بها ، ومن الامكانات المصرفية المتطورة المتاحة كذلك .

تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها :

وهناك دور هام يجب ان تلعبه البنوك في المرحلة القادمة وخاصة البنوك الصناعية وبنوك التسليف الزراعي والتعاوني وبنوك التنمية الوطنية ويتمثل في مساعدة المبادرات لانشاء وتطوير المشروعات الصغيرة في مجال الزراعة والتصنيع والخدمات المختلفة في المحليات حيث يسهم ذلك في زيادة التوظيف والدخول والحد من الهجرة الى المدن الرئيسية . ويسعى الشباب الطموح الى اقامة المشروعات الصغيرة في مختلف ميادين الزراعة والصناعة والخدمات ويحتاج الى التوجيه والارشاد والتمويل حتى يمكن ان تتبلور افكاره الى مشروعات تخرج الى حيز التنفيذ . كما يجب ان تمتد خدمات البنوك بشكل اكثر فاعلية الى القطاع التعاوني بمنظور متطور يجعل مايبذل من جهود في خدمة الحركة التعاونية اكثر ثمارا ومحققا لنتائج افضل مما هو عليه الآن . ومن ثم يجب ان تعمل البنوك على توفير الاجهزة المتخصصة في تمويل ومعاونة المشروعات الصغيرة ولما ايجاد النظم الميسرة التي تتواءم مع ظروفها وما يتوافر لديها من امكانات وضمانات .

الإدارة المتطورة للبنوك :

ويجب في مجال الحديث عن الاستراتيجيات ان ننتقل الى افاق اوسع

لنرغب مانشاهده من تطورات سريعة في الأسواق المالية والدولية من ابرز سماتها الشمول والانتشار والحرية المحسوبة وتشجيع الاصدارات وتطوير وتنويع الخدمات المالية .

وتأتى القوة الدافعة لهذه التطورات الهائلة من طبيعة رأس المال المتحركة ومن زوال الحدود بين الأسواق الدولية والمحلية بفضل وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة .

وربما يدفعنا ذلك الى التأكيد على عدة امور عند وضع الاستراتيجية المصرفية للسنوات القادمة في مقدمتها :

أولاً : اعتبار التخطيط الاستراتيجي العصب الاساسى الذى يجب ان يسعى الى تقديم الخدمة الكاملة في الوقت والمكان المناسب وبالسعر المناسب .

ثانياً : الاهتمام بتنمية العنصر البشرى في البنوك بما يسمح له بتقديم الخدمات التمويلية والمصرفية بكفاءة متميزة الاداء .

ثالثاً : الأخذ بالتطور التكنولوجى الذى يساعد على اتخاذ القرارات ومتابعة الاداء ويسهم في تيسير المعاملات المصرفية .

ومن هذا المنطلق يجب ان يكون لمديرى البنوك دور فعال وايجابى كخططيين استراتيجيين ، خاصة في ظل المتغيرات الكبيرة على الصعيدين الدولى والمحلى والتي لها عمقها وآثارها ، وأن تكون لهم استيراثية واضحة تسعى الى انتقاء العمليات الأكثر فائدة للبنوك لتبنى عليها مستقبلها وبما يسهم كذلك في خدمة قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر .

الفصل الثامن

بنوك مصر
بالأزهر

هيكل تجهيز المصرف المصري
في ٢٠ = ٦ = ١٩٨٧

عدد الفروع	عدد البنوك	
٣	١	البنك المركزي المصري
—	—	بنوك تجارية
٦٤٤	٤	قطاع عام
٢٠٩	٤٠	اخرى
—	—	بنوك غير تجارية
١٥	٣	عقارية
٣	١	صناعية
٨٦٩	١٨	زراعية
٨١	٣٤	استثمار واعمال
١٨٢٤	١٠١	الاجمالي

* تشمل الفروع وبنوك القرى .
* * منها ٢٢ فرع لبنوك اجنبية .



ميزانية البنك المركزي في ٢٠ يونيو ١٩٨٧

(مليون جنيه)

قسم اصدار النقد		الأصول	
الخصوم	النقد المصدر	ذهب	صكوك الحكومة او مضمونه منها
٩٩٧٦,٠	٥٦٩,٤	٩٤٠٦,٦	
<u>٩٩٧٦,٠</u>	<u>٩٩٧٦,٠</u>		

قسم الحسابات المصرفية :

٥,٠	راس المال		
٣٣٩,٤	الاحتياطيات	١٤٠,٢	اذون حكومات اجنبية
٧٠,٥	المخصصات	٨٠٠٢,٥	اوراق مالية
١٥,١	ودائع حكومية		
٥٦٩٣,٤	ودائع البنوك التجارية	٤٤٠٧,٨	قروض اخرى وحسابات مدينة
٧٩٦٢,٤	ودائع وحسابات دائنة اخرى		
٥٦,٧	حسابات مقامة واتفاقات	٤٢,٧	حسابات مقامة واتفاقات دفع
٣٨٧,٧	ارصدة دائنة اخرى	٩٨٦,٢	ذهب وبنوك عملات اجنبية
		٥٤٥,٥	نقدية بالصندوق الدولي
			اصول ثابتة وارصدة مدينة اخرى
		٤٠٥,٣	
<u>١٤٥٣٠,٢</u>		<u>١٤٥٣٠,٢</u>	



المركز الأجمالي للبنوك التجارية
في ٣٠ = ٦ = ١٩٨٧

(مليون جنيه)

الأصول	نقدية
٧١٥,٠	ارصدة لدى البنوك
١٨٠٣١,٣	اوراق مالية واستثمارات
٤٣٣٢,٧	اوراق تجارية مضمونة وسلفيات
١٩٦٥٥,٧	اصول اخرى
٣١٧٤,٢	
٤٥٩٠٨,٩	
=====	

الخصوم	رأس المال المدفوع
٥٣٤,٩	الاحتياطيات
٧٢٨,٣	المخصصات
٢٠٠٦,٨	التزامات قبل البنوك
٦٧٨١,٤	الودائع
٣٠٨١٢,٩	القروض من هيئات دولية
٢٠٣,٢	خصوم اخرى
٤٨٤١,٤	
٤٥٩٠٨,٩	
=====	



المركز المالي الأجمالي للبنوك المتقاربة
في ٢٠٠٦-١٩٨٧

الاصول	(مليون جنيه)
نقدية وارصدة لدى البنوك	٧٢ , ٦
اوراق مالية واستثمارات	٨ , ٥
قروض وسلفيات	٢١٢٧ , ٨
اصول اخرى	٢٤١ , ٢
	<hr/>
	٢٤٥٠ , ١
	<hr/>

الخصوم	
رأس المال	٥٩ , ٠
احتياطيات	٤٠ , ٨
مخصصات	٧٥ , ٠
سندات	٢ , ٨
قروض من البنك المركزي	١٩٥٧ , ٧
قروض اخرى	١٢٣ , ٣
الودائع	٦٨ , ٠
خصوم اخرى	١٢٣ , ٥
	<hr/>
	٢٤٥٠ , ١

* يشمل المركز المالي لبنك التعمير والاستكان .



المركز المالي لبنك العممية الصناعية

لس. ٢٠ - ٦ - ١٩٨٧

(مليون جنيه)

الاصول

نقدية وارصدة لدى البنوك
اوراق مالية واستثمارات
القروض والسلفيات
اصول اخرى

٢٨ , ٣

١٠ , ٨

٦٦٧ , ٢

٣٨ , ٦

٧٤٤ , ٩

اجمالى

الخصوم

راس المال المدفوع
احتياطيات
مخصصات

٣٤,٠

٤,١

٦٧,٠

٢٨,٣

١٨٥,٣

٢٦٧,١

٤٩,٤

١٠٩,٧

٧٤٤,٩

مبالغ مقرضة من البنك المركزى
مبالغ مقرضة من بنوك اخرى
مبالغ مقرضة من هيئات دولية
الودائع
خصوم اخرى



**المركز المالي الأجمالي
البنك العربي للتنمية والائتمان الزراعي
وبنوكه بالمحافظات
في ٢٠-٦-١٩٨٧**

(مليون جنيه)

الاصول

١,٨	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٨١,٨	اوراق مالية واستثمارات
٦٩٨٢,٩	قروض وسلفيات
٣٨٧,١	بضائع
٢٧٢٦,٧	أصول أخرى

الخصوم

١٠٤ , ٠	رأس المال
٤٨ , ٢	احتياطيات
٨٦ , ٧	مخصصات
٣٧ , ١	قروض من البنك المركزي
١٢٨٦ , ٩٠	قروض من بنوك أخرى
١١٢,٥٠	حسابات الحكومة
٧٨٣,٤	حسابات الجمعيات التعاونية
٢٦٧,٩	خصوم أخرى
٢٧٢٦,٧	



المركز المالي لاجمالي لبنوك الاستثمار والاموال

في ٢٠-٦ = ١٩٨٧

(مليون جنيه)

الاصول

٦٥,٨	تقديية
٤٤٣٨,٧	ارصدرة لدى البنوك
٤٠٠,٥	اوراق مالية واستثمارات
٥١٣٨,٠	اوراق تجارية مخصومة وسلفيات
١٠٨٤,٥	اصول اخرى
١١١٢٧,٥	

الخصوم

٨٨٣ , ٦	راس المال
٧٨ , ٤	الاحتياطيات
٦٥١ , ٥	المخصصات
٤٤٥٥ , ٣	التزامات قبل البنوك
٣٨٩٣,٤	ودائع
١٤ , ٥	مبالغ مقرضة
١١٥٠ , ٨	خصوم اخرى
١١١٢٧,٥	



الفصل التاسع

البنوك العاملة
في مصر

البنك المركزي المصري

□ المركز الرئيسي وفرع القاهرة : ٣١ شارع قصر النيل : - القاهرة
تليفون : ٧٥١٧٣٨ - ٧٥١٦٨٨ - ٧٥١٦٠١ - ٧٥١٥٥٩

مجلس الإدارة

الدكتور صلاح حامد
محافظ البنك المركزي ورئيس مجلس الإدارة
السيد محمد علي البربري
نائب المحافظ ونائب رئيس مجلس الإدارة

□ فرع الاسكندرية : ٣ شارع طوسون - الاسكندرية
ت : ٤٨٣٤٠٧٠ - ٤٨٢٤٠٨٣
فرع بورسعيد : شارع الجمهورية - بورسعيد
ت : ٢١٦٦٢٣ - ٢٣٩٠٦

بنوك القطاع العام التجارية

بنك مصر

□ المركز الرئيسي وفرع القاهرة :
١٥١ شارع محمد فريد - القاهرة
ت : ٩١٢٧١١ - ٩١٢١٠٣ - ٩١٢١٥٠
٣٩١٥٣٧٣
رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمود محمد محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد علي حافظ

البنك الأهلي المصري

□ المركز الرئيسي فرع القاهرة :
٢٤ شارع شريف - القاهرة
ت : ٧٤٤١٤٣ - ٧٤٤١٧٥ - ٧٤٤٢١٧
رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمد نذير إبراهيم
نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد محمود عبد العزيز

بنك القاهرة

□ المركزى الرئيسى : ٣٠ شارع رشدى
عليين - القاهرة
ت : ٣٩٠٦١٠ - ٣٩٠٢٣٠٨
رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمود حسن عبد الله
نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد محمود محمد يوسف

بنك الاسكندرية

□ المركز الرئيسى فرع القاهرة :
٤٩ شارع قصر النيل القاهرة
ت : ٣٩١٣٨٢٢ - ٣٩١٦٨٢٢
٣٩٠٤٨١ - ٣٩١٦٥٧٥
رئيس مجلس الإدارة :
السيد عبد الغنى حامد جامع
نائب رئيس مجلس الإدارة :
السيد سيد الحبشى

بنوك القطاع العلم المتخصصة

البنك القمارى المهرى :

□ المركز الرئيسى : ١١ شارع المشهدى -
القاهرة
ت : ٣٩٠٦٢٧٩ - ٣٩١١٦٤١
رئيس مجلس الإدارة :
السيد عادل عبد الباقى

بنك التنمية الصناعية

□ المركز الرئيسى : ١١٠ شارع الجلاء -
القاهرة
ت : ٧٧٩٠٨٧ - ٧٧٦٨٠٣ - ٧٧٩١٨٨
٧٧٩٢٤٧
رئيس مجلس الإدارة :
الدكتور كمال زكى ابو العبد

البنك الرئيسى للتنمية والاقتصاد الزراعى

□ المركز الرئيسى : ١١٠ شارع القصر
العينى - القاهرة
ت : ٣٥٥٩٤٢٧
رئيس مجلس الإدارة :
السيد عادل حسن عزى
نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد نجيب محمد عطية

البنك القمارى العربى

□ المركز الرئيسى : ٣٣ شارع عبد
الخالق ثروت
- القاهرة ت : ٣٩٢٨٥٠٦ - ٣٩٣٩٩٣٧
رئيس مجلس الإدارة :
السيد حسونة حسن حسيب
نائب رئيس مجلس الإدارة :
السيد عمر لطفي عبد الفتاح

بنوك تجارية أخرى

جاردين سيتي - القاهرة
ت : ٣٥٤٨٣٢٥ - ٣٥٤٨٣٢٣
٣٥٤٨٣٢٤

رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمد الصباغ

بنك مصر أمريكا الدولي

□ المركز الرئيسي : ٥ ميدان السراي
الكبرى - جاردن سيتي
ت : ٣٥٥٤٣٦٣ - ٣٥٥٤٣٥٩

رئيس مجلس الإدارة :
الدكتور محمد إبراهيم دكروري

بنك النيل

□ المركز الرئيسي : ٣٥ شارع رمسيس -
القاهرة
ت : ٧٤١٤١٧ - ٧٥٣٩٤٧ - ٧٥١١٠٥

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
السيد عيسى اسماعيل العيوطي

بنك قناة السويس

□ المركز الرئيسي ٤٣ شارع الثورة
السلطان حسين سابقا الاسماعيليه
فرع القاهرة : ١١ شارع صبرى ابو
علم - القاهرة

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب :
السيد أحمد فؤاد محمود عمر

بنك الإسكندرية الكويت

الدولى

□ المركز الرئيسي : ١٠ شارع طلعت
حرب - القاهرة
ت : ٧٧٩٧٦٦ - ٧٦٤٦٤٤

رئيس مجلس الإدارة :
السيد السيد فؤاد الحبشى

البنك التجارى الدولى

مصر

□ المركز الرئيسي : ٢١ . ٢٣ شارع
الجيزة - الجيزة
ت : ٧٢٦٦١٥ - ٧٢٦٦٣٢
رئيس مجلس الإدارة :
السيد أحمد اسماعيل احمد
اسماعيل

بنك مصر الدولى

□ المركز الرئيسي : ١٤ شارع الالفى -
القاهرة
ت : ٩٣٢٧٤٧ - ٩٢٢٦٧٦ - ٩٠٤٩٢٧

البنك المصرى الأمريكى

□ المركز الرئيسي : ٤ شارع حسن
صبرى - الزمالك - القاهرة
ت : ٣٤١٦١٥٠ - ٣٤١٦١٥٧

رئيس مجلس الإدارة :
السيد السيد فؤاد الحبشى

بنك مصر رومانيا

□ المركز الرئيسي : ١٥ شارع ابو
الغدا - الزمالك - القاهرة
ت : ٣٤١٨٠٤٥ - ٣٤١٩٢٧٥

رئيس مجلس الإدارة :
السيد حسن مامون نور

بنك القاهرة وباريس

□ المركز الرئيسى : ٣ شارع امريكا
اللاتينية

بنك القاهرة للخرج الأقصى

□ المركز الرئيسى : ١٠٤ شارع النيل -
العجوزة
ت : ٧١٣٥٥٤ - ٧١٣٠٦٤ - ٧١٠٢٨٠
رئيس مجلس الإدارة :
الدكتور أحمد أبو اسماعيل

بنك الفتا الدولى

□ المركز الرئيسى : مبنى الاتحاد
الاشتراكى
١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة
ت : ٧٥٣٤٨٤ - ٧٥٣٤٩٢
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
السيد محمود صدقي مراد

بنك المهندسين

□ المركز الرئيسى : ٣٠ شارع رمسيس -
القاهرة
ت : ٧٥١٧٠٨ - ٧٥١٩٧٣ - ٧٤٨٦٥٩
رئيس مجلس الإدارة :
المهندس أحمد على كمال

بنك الأهرام

□ المركز الرئيسى : ١٢ شارع اتحاد
المسلمين العرب
جاردين سيتى - القاهرة ت :
٣٥٤٤٥٢٢ - ٣٥٤٧١١٢
رئيس مجلس الإدارة :
الدكتور طاهر امين

البنك الوطنى المصرى

□ المركز الرئيسى : ١١١٣ كورنيش
النيل
مبنى الاتحاد الاشتراكي القاهرة
ت : ٧٦٠٠٧٠ - ٧٦٤٩٤٢ - ٧٥٣٤٧٩

رئيس مجلس الإدارة :
السيد فتح الله رفعت محمد
نائب رئيس مجلس الإدارة :
السيد أحمد فتحى حسين
عضو مجلس الإدارة المنتدب :
السيد توفيق جميل ياسين
المدير العام :
السيد كمال محمود نوار
تلكس : ٢١١٦٨ - ٩٣٢٦٨

بنك التجارة والتنمية التجارىون

□ المركز الرئيسى : ١٣ ميدان ٢٦
يوليه - المهندسين - الجيزة
ت : ٣٤٧٥٥٨٤ - ٣٤٧٢٠٦٣ - ٣٤٧٢٠٥٦
رئيس مجلس الإدارة :
الدكتور عبد العزيز محمد
حجازى

بنك هونغ كونغ المصرى

□ المركز الرئيسى : ٣ شارع ابو الفدا -
الزمالك - القاهرة
ت : ٣٤٠٩١٨٦ - ٣٤٠٩٢٨٦
رئيس مجلس الإدارة :
الدكتور حامد السليح

بنك الاعتماد والتجارة مصر

□ المركز الرئيسى : ١٠٦ شارع قصر
العينى - القاهرة
ت : ٣٥٥٧٣٢١ - ٣٥٥٧٣٢٩ - ٣٥٥٧٣٢٧
رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمد عبد الله مرزبان

بنك العمال المصري

□ المركز الرئيسي
٩٠ شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٧٦٠١٠٩ - ٧٦٠٤٨١ - ٧٧٨٣٦٨
قائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
السيد مختار عبد الحميد

رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمد زكي العرابي
نائب رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب :
السيد محمد ابراهيم فريد

بنك مصر إيران للتنمية

□ العنوان : ٢١ شارع الجزيرة -
الجزيرة

ت : ٧٢٧٣١١
رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب
السيد فتحي محمد ابراهيم

بنك القاهرة باركليز الدولي

□ العنوان : ١٢ ميدان الشيخ يوسف
- جاردن سيتي
ت : ٣٥٤٩٤١٥ - ٣٥٤٩٤٢٢

رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمود عبد الله

الشركة المصرفية المصرية الدولية

□ العنوان : ٥٦ ش جامعة الدول
العربية
- المهندسين - الجزيرة
ت : ٣٤٩٩٤٦٠ - ٣٤٩٩٤٦١ - ٣٩٩٤٦٣

رئيس مجلس الإدارة :
السيد الدكتور حسن عيسى زكي

بنك الائتمان الدولي | مصر |

□ العنوان : ٢ ش طلعت حرب - القاهرة
ت : ٧٥٩٧٣٨ , ٧٥٩٩٤٢ , ٧٥٧٤٤١
رئيس مجلس الإدارة :
السيد عبد الفتى جامع

بنك الاسكندرية التجاري

والبحري

□ المركز الرئيسي :
٨٥ طريق الحرية - الاسكندرية
ت : ٤٩٢١٥٥٦ - ٤٩٢١٢٣٧ - ٤٩٢٩٢٠٣

رئيس مجلس مجلس الإدارة
السيد عادل غالب محمود

بنك مصر اكستريور

□ المركز الرئيسي - مبنى كايرو بلازا
- كورنيش النيل - بولاق - القاهرة
ت : ٧٧٨٥٥٢ - ٧٧٨٧٠١
رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمد نبيل ابراهيم

البنك المصري الخليجي

□ المركز الرئيسي : ٢٨ ، ١
شارع احمد نسيم الجزيرة
ت : ٧٣٦١٧٩ - ٧٣٦١٨١
رئيس مجلس الإدارة :
السيد كمال حسن علي

البنك الوطني للتنمية

□ شارع البورصة الجديدة - القاهرة
ت : ٧٦٣٢٤٥ - ٧٦٣٥٢٨ - ٧٥٦١٩١

البنك الأهلي سويسيه جنرال

□ العنوان : ١٠ شارع طلعت حرب -
القاهرة
ت : ٧٧٠٢٩١ - ٧٤٧٣٩٦ - ٧٤٧٤٩٨
رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمود عبد العزيز محمد

بنك التعمير والاسكان

□ العنوان : ٢٦٠ شارع البطل احمد عبد
العزيز - المهندسين
ت : ٧١٧١٧٠ - ٧٠٣٦٩٥ - ٧١٣٧١٢
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
السيد محمد نبيه المنشاوي

المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية

□ العنوان : ٤ شارع عدى - ميدان
المساحة - الدقى - الجيزة
ت : ٣٤٨٩٩٧٣ - ٣٤٨٩٩٧٤ - ٣٤٨٩٩٧٠
رئيس مجلس الإدارة :
المهندس حسن ناجى

بنك مصر العربى الافريقى

□ العنوان : ٥ ميدان السراى الكبرى -
جارين سيتى - القاهرة
ت : ٣٥٥٠٩٤٨ - ٣٥٥١٥١٣
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب :
السيد على جمال الدين دبوس

اميركان اكسپريس انترناشيونال بانكينج كورپوريشن

□ العنوان : ٤١٠ شارع ابن زكى -
الزمالك
ت : ٣٤١٠٢٣٦ - ٣٤٠٤٢٥٣
رئيس مجلس الإدارة :
السيد أحمد حمدى

بنك ابو قبيس الوطنى

□ العنوان : ٢١ شارع الجيزة - مبنى
برج النيل الادارى - الجيزة
ت : ٧٣٥٦٣٢ - ٧٢٤٦٤٠ - ٧٢٢٩٨٩
المدير :
السيد عبد العزيز الاعصرى

سيتى بنك

□ العنوان : ٤ شارع احمد باشا -
جارين سيتى
ت : ٣٥٤٧٢٤٦ - ٣٥٥١٨٧٧ - ٣٥٤٩٥٢٣
نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / دافيد هنتر سميث

بنك اوف امريكا

□ العنوان : ١٠٦ شارع النصر
المينى - القاهرة
ت : ٣٥٤٧٥٠٨ - ٣٥٤٧٥٠٩
المدير :
عمر ابو الفتوح صقر

بنك صادرات ايران

□ العنوان : ٢٨ شارع شريف -
القاهرة
ت : ٧٧٠١٤٧
المدير :
السيد محمد ج طاهماسب

بنك كورشيلى ايتكيلانا

□ العنوان : ٢ شارع وادى النيل - ميدان جامعة الدول العربية - المهندسين
ت : ٣٤٦١٨٢٣ - ٣٤٦١٨٣٦
٣٤٦١٨٦٤
المدير :
السيد الكسندرو ليو

البنك العربى المحدود

□ العنوان : ٢٨ شارع طلعت حرب القاهرة :
ت : ٧٤٦٣٩٩ - ٧٤٦٠٢٦ - ٧٤٦٢١٨
رئيس مجلس الإدارة
السيد /
عبد المجيد عبد الحميد شومان

بنك على ايران

□ العنوان : ٦ شارع الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة

لويدز بنك انترناشيونال ليمييتد

□ العنوان : ٤٤ شارع محمد مظهر - الزمالك - القاهرة
ت : ٣٤٠٦٤٣٧ - ٣٤١٨٣٦٦
٣٤٠٦٥٠٨
المدير :
السيد ر . ث . سيمر

دى بنك اوف دولنا اسكوتشيا

□ العنوان : ٣ شارع احمد نسيم - الجزيرة
ت : ٧٢٦١٤٦ - ٧٢٦٠٥٥ - ٧٢٦٣٦٨
المدير :
بريان كنجهم

بنك عمان المحدود

□ العنوان : ٢١ ، ٢٣ ش الجزيرة - برج النيل الإدارى - الجزيرة
ت : ٧٣٠٧٢٣ - ٧٣٥٢٧٠ - ٧٣٥١٩٤
المدير :
السيد عزيز محمود ابراهيم

البنك الافلى الباكستانى

□ العنوان : ٦٤ ش جامعة الدول العربية
ت : ٣٤٩٨٩٥٥ - ٣٤٩٨٩٥٩
٣٤٩٨٣٠٧
المدير : السيد /
سيد محمد احمد

البنك الاطلى اليونانى

□ العنوان : ٢ شارع - العزيز عثمان - الزمالك
ت : ٣٤٠٦٦١٠ - ٣٤١١٧٧٢
المدير :
السيد جورج كراكوستاس

جمال ترست بنك

□ العنوان : ٤ شارع احمد بلشا - جاردن سيتي
ت : ٣٥٤٥٥٨٥ - ٣٥٥٧٣٦٥
٣٥٤٨٢٦٠
رئيس مجلس الإدارة
السيد على عبد الله الجمال

كريدى مويس

□ العنوان : ٦ شارع عقبة - النقى الجزيرة
ت : ٤٨٤٣٣٣ - ٤٨٤٧٧٧
رئيس مجلس الإدارة
مجدى نجيب حنا

كريدى ليونيه

□ العنوان : ٣ شارع ابو الفدا -
الزمالك

ت : ٣٤٠٣٧٩٦ - ٣٤٠٣٨١٤ - ٣٤٠٣٦١

المدير :

جان لويس لاجانس

البنك الوطنى للمبانى المحدود

□ العنوان : ٢٦ شارع قصر النيل -
القاهرة

ت : ٧٦١٢١٨ - ٧٤٤٤٧٧ - ٧٥١٧٩٣

رئيس مجلس الإدارة :

السيد :

اقبال حسين زوييرى

بنك الشرق الأوسط المحدود

□ العنوان : ٣٠ شارع عبد الخالق
ثروت - القاهرة

ت : ٧٦٩٣٠٢ - ٧٦٩١٨٢ - ٧٦٩٠٩٥

Mebnk ٢٠٦٢٩

رئيس مجلس الإدارة :

السيد :

محمد صدقى عزيز صدقى

بنك بارى با

□ العنوان : ٥ شارع البرجس -
جاردن سيتي - القاهرة

ت : ٣٥٤٧٣٧٣ - ٣٥٤٠٣٩١ - ٢٠٧٤٧

رئيس مجلس الإدارة :

السيد :

انطون اسكندر ميخائيل

البنك الأهلى السودانى

□ العنوان : ١ مريهله - قصر النيل -
القاهرة

ت : ٧٧٧٢٠٨ - ٧٧٦٧٧١ - ٤٧١٦٩١ - ٧٥٦٣٤١

Telex 21951 N B S

رئيس مجلس الإدارة :

السيد ابو الحسن فرج اسماعيل

مصرف الترافدين

□ العنوان : ١١٤ شارع التحرير -
الدقى

ت : ٧٠٦٣٦٥ - ٧٠٦٤٣٤

رئيس مجلس الإدارة

السيد زكى كاظم جواد

مانيونفاكتشرز هانوفر

ترست كومباني

□ العنوان : ٣ شارع احمد نسيم -
الجيزة

ت : ٧٢٦٨١٢ - ٧٢٦٧٠٣ - ٧٢٦٦٤٤

رئيس مجلس الإدارة

محمد جمال الفرنسولى

المصرف العربى الدولى

□ المركز الرئيسى : ٣٥ شارع عبد
الخالق ثروت - القاهرة

ت : ٩١٦٣٩١ - ٩١٦٢٠ - ٩١٦٤٩٢ - ٩١٦٧٢٦

Telex 301 & 316 & 317
anpex un

رئيس مجلس الإدارة :

الدكتور مصطفى خليل

نائب رئيس مجلس الإدارة

على محمد نجم

بنك العربي الافريقى

□ المركزى الرئيسى : ميدان السراى
الكبرى - جاردن سيتى - القاهرة
ت : ٣٥٤٥٠٩٦ - ٣٥٤٥٠٩٥
٣٥٤٥٠٩٤

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
السيد :

على عبد الرحمن الرشيد البدر
نائب رئيس مجلس الادارة
محمد عبد المنعم رشدى

بنك الاستثمار العربى

□ المركز الرئيسى : ١١١٣ - كورنيش
النيل - القاهرة
ت : ٧٥٣٣٠١ - ٧٥٣٣٠٢ - ٧٥٣٣٨٠
رئيس مجلس الادارة :
الدكتور فؤاد هاشم عوض

بنك فيصل الاسلامى

□ المركز الرئيسى : ١١١٣ كورنيش
النيل - القاهرة
ت : ٧٥٣١٠٩ - ٧٥٣١٦٥ - ٧٤٢١١٣
رئيس مجلس الادارة
صالح السمو الملكى الامير
محمد الفيصل آل سعود
المحافظ الدكتور محمود محمد
الحلو

بنك ناصر الاجتماعى

□ المركز الرئيسى : ٣٥ شارع قصر
النيل - القاهرة
ت : ٧٤٤٣٧٧ - ٧٤٤٥٣٦ - ٧٤٤٦٢٥
رئيس مجلس الادارة :
السيد ناصف عبد المقصود
طلحون

البنك المصرى لتنمية الصادرات

□ العنوان : عمارة المخرجين - ١٠
شارع طلعت حرب - القاهرة
ت : ٧٦٩٩٦٤ - ٧٧٧٠٠٣ - ٧٦٨١٩٠
رئيس مجلس الادارة :
السيد الدكتور حازم البيلوى

□ □ □ □

اتحاد بنوك مصر

الجمعية المركزية للبنوك العاملة في مصر

□ شارع البطل احمد عبد العزيز

ت ٧١٠١٤٩ - ٧١٠٣٤٤

رئيس مجلس الإدارة :
السيد محمد نبيل إبراهيم
رئيس مجلس إدارة البنك الاهل
المصري

■ نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد عبد الغنى حامد جامع
رئيس مجلس إدارة بنك الاسكندرية

اعضاء مجلس الإدارة

السيد محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الاهل سويسيتيه جنرال السيد عمر طلحة صقر بنك أوف امريكا	السيد محمود محمد محمود رئيس مجلس إدارة بنك مصر السيد محمود عبد الله رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة السيد محمد حسيب محمود مدير عام البنك الوطني للتنمية
---	--

■ المدير العام
السيد محمد عثمان طه
مجدى حسن بكر

المراجع

المراجع العربية

- دكتور ابراهيم مختار: بنوك الاستثمار، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٨٧
- دكتور ابراهيم مختار: التمويل المصري منهاج لاتخاذ القرارات، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٨٨
- دكتور ابراهيم مختار: موسوعة اجهزة الوساطة المالية في الدول العربية - اتحاد المصارف العربية - القسم الخاص بجمهورية مصر العربية.
- دكتور جمال الدين سعيد: البنك المركزي والرقابة على البنوك والائتمان - ١٩٥٨.
- دكتور علي الجريفي: تطور النظام المصرفي في مصر، ١٩٦٠
- دكتور علي عبدالرسول: البنوك التجارية في مصر الطبعة الاولى - ١٩٦١
- دكتور فاؤد مرسى: النقود والبنوك، الطبعة الاولى - ١٩٥٨
- دكتور محمد زكى شافعى: مقدمة في النقود والبنوك - ١٩٧٣
- محمد نبيل ابراهيم: النواحي العملية لسياسات البنوك التجارية ١٩٦٩
- التقرير السنوى للبنك المركزى (سنوات متعددة)
- التطورات المصرفية والائتمانية (سنوات متعددة)
- محاضرات معهد الدراسات المصرفية بالبنك المركزى (سنوات متعددة)

الفهرس

٧

٩

البنوك من التبعية الأجنبية إلى التمسير نشأة
البنوك في إطار الملكية والإدارة الأجنبية - بنك المصريين
بقيادة طهت حرب - أبعاد تجربة بنك مصر - تقويم سياسة
بنك مصر في الاستثمار - البنك المركزي في ظل القانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٥١ - تمسير البنوك عام ١٩٥٧ - البنك
المركزي في ظل القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ - تقويم أداء
البنوك في تلك المرحلة .

٢٥

البنوك في ظل التأميم والتحول الاشتراكي تأميم البنك
الأهلي وبنك مصر - تأميم البنوك وإنشاء المؤسسة العامة
للبنوك - إنشعاقات البنوك - التخصص القطاعي للبنوك
التجارية - نظام المتابعة المصرفية - التخصص الوظيفي
للبنوك التجارية - البنوك التجارية والقطاع العام - ظهور
البنوك الإسلامية وعمليات التمويل والمشاركة تقويم أداء
البنوك خلال هذه المرحلة .

٣٧

البنوك والانفتاح الاقتصادي الانفتاح الاقتصادي
ولوضاع الجهاز المصرفي - البنوك الأجنبية ونطاق نشاطها
في مصر - تطوير بنوك القطاع العام - القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨٤ - تقويم أداء البنوك في هذه المرحلة .

٥٥

الرقابة على البنوك والائتمان الأحكام العامة للرقابة
على البنوك - الرقابة على تأسيس البنوك وانتمائها

مقدمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

وتصنيفاتها - الرقابة من خلال البيانات الدورية - التفتيش على البنوك - مراقب حسابات البنك والزاماته - الرقابة على أسعار الخدمات المصرفية - اساليب الرقابة على البنوك التجارية - اساليب الرقابة على البنوك غير التجارية - اساليب الرقابة على الائتمان .

٨٣

البنوك وسوق النقد الأجنبي القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - تعدد أسعار الصرف - السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي - المعاملة الصعبة لمخزونات المصريين بالخارج - توسيع نطاق معاملات السوق المصرفية .

٩٥

البنوك وعملية التنمية محددات الوظيفة التنموية للبنوك -فاعلية دور البنوك في التنمية - العلاقة بين وظائف البنوك ومتغيرات التنمية - أداء البنوك في ضوء متغيرات التنمية - دور البنوك في خطة التنمية - مؤشرات البنوك خلال الخطة - دعم دور البنوك في الخطة الحالية .

١١٩

نحو استراتيجية مصرفية فعالة الاستراتيجية المصرفية على المستوى القومي - الأبعاد الاساسية للسياسة الائتمانية - دور البنك المركزى في توجيه نشاطات البنوك - الاستراتيجية على مستوى البنك - معالجة اوضاع المشروعات المتعثرة - تنمية الموارد المالية متوسطة وطويلة الاجل لدى بنوك الاستثمار - الترويج لفرض الاستثمار - تمويل المشروعات الصاعدة وتطويرها - الادارة المتطورة للبنوك .

١٣٧

بنوك مصر بالارقام

١٤٥

البنوك العاملة في مصر

١٥٧

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

المراجع



بَنْكُ الْإِسْتِمَارِ الْعَرَبِيِّ

• ويقدم لمعامله كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية بأحدث النظم البنكية :

- * يحول الفاتركم الى مشاريع
- * يشارككم في رأس المال
- * يمدح ودائعكم اعلى اسعار الفائدة
- * يفتح دفاتر التوريد بالجنبيه المصري والدولار
- * يوفر لكم ١٥٠٠ خريفة خاصة
- * يدرس ويحول مشروعاتكم الاستثمارية
- * انشاء الشركات المساهمة في رأسمالها
- * كافة الخدمات الاستثمارية التسويلية والقانونية

• يشارك في كافة مجالات التنمية بالمساهمة في ١٥ مقروعا من أبرزها :

- * بنك التعمير والإسكان
- * شركة زهراء المعادي للاستثمار والتعمير
- * شركة مصر اسوان لصيد وتصنيع الأسماك
- * شركة فستيا للملابس الجاهزة
- * شركة العاشري من رمضان لمواد البناء
- * البيت الاستثماري العربي
- * شركة الاستثمار العربي للسياحة
- * شركة الشبة المصرية

• يوفر لك افضل الأوعية الادخارية تسهلات الادخار ذات العائد الجارى بالمجنيه المصري والدولار الأمريكى

• كما يساعد البنك ان يقدم لمعامله خدمة الفاكسيلي
» ارسال واستقبال المستندات عن طريق التليفون بكافة فروعه

Bibliotheca Alexandrina



0417287

٧٦٩٢٤	١١١٢ كورنيش النيل - القاهرة	* المركز الرئيسى
٢٤٠٢	١١١٢ كورنيش النيل - القاهرة	* فرع القاهرة
٢١٨٧٢	٦٨ طريق الحرية	* فرع الاسكندرية
٢٢٣٥١	٢٨ شارع مراد	* فرع الجيزة
٢٢٩٩٨	٢٤ (١) شارع بيبيرس بالحجزاوى	* فرع الازهر
١٦١٥	مبنى نصر سنتر شارع عباس العقاد	* فرع مدينة نصر
٠١٤٧	٨ شارع المنصور محمد	* فرع الزمالك للمعاملات
٢٢٢٩٦	مبنى فريبور - شارع النهضة	* فرع بور سعيد
		* فرع بور سعيد